اقرأ

المهندس سيد مرعى

الطعام الرخيص هل انتهى عصره؟



المهندس سيد مرعى
مساعد رئيس الجمهورية

الطعام الرخيص.. هل انتهى عصره ؟

(فى مشاكل الغذاء.. والتنمية.. والتكامل)

اقرأ ٣٨٥

دار المعارف بمصر



تصدر فى أول كل شهر

رئيس التحرير: السيد أبو النجا



(اقرأ ٣٨٥)

الناشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج.م.ع.

مقدمة

العالم يتغير من حولنا كل يوم . .

العالم أيضاً يزداد صغراً كل يوم . .

فمنذ خمسين سنة ، كانت الدولة ذات الثلاثين مليونًا من السكان دولة عظمى . . والدولة ذات المليون فدان دولة منتجة . . والدولة ذات المائة مصنع دولة كبرى . . وذات الجامعة أو الجامعتين دولة مثقفة . . والدولة ذات الألف مليون جنيه دولة غنية .

واليوم تغير كل هذا . .

إن الدولة نفسها ذات المواصفات السابقة ، لو تصورناها موجودة فى يومنا هذا ، فإن ترتيبها سوف يكون هو المائة ، أو المائة والخمسين . . بين دول العالم .

إن عصرنا يتجه شيئاً فشيئاً نحو القرية الكبرى التى يتخيلها الكتاب ، وهو أكثر اتجاهـًا نحو التكتلات الكبرى التى تجعل من أعضاء كل تكتل أسرة متكاملة! تتعامل بقوة مع أسرة متكاملة أخرى . فى القديم كانت الدنيا تسير على أن فرداً فى مقابل فرد . . ثم قبيلة فى مقابل قبيلة ، ثم مدينة فى مقابل مدينة ، ثم دولة فى مقابل دولة . ونحن الآن نشهد فعلا

أن الدنيا بدأت تسير كمجموعة من الدول فى مقابل مجموعة أخرى من الدول تسكن فى الشقة المجاورة .

إننى سوف أسوق هنا مثلا واحداً .

فى سنة ١٨٥٠ — أى قبل قرن وربع قرن فقط — كان عدد المدن التى يزيد سكانها على مليون نسمة فى العالم أربعة . . وبعدها بقرن واحد قفز الرقم من أربعة إلى ١٤٥ مدينة يزيد سكانها على المليون. ولو تخيلنا أن من الممكن الإبقاء على هذا العدد على ما هو عليه ، فمعنى ذلك أن عدد هذه المدن يجب أن يتضاعف خلال فترة قصيرة جداً ، لا تتجاوز إحدى عشرة سنة . بمعنى أنه فى خلال إحدى عشرة سنة فقط من الآن ، يصبح من الضرورى على العالم أن يبنى طوكيو جديدة ، وباريس جديدة أو لندن جديدة ، وقاهرة جديدة ، وروما جديدة .

إن هذا التغير العالمى ليس تغيراً فى الحجم فقط . والأهم من ذلك أنه تغير فى النوع أيضاً : نوع الحياة ومستوى المعيشة ومقياس القوة :

إن عالم الذرة الهندى الراحل دكتور « هومى بهابها » قال مرة : « إننا لكى نستطيع أن نأخذ فكرة عن استهلاك الطاقة فى عالمنا دعنا نستخدم حرف « س » كرمز لكمية الطاقة التى نستخرجها من احتراق ٣٣ ألف مليون طن من الفحم . فى القرن الثامن عشر كان معدل استخدام الإنسان للطاقة هو نصف « س » فى كل قرن . أما اليوم ، فى قرننا هذا ، فقد ارتفع المعدل من نصف « س » إلى عشرة « س » . إن هذا معناه أن نصف الطاقة التى استخدمها الإنسان طوال الألفى سنة الماضية قد تم

استهلاكه خلال المائة سنة الأخيرة فقط .

إن استهلاك الطاقة أصبح الآن مقياساً لتقدم الأمم ، والطاقة معناها العلم . والعلم معناه التكنولوجيا . . والتكنولوجيا معناها أخيراً : هذا العصر — عصرنا .

لهذه الأسباب لم يعد ممكناً اليوم أن نقسم سكان العالم حسب جنسهم أو وطنهم أو دينهم أو أفكارهم فقط . . ولكن وجب أن نقسم الناس أيضاً بحسب موقعهم من الحياة فى هذا العصر . . الحياة فى قرننا العشرين . . وربما الحياة أيضاً فى القرن الحادى والعشرين .

والسؤال الآن هو : إلى أي عصر ننتمى نحن العرب ؟

إن الانتماء للقرن العشرين معناه التنمية والثقافة والعلم والتكنولوجيا والصناعة والوحدة ، ومنذ خمسمائة سنة كانت الوحدة لا تتم إلا بين أصحاب الدين المشترك . . ثم أصبحت بين أصحاب العدو المشترك . . ثم بين أصحاب الأيديولوجية المشتركة أما اليوم فإن الوحدة التى نراها تتم فوقنا وحولنا . . أصبحت هى وحدة المصلحة .

إن المصلحة المشتركة فى التقدم واللحاق بالعصر هى التى تجعل ألمانيا تدخل فى وحدة اقتصادية مع فرنسا ، بعد أن فصلتهما أنهار من الدماء . والمصلحة المشتركة فى التقدم هى التى تجعل أمريكا تبنى المصانع فى الاتحاد السوفييتى بعد أن فصلتهما سنوات من الحرب الإيديولوجية . إن المبدأ الذى تعتمد عليه هذه التحولات الجديدة ليس معناه أن أعداء الأمس قد أصبحوا إخوة اليوم فى تحول واحد ، ولكن معناه أن الجميع يربطهم

اليوم منطق بسيط وسهل ومفهوم يقول : نحن اثنان نعيش فى هذا العالم . أنت لك منزلك ، وأنا لى منزلى . . أنت لك مصالحك ، وأنا لى مصالحى . . أنت لك مائة هدف ، وأنا لى مائة هدف . تعال نختار هدفاً واحداً من الأهداف المائة لكى نعمل معاً على تحقيقه . فليكن هذا الهدف مثلا هو أن ننتج نوعاً واحداً من الطائرات ، أو فليكن هو أن نبتكر مكنة أحدث فى الطباعة . إن كلا منا يستطيع أن يحقق الهدف فى عشر سنوات . . ولكن ، إذا عملنا معاً ، فسوف تصبح السنوات العشرة سنة واحدة .

هذه هى — بتبسيط شديد — الصيغة العملية التى تبدأ بها الدول الكبرى عملها الاقتصادى المشترك . إنها صيغة لإنجاز نتائج . . وليست صيغة لإشعال خلافات ، إن الخلافات سوف تستمر . . ولكن بهذه الطريقة ، ستجد النتائج تحد كثيراً من هذه الخلافات .

وهنا يثور أمامنا سؤال : أين نحن فى العالم العربى من كل هذا ؟

إن ما يربط بيننا أكثر جداً مما يربط بين ألمانيا وفرنسا ، أو بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . ومع ذلك ، فإن ما تم بيننا هو أقل جداً مما تم بين هؤلاء أو هؤلاء . لقد تخلفنا فى اللحاق بالعصر . . وتخلفنا تخلفاً أكثر فى العمل معاً نحو اللحاق بالعصر .

ولكن التاريخ يقدم لنا بعض اللحظات المضيئة فى حياة الأمم . . حينما تكتشف كل أمة إمكانياتها وحقيقتها وقدراتها فجأة . . ومن ثم تضع قدمها على بداية الطريق الصحيح نحو التقدم والدخول مباشرة فى صفقة مع المستقبل .

وبالنسبة لنا فإن يوم السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ . . كان هو تلك اللحظة .

إن الجولة الرابعة بيننا وبين إسرائيل لم تكشف فقط عن قدرتنا العسكرية ، وإنما كشفت أيضاً عن قدرتنا الاقتصادية ، وهى القدرة التى تستطيع أن تكون فى المدى الطويل مفتاحاً طبيعياً لأبواب القرن الحادى والعشرين . إن مورداً واحداً استخدمناه . . هوالبترول — استطاع أن يجعل العالم كله يعيد النظر فى حساباته الكثيرة السابقة . . واستطاع أن يجعل العالم يأخذنا بجدية كبيرة كانت قد ضاعت منذ وقت طويل مضى .

وهنا أريد أن أصل إلى مربط الفرس .

هنا أريد أن نقف كثيراً عند كلمة « البترول » . إننا عندما نتكلم عن البترول ، نتكلم فى الواقع عن عنصر واحد من عناصر قوتنا الاقتصادية . إن كل التجمعات الدولية التى أصبحنا نراها اليوم — تباعداً أو تقارباً — أصبحت تهدف فى معظمها إلى تحقيق هدف واحد : القوة الاقتصادية ، أو القوة . . بالمعنى الذى يريده علماء الاقتصاد .

ونحن فى العالم العربى ، لدينا مشكلة اقتصادية . . وليست لدينا مشكلة اقتصادية فى الوقت نفسه . إن لدينا مشكلة من حيث إن العالم كله يواجه ما يسميه المتخصصون بـ « المشكلة الاقتصادية » . ولكى لا نتعمق فى التفاصيل العلمية لهذه المشكلة ، فإننا نفترض أن « المشكلة الاقتصادية » فى كل مجتمع هى شكل آخر من أشكال لعبة الكراسى الموسيقية . إن لدينا عشرة كراسى فقط . . وفى الوقت نفسه لدينا خمسون شخصاً يريدون

الجلوس عليها . إن بعض الدول تعطى الكراسى الخمسة . . لخمسة أشخاص يستريحون فوقها . . على حين يظل الآخرون واقفين طول عمرهم . وبعض الدول تعطى لكل شخص خمس كرسى . . فتحقق له بالتالى خمس راحته ، وتؤجل للمستقبل أربعة الأخماس الباقية . وأخيراً . . بعض الدول تحاول أن تبتكر أسلوباً جديداً تجعل به الكراسى الخمسة ، خمسين . . وهو الحل الأكثر راحة . . ولكنه الأكثر صعوبة فى التطبيق بالنسبة لكل مجتمع .

بهذا المعنى ، فإننا فى العالم نواجه مشكلة اقتصادية . . نتساوى نحن فيها مع باقى مجتمعات العالم . ولكن المزيد من دراسة المشكلة سوف يقلب آراءنا رأساً على عقب . إن لدينا من الموارد الأولية والخامات وطاقات العمل ومجالات الاستثمار لرءوس الأموال والموارد الطبيعية ، ما يجعل الكراسى الخمسة أمامنا تصبح خمسين ، وربما مائة . . إننا منذ قرن واحد كنا نملك كل شىء . . فيما عدا الأموال والموارد الطبيعية . بعد قليل أصبحت لدينا الموارد وليست لدينا الأموال . الآن ، أصبحت لدينا كل العناصر ، بما فى ذلك الموارد والأموال . لماذا إذن لا نستخدم الثانية لمصلحة الأولى ؟ لماذا لا نعمل بالأموال فى تنمية الموارد ؟ هذا هو السؤال .

إن هذا السؤال كان مطروحاً أمامنا بصفة مستمرة ، ولكن الذى يضيف إليه اليوم إلحاحاً فوق إلحاح هو خطر جديد بدأ العالم يتعرض له فعلا من هذا العام : خطر الجوع .

إن الموت جوعاً أصبح يهدد الملايين من سكان العالم اليوم . . والحياة

فقراً أصبحت مصير ملايين أكثر وأكثر . فى هذه الحدود لا نصبح نحن فى العالم العربى اليوم أمام مجرد مشكلة ، ولكنها فوق ذلك ، مشكلة متفجرة . إن السؤال المخيف الذى بدأ يتردد خلال السنتين الأخيرتين هو : هل انتهى عصر الطعام الرخيص ؟ . ولكن السؤال المتفجر الذى سيتردد فى السنتين القادمتين هو : هل انتهى الطعام . . أصلا ؟

إننا فى مصر – والعالم العربى – لم نواجه بعد مشكلة بهذه الحدة . . ولكن ، إذا لم نكن نحن بعد – جزءاً من المشكلة – فإننا نستطيع . . على الأقل . . أن نكون جزءاً من الحل .

إننا بهذا الشكل ، نكون قد وصلنا الآن وجهاً لوجه مع القضية الرئيسية فى عالمنا العربى اليوم : الغذاء . . والتنمية . . والتكامل .

الفصل الأول

حزام الجوع
القادم من الجنوب

الذين يقرأون خريطة العالم الآن سوف يلاحظون ظاهرة غريبة بدأت تتبلور فى السنوات الأخيرة لأول مرة . فإذا افترضنا أن العالم يسكنه عشرة أفراد فقط . . فإننا سوف نلاحظ أن ستة أفراد من العشرة يعيشون فى منطقة نستطيع أن نسميها « حزام الجوع » فى عالمنا . . وثلاثة أفراد يعيشون داخل « حزام الثروة » . . وفرد واحد يعيش فى منطقة بين . . بين . . فلا هو جائع جداً . . ولا هو شبعان تماماً .

إن معنى هذا ببساطة شديدة هو أنه من بين كل عشرة يعيشون فى هذا العالم هناك ستة مهددون فى السنوات القادمة بالتعرض لمجاعة ضخمة . . إذا استمرت الظروف الحالية قائمة على ما هى عليه . وما لم يحدث تنبه دولى سريع — بل عمل جماعى سريع — لتغيير هذه الظروف فوراً وبسرعة ، فإن العالم سوف يفاجأ خلال إحدى عشرة سنة من الآن بوجود عجز عالمى فى الغذائية يزيد على مائة مليون طن . إننا الآن نسير فعلا فى إتجاه هذا العجز ، حيث بدأ العالم يعيش فعلا ابتداء من هذا العام بغير

رصيد كاف مخزون من المواد الغذائية . فلأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية يتناقص الرصيد العالمى من المواد الغذائية بحيث إنه الآن يكفى الاستهلاك العالمى مدة ٢٧ يوماً فقط . وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الجزء الأكبر من هذا المخزون يوجد الآن أساساً لدى الدول الصناعية المتقدمة .. فإننا سوف نصل إلى نتيجة أخيرة لا مفر منها ، هى : أن بعض الدول وصل بها الحال الآن إلى أنها تأكل فى الغداء ما لا تضمن توافره فى العشاء .

إن معظم هذه الدول ، أو هذه الحالات المتطرفة ، تعيش فيما يمكن أن نسميه جغرافياً « حزام الجوع » . . فإذا نظرنا إلى الكرة الأرضية بطريقة شاملة ومجردة ، فإننا سوف نجد أن سكان العالم قد وصلوا حالياً إلى أربعة آلاف مليون نسمة .

من هؤلاء يوجد حوالى ١٤٠٠ مليون يعيشون فى الدول المتقدمة ، وهى التى توجد أساساً فى الثلث الشمالى من الكرة الأرضية : الولايات المتحدة وأوربا الغربية والاتحاد السوفييتى واليابان وغيرها . إن هذه الدول وصلت إلى حالة من الغنى والرفاهية تسمح لسكانها بأن يبتكروا الطرق المختلفة للقيام بـ « ريجيم » غذائى . إن الغذاء متوافر ومتنوع وسهل وميسور ومغر إلى الدرجة التى تجعل الفرد من سكانها يفكر كثيراً فى كيفية العمل على إنقاص كميات الغذاء التى يتناولها .

وكلما تركنا هذه الدول واتجهنا جنوباً . . فإننا سوف نقترب شيئاً فشيئاً من تلك الدول الأخرى . . التى يفكر سكانها كثيراً — وبخاصة فى هذه الأيام — فى كيفية مواجهة العجز الحالى فى كميات الغذاء المتاحة لهم .

فى هذه النقطة سوف نجد أنفسنا قد أصبحنا وسط ما يمكن أن نسميه « حزام الجوع » فى عالمنا المعاصر .

فى هذا الحزام تعيش معظم الدول النامية أو — بكلمات أخرى — يعيش ستة أفراد من كل عشرة فى هذا العالم . إن سكان هذه الدول — الذين وصل عددهم هذا العام إلى ٢٤٠٠ مليون نسمة هم الذين تهددهم الآن أزمة الجوع ، وهم الذين يتجه حزام الجوع فى السنوات القادمة إلى أن يحكم حصاره حولهم أكثر وأكثر .

إن معظم هؤلاء السكان يعانى الآن — فعلا — من ضعف التغذية ، وفى بعض الحالات وصل الأمر إلى حد المجاعة ، وهى الأزمة التى عانى منها فى هذا العام شخصان اثنان من كل عشرة .

فخلال السنتين الأخيرتين ، بدأنا نشهد فعلا انتشار المجاعة فى دول الساحل الأفريقى (تشاد ومالى وموريتانيا والنيجر والسنغال وفولتا العليا) وإثيوبيا وزامبيا و بعض مناطق تنزانيا وكينيا . ومن هذا العام بدأ العالم يخشى حقيقة أن أى نقص فى أى محصول غذائى رئيسى سوف يؤدى على الفور إلى مجاعة ضخمة فى الهند وبوليفيا ونيجيريا وغيانا والصومال وغينيا وزائير . وبالإضافة إلى ذلك . . فإن دولا أخرى بدأت تواجه فعلا بشائر النقص الغذائى المزمن . . ومنها بنجالاديش وإيران وأندونيسيا والفيلبين وهايتى .

وفى كل هذه الدول التى تعيش داخل نطاق « حزام الجوع » هذا . . وصل نصيب الفرد الواحد من المواد الغذائية فعلا إلى أدنى مستوى له خلال السنوات العشر الأخيرة .

فطوال السنوات العشر الأخيرة كان معدل الزيادة فى الإنتاج الغذائى بالبلاد النامية هو ٣٪ سنويـًّا ، على حين كان الطلب فيها على الغذاء ينمو بمعدل يقترب من ٤ ٪ سنويـًّا . معنى ذلك — لو استمر هذا الفارق قائمـًا بين الإنتاج والاستهلاك — أن الفجوة بين الطلب على الطعام ، وبين المعروض منه ، سوف تستمر فى التزايد ، إلى أن يصل العجز فى سنة ١٩٨٥ — أى بعد ١١ سنة فقط من الآن — إلى أكثر من مائة مليون طن . إننا نستطيع من الآن أن نتصور مدى فداحة النتائج التى سوف تترتب على وجود هذا العجز ، لأن الأزمة فى هذه المرة لن تتعلق بشىء كمالى يمكن تأجيله أو الاستغناء عنه ، وإنما الأزمة سوف تتعلق أساسـًا برغيف الخبز ، وهو الأمر الخطير الذى لا يستطيع العالم الآن أن يهز كتفيه انتظاراً إلى أن تصبح هذه الأزمة قائمة فعلا .

إن الأزمة — على هذا النطاق العالمى الواسع — لم توجد بعد ، ولكن ملامحها بدأت تتضح من الآن فعلا . لقد كانت هناك أيام قريبة ، كانت مشكلة العالم فيها هى كيفية التخلص من فائض الطعام المتراكم لديه . إن هذه الأيام لم توجد منذ قرن مضى ، ولا منذ خمسين سنة مضت ، ولكنها أيام قريبة ، لا يصدق الإنسان أنها كانت منذ عشر سنوات فقط . فحتى السنوات المبكرة من الستينيات كانت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تضع البرامج والخطط للتصرف فى فائض الغذاء المتاح عالميـًّا ، وكانت حكومة الولايات المتحدة تدفع لمزارعيها ملايين الدولارات مقابل عدم زراعة أراضيهم . إن أحداً لم يكن ليصدق وقتها أنه فى خلال عقد

واحد فقط سوف تنخفض احتياطيات العالم من المواد الغذائية إلى أدنى نقطة لها منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث أصبح الاحتياطى الغذائى العالمى المتاح حالياً لا يكفى بجرد ٢٧ يوماً . وكما يقول المسئولون فى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة : « إننا نكاد الآن نحتفظ فقط برءوسنا فوق سطح المياه ، ولكن هامش الأمان يتناقص ، إن حدوث نقص فى أى محصول رئيسى بأى مكان فى العالم ، يمكن أن يؤدى إلى أن تغلق كل دولة الباب على نفسها لكى تهرب بجلدها من المجاعة » .

وبالنسبة لدول كثيرة فى « حزام الجوع » فإن خطر المجاعة هذا ليس خطراً يتعلق بالمستقبل ، ولا هو خطر متوقع غداً ، ولكنه خطر واقع الآن فعلا ، وفى هذه اللحظة .

إن هذا الخطر موجود مثلا فى دول الساحل الغربى الأفريقى . فطوال السنوات الست السابقة ، ظل خمسة وعشرون مليوناً من الفلاحين وأفراد القبائل يتطلعون إلى السماء انتظاراً لسقوط تلك الأمطار الموسمية التى تروى لهم أرضهم وتعطى محاصيلهم الحياة . ولما لم تسقط الأمطار فى الموسم الأول انتظروها فى الموسم الثانى . إن الأمطار لم تأت قط طوال ست سنوات متتابعة . لقد ذبلت المحاصيل وجفت الآبار وجدبت الأرض وجاع الناس بحيث إنهم لم يجدوا أمامهم ما يأكلون سوى بذور محاصيلهم ومواليد أبقارهم وهكذا أصبحوا عاجزين عن زراعة محاصيل جديدة أو تنمية قطعان جديدة من الأبقار ، فيما لو تساقطت الأمطار . وبهذا الشكل ، فإن تلك الأراضى الاستوائية المستوية ، التى خرج منها يوماً أقوى المحاربين

الأفريقيين . . أصبحت الآن جرداء خاوية . . تنعى من ماتوا عليها بسبب المجاعة . . وهم الذين قدرتهم مجلة « تايم » الأمريكية بما لا يقل عن مائة ألف .

ولو انتقلنا إلى منطقة أخرى — داخل نطاق حزام الجوع هذا — فإننا سوف نجد مئات من المعسكرات التى أقيمت لرعاية اللاجئين من هذا القحط المفاجئ ، بحيث إن تلك المعسكرات أصبحت تضم ما يزيد على الخمسمائة ألف مواطن ، يحصل كل منهم على ثلث كمية الغذاء التى يحتاج إليها الشخص العادى ، وبالطبع نستطيع أن نتصور أنه فى مثل تلك الحالة من سوء التغذية ، فإن الأمراض انتشرت بالسرعة نفسها التى اختفى بها الغذاء . لقد انتشرت أمراض التيفود والدوسنتاريا والحصبة والالتهاب المعوى ، وأصبحت الكوليرا تهدد ١٥ ألفًا من السكان فى عاصمة النيجر . بل حدث فى « تشاد » أن إحدى القبائل التى ذهب إليها مسئول أرسلت معه الأمم المتحدة إسعافات سريعة من الأدوية ، توسلت إليه ألا يرسل الأدوية ، لأن الموت من الدفتريا أسرع وأقل ألمًا من الموت البطىء بسبب الجوع .

ولو أخذنا بلداً آخر هو إثيوبيا — ونحن ما زلنا داخل نطاق حزام الجوع — فإننا سوف نكتشف وجود الخطر نفسه منذ مدة سابقة ، ولكن الذى تأخر هو اكتشافه فقط . إن القحط الذى أدى إليه سوء الأحوال الجوية قد تسبب فى نتائج مفزعة . . ولكن الحكام البيروقراطيين فى ولايات إثيوبيا ظلوا حريصين على إخفاء الأبعاد المخيفة للكارثة عن الحكومة ،

المركزية فى العاصمة – أديس أبابا – خشية أن تؤدى هذه الأنباء السيئة إلى إغضاب الإمبراطور هيلاسلاسى ، مما قد يؤدى إلى فصلهم من الخدمة . ولكن حدث فى الربيع الماضى أن تزايد عدد الموتى جوعاً ، إلى الدرجة التى أصبح فيها هؤلاء البيروقراطيون عاجزين عن إخفائها أطول من ذلك . إن الدراسات التالية كشفت عن وجود جيوب واسعة من المجاعة – ليس فقط فى الأجزاء الشرقية من إثيوبيا ، ولكن أيضاً فى أقاليم الجنوب والجنوب الشرقى . إن تلك الدراسات المبدئية كشفت أيضاً عن موت ٢٧ ألف بقرة و ٢٥ ألفاً من الأغنام و ٥٠٠ جمل فى إقليم واحد . أما الموتى جوعاً من الآدميين فقد قدرتهم الدراسات المبدئية بحوالى مائة ألف من سكان إثيوبيا .

والواقع أن هذه الصورة المثيرة للتشاؤم إنما تمثل شكلاً حاداً ومتطرفاً لأزمة الغذاء التى بدأ العالم يواجهها . ومع أنها – حتى الآن على الأقل – لا تمثل الصورة الكاملة ، فإنها تشير إلى الاتجاه الذى تتجمع عنده خطوط الأزمة ، التى بدأ العالم يتنبه إلى مدى الحاجة للاتفاق على حلول لها ، بشكل أساسى وحاسم .

إن البحث عن حل وعلاج سوف يتوقف أولا على مدى نجاحنا فى تشخيص الخطر نفسه من ناحية ، وحقيقة الأسباب التى خلقته من ناحية أخرى .

فى هذه الحدود يصح أن نناقش هنا الأسباب الرئيسية لأزمة الغذاء .

فأولا ـ هناك سوء الأحوال الجوية :

فخلال السنوات الأخيرة تغيرت حالة الجو فى مناطق شاسعة بالعالم ، تغيراً أدى إلى عدم سقوط أمطار فى مناطق كانت زراعتها تعتمد أساساً على الأمطار ، وهبت أعاصير على مناطق لم تكن أراضيها تصلح للزراعة أصلا ، وجفت آبار فى أراض كانت تعتمد فى رى محاصيلها على الآبار . وتفسيراً لهذه الظاهرة فإن بعض خبراء الجو الدوليين يؤمنون بأن العالم يمر الآن بحالة تغيير جوهرية فى الجو ، وهو تغيير يمكن أن يؤدى إلى حدوث مزيد من القحط فى البلاد الواقعة فى « حزام الجوع » وهى أساساً بلاد نامية .

فمنذ حوالى عشر سنوات ، بدأ العلماء يلاحظون أن الرياح فى طبقات الجو العليا ، والتى كانت تهب أساساً فى مناطق القطب الشمالى ، قد انتقلت جنوبياً ، مما أدى إلى تغيير فى حالة الجو المعتاد فى أنحاء العالم . ففى الهند مثلا ، أصبح جزء من الأمطار الموسمية المعتادة يتساقط فى المحيط ، ومن ثم يضيع هباء . وخلال السنوات الست الأخيرة ، لاحظ العلماء أيضاً أن الصحراء قد امتدت جنوبياً لمسافة وصلت فى بعض المناطق إلى مائة ميل . إن الأسباب الكاملة لهذه الظاهرة ما زالت محل حيرة ودراسة من العلماء ، ولكن التفسير القائم حتى الآن هو أن سبب هذا التغيير الجوى يرجع إلى البقع الشمسية ، أو تزايد ثانى أكسيد الكربون والغبار فى الجو ، أو مزيج من الاثنين .

وثانياً — هناك النسبة المرتفعة التى يتزايد بها سكان العالم :

فى كل يوم يقفز عدد سكان العالم من مائتى ألف إلى أعلى أو بكلمات أخرى ، أصبح سكان العالم يتزايدون الآن بمعدل خمسة وسبعين مليوناً . وإذا كان عددسكان العالم قد وصل الآن إلى أربعة بلايين نسمة، فإن عددهم سوف يصل فى نهاية هذا القرن — أى بعد ٢٦ سنة فقط — إلى سبعة بلايين نسمة . إن هذه الأفواه الجديدة سوف تفرض على العالم أن يضيف إلى إنتاجه الغذائى مائة مليون طن إضافية ، وذلك لمجرد الاحتفاظ بمستويات الاستهلاك الحالية من الغذاء . فبعد أن ينتج المجتمع العالمى هذه الكمية الإضافية من المواد الغذائية — وهى كمية ضخمة — سوف يستمر الانتشار الحالى لسوء التغذية ونقصها ، الذى يعانى منه الآن ستة أشخاص فى كل عشرة ! ولو أخذنا فى اعتبارنا النتائج الفعلية التى تحققت فعلا خلال السنوات الماضية ، فإن هذه الصورة — مع أنها غير متفائلة — سوف تصبح أقل تفاؤلا .

إن الدول النامية التى تعيش حاليًّا داخل نطاق « حزام الجوع » قد استطاعت فى السنوات الأربع عشرة الأخيرة أن تزيد إنتاجها الغذائى العام بنسبة ٢٢٪ ، ومع ذلك فإن نصيب الفرد الواحد فيها من الغذاء قد انخفض بنسبة ٥٪ — والسبب هو التزايد السكانى .

وفى مقابل ذلك فإن الدول الأخرى التى تعيش داخل « حزام الثروة » أو بالقرب منه ، قد استطاعت أن تحقق زيادة ملموسة فى نصيب

الفرد الواحد فيها من الغذاء . الفرد الأمريكي مثلا زاد نصيبه بنسبة ١٨٪ ، وفي الاتحاد السوفييتي وشرق أوربا زاد نصيب الفرد بنسبة ١٠٪ ، وفي الصين بنسبة ١٤٪ .

السبب الثالث لأزمة الغذاء هو ارتفاع أسعار الأسمدة :

إن الأسمدة هي أهم مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وقد طرأت عليها هي الأخرى تغييرات أساسية خفضت إلى حد كبير من إمكانيات توافرها ، في الوقت الذي زادت فيه تماما الحاجة إليها .

لقد شهد العالم كله في السنوات الأولى من الستينيات ما سمي بـ « الثورة الخضراء » ، وهو الاصطلاح الذي أطلق على الطريقة الجديدة التي ابتكرها العالم المكسيكي « بورلوج » لاستنباط أنواع غزيرة الإنتاج من المحاصيل الزراعية الرئيسية كالقمح والأرز مثلا . إن صاحب هذه الطريقة حصل على جائزة نوبل للسلام تقديراً لمساهمته هذه في القفزة الضخمة التي حققها في الإنتاج الذي تستطيع الأرض أن تعطيه . لقد عمت تلك « الثورة الخضراء » بلاداً كثيرة ، وفتحت باب الأمل واسعا أمام الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من أجل تحقيق إنتاجية أكبر للمساهمة نفسها في الأرض ، وأيضا من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي زراعي في دول مستهلكة كبرى مثل الهند .

وبقدر ما بدت « الثورة الخضراء » مبشرة ومثيرة للأمل في الستينيات ،

بقدر ما تعرضت هى الأخرى لنكسة خطيرة أفقدتها جزءاً كبيراً من جاذبيتها فى السبعينيات .

ذلك أن من معالم تلك « الثورة الخضراء » استخدام الأسمدة بكميات ضخمة و بمعدلات مرتفعة ، وقد حدث فى خلال السنتين الأخيرتين أن شهد العالم ارتفاعاً فى أسعار الأسمدة الكيماوية بلغ فى بعض الحالات عشرة أمثال الأسعار التى كانت سائدة قبل سنتين اثنتين فقط .

ويزيد الطين بلة ، أن أسعار السماد لم ترتفع فقط ، وإنما أصبح السماد نفسه غير متوافر هو الآخر . ويكفينى هنا أن أضرب مثالا بما حدث للهند عندما أرسلت قبل شهور قليلة وفداً رسمياً إلى الولايات المتحدة للتعاقد على شراء ١٦٠ ألف طن من السماد الأمريكى . إن هذه الكمية تعتبر ضئيلة للغاية بالنسبة لاحتياجات دولة كبرى كالهند ، ولكى نكتشف مدى ضآلتها يكفى أن نعلم أن دولة مثل مصر تستخدم سنوياً ما يتجاوز المليون وربع المليون طن من الأسمدة . مع ذلك فإن الوفد الهندى اضطر إلى العودة إلى بلاده لأنه لم يستطع التعاقد على تلك الكمية المحدودة ، حيث لم يعد يوجد بالولايات المتحدة فائض من الأسمدة يمكن بيعه وتصديره إلى الهند حتى فى تلك الحدود الضيقة للغاية . وفى تقدير للدكتور « بورلوج » مدير مركز البحوث العالمية بالمكسيك أن نقص السماد سوف يؤدى هذا العام إلى انخفاض ضخم فى الإنتاج الزراعى للهند ، يقدره هو بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ من إنتاجها خلال العام الماضى .

وفيما يتعلق بهذا النقص العالمى فى السماد فإن التفسير هنا مزدوج .

فمن ناحية أدى التزايد السكانى العالمى – بالإضافة إلى اضطراب الأحوال الجوية – إلى تزايد الطلب على الإنتاج الغذائى المعروض فى السوق الدولية . هذه الزيادة فى الطلب أدت إلى ارتفاع فى أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية . الأرز والقمح مثلا سجلا أرقاماً قياسياً فى الارتفاع بلغت أربعة أمثال سعره خلال سنة واحدة .

إن هذا الارتفاع أدى إلى نتيجة جانبية ، هى أن السنة الماضية كانت هى السنة التى حقق فيها المنتجون الزراعيون العالميون أكبر إيرادات .

ولكن الارتفاع أدى أيضاً إلى نتيجة أخرى رئيسية ، هى أن الدول التى كانت تحدد المساحات المزروعة بالقمح ، وتعوض مزارعيها عن عدم زراعة أراضيهم (كالولايات المتحدة مثلا) أصبحت تستغل كل إمكانياتها فى الزراعة ، مما خلق طلباً إضافياً على سوق السمادالعالمى .

وبالإضافة إلى ذلك فقد عقد الاتحاد السوفييتى اتفاقاً مع الولايات المتحدة لاستيراد ٢٨ مليون طن من القمح الأمريكى والمواد الغذائية خلال سنتين ، واتفقت الصين مع كندا هى الأخرى على أسس مشابهة . إننا لا ننظر إلى هذه الاتفاقيات – وغيرها – فى مجال الصواب والخطأ ، ولكننا ننظر إليها فقط من حيث تأثيرها على السوق العالمى للمواد الغذائية . لقد أدت الاتفاقيات الثنائية بين الدول – ومعظمها دول ضخمة الطلبات – إلى أن فقد سوق السلع الغذائية جزءاً كبيراً من مرونته ، لأن المتاح منها أصبح أقل كثيراً مما كان من قبل ، وهذا بدوره عامل إضافى يرفع الأسعار . وعندما نتذكر ما قاله حالا مدير مركز البحوث العالمية بالمكسيك

من أن الإنتاج الزراعي الهندي معرض للانخفاض بنسبة ٣٠ أو ٤٠٪ . . فإن معنى هذا أن الهند سوف تدخل سوق الطلب العالمي لكي تشتري هذه النسبة نفسها .

هكذا نصل في النهاية إلى حقيقة كبرى رئيسية : هي أن المعروض من السلع الزراعية الغذائية الرئيسية أصبح أقل وأقل . . والطلب عليها يتجه إلى أن يصبح أكبر وأكبر . . والأسعار المحتملة له تتجه إلى أن تصبح أعلى وأعلى .

ربما كان هذا هو ما عبرت عنه مسز « باندرانيكا » رئيسة وزراء « سري لانكا » حينما قالت فيما يشبه صرخة الاحتجاج والمرارة : « لقد أصبح نصف مواردنا من النقد الأجنبي مخصصاً لمواجهة الارتفاع في أسعار الطاقة . . والنصف الآخر لمواجهة الارتفاع في أسعار السماد . . بلا شيء يبقى في النهاية للتنمية » .

وربما كان هذا هو أيضاً ما دفع برؤساء دول عدم الانحياز إلى الدعوة لعقد مؤتمر عالمي للغذاء ، تناقش فيه أبعاد المشكلة على نطاق عالمي . .

وأخيراً ، كان هذا هو الذي جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٣ تنظيم مؤتمر خاص للغذاء يعقد في روما خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٧٤ من أجل « تنمية الطرق والوسائل التي يستطيع بها المجتمع الدولي ككل . . أن يتخذ عملا محدداً من أجل حل مشكلة الغذاء العالمية داخل نطاق أوسع من التنمية والتعاون الدوليين » .

لقد بدأ العالم يتنبه إلى حجم المشكلة ، وهو حجم خطير ، وبدأ بالتالى يبحث لها عن حل ، وهو حل صعب . أن جزءاً من الحل هو ما حدث حتى الآن : الإنقاذ السريع فى شكل معونات غذائية تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية و بخاصة تلك التى يطوقها حزام الجوع .

فى العام الماضى بدأ تنفيذ برنامج عالمى من المعونة ، أدى فعلا إلى إنقاذ أكثر من مليون فرد يعيشون فى دول «حزام الجوع » هذا ، ومساعدتهم على تفادى المصير المؤلم من الموت جوعاً . وبعد أن اكتسحت السيول قرى بأكملها فى إثيوبيا ، واكتسح الموت مئات الألوف فى بلاد أخرى ، أمكن لعدد من وكالات الأمم المتحدة أن تقدم حوالى ٥١٨ ألف طن من الحبوب إلى إثيوبيا ودول الساحل الغربى الأفريقى ، وهو رقم من المقرر أن يرتفع هذا العام إلى ٧٧٠ ألف طن . لقد بدأ شحن تلك المعونات العاجلة فى العام الماضى ، عند ما أفاق العالم ، لأول مرة على الأبعاد الخطيرة لأزمة الغذاء . ووقتها لم يكن هناك وقت كاف لشحن الإمدادات الغذائية مما جعل منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة تنظم جسراً جوياً لنقلها على وجه السرعة إلى المناطق المهددة بالمجاعة ، وهو جسر بلغت تكاليفه نصف ثمن الطعام نفسه تقريباً .

ولكن تلك الحلول ، إذا كانت قد فعلت شيئاً فى الماضى ، فإنها لن تفعل أى شىء ملموس فى المستقبل ، بسبب اتجاه المشكلة نفسها إلى التضخم . فعندما نعلم أن سكان دولة كبرى مثل الهند ـــ الذين يبلغون ستمائة مليون ـــ يعيش نصفهم الآن فعلا على حد الكفاف ، فإن من حقنا

أن نصاب بالذعر عند ما نواجه احتمالا بأن تواجه الهند نقصاً واحداً فى أى محصول غذائى رئيسى — لأن ضحايا الموت جوعاً سوف يكونون فى هذه المرة بعشرات الملايين .

وعند ما نعلم أيضاً أن حزام الجوع الذى يعيش فى داخله الآن ستة أفراد فى كل عشرة فى هذا العالم يتجه إلى الانتشار يوماً بعد يوم .

وعند ما نعلم أن وزراء دول الساحل الأفريقى اكتشفوا فى اجتماعهم المشترك أنهم لا يملكون سبعمائة مليون دولار ، هم فى أمس الحاجة إليها لإنشاء ١٢٦ مشروعاً عاجلا لوقف المجاعة .

وعند ما نعلم أن مشكلة رغيف الخبز هذه قد أدت إلى قلب الحكومة فى النيجر وتايلاند ، وهددت عرش هيلاسلاسى فى إثيوبيا ، وتنذر من الآن بوقوع اضطرابات سياسية فى المستقبل على مستوى الحروب الأهلية . . .

عند ما نعلم هذا كله ، وغيره كثير من حقائق المشكلة ، يصبح البحث عن حل ناجح هو المنطلق التى يجب أن يتكتل العالم كله من أجله .

إن الحل لن يكون جسراً جوياً جديداً لمناطق الخطر فى « حزام الجوع » . فإذا كان النقص قد وصل مرة إلى نصف مليون طن أغذية ، فإنه سرعان ما يقفز إلى مائة مليون طن .

والحل لن يكون هو اعتماد الدول النامية على استمرار الدول المتقدمة فى كرمها ، وهو كرم يتجه ثمنه إلى الارتفاع ، وتتجه قيمته إلى التناقص . .

والحل لن يكون مزيداً من الاتفاقيات الثنائية بين دولة وأخرى ، وإلا أصبحت كل دولة تقول : « أنا . . وبعدى الطوفان » .

ولكن الحل ، والحل الأساسى الوحيد، هو مجهود دولى يتكتل فيه العالم كله للهجوم على جوهر المشكلة ، وهو : كيف تنجح الدول النامية فى تحقيق تنمية زراعية شاملة ؟ كيف تفلت من هذا الحصار الذى يضيق حولها يوماً بعد يوم داخل حزام الجوع ؟

إن المشكلة تحتاج إلى تخطيط وموارد . إن الموارد هى موضوعنا فى الفصل التالى . أما التخطيط فهو الأمر الذى قررت الأمم المتحدة من أجله أن تنظم المؤتمر العالمى للغذاء خلال سنة على الأكثر .

ومن الوقت الذى اتخذت فيه الأمم المتحدة هذا القرار ، إلى الوقت الذى سينفذ فيه فعلا ، فإن سكان العالم سيكونون قد زادوا ثلاثين مليوناً ، ستون فى المائة منهم سوف يولدون من البداية داخل حزام الجوع القادم من الجنوب !

الفصل الثانى

حزام الثروة
القادم من الشمال

الحقائق كلها بدأت تفرض علينا سؤالا هامًا وملحًا للغاية ، هو : هل انتهى عصر الطعام الرخيص ؟

إننى بهذا السؤال ، أستبعد سؤالا آخر أكثر تشاؤمًا هو : هل انتهى عصر الطعام المتوفر ؟ سوف نستبعد السؤال الثانى لكى نحصر تفاءلنا فى السؤال الأول .

إن الإجابة عن ذلك السؤال هى فى الوقت نفسه : نعم . . و . . لا. نعم انتهى عصر الطعام الرخيص ، إذا كنا سنسمح للحقائق الجديدة التى ظهرت فى السنتين الأخيرتين بأن تستمر فى النمو وفى الاتجاهات نفسها .

والإجابة يمكن أن تكون أيضًا بالنفى ، إذا كنا نقصد أن تلك الحقائق الجديدة هى من الضخامة والإزعاج ، بحيث إن العالم كله قد تنبه إلى ضرورة العمل سريعًا على تغييرها .

إن أزمة الغذاء التى بدأ عالمنا يواجهها فى السنتين الأخيرتين — وبخاصة

فى الدول النامية التى تقع فيما أطلقنا عليه اسم « حزام الجوع » ــ قد وقعت برغم زيادة مساحة الأراضى المزروعة وزيادة كميات السماد المستخدمة . إن الولايات المتحدة كانت تدفع لفلاحيها الأموال حتى سنتين اثنتين فقط من أجل أن يحتفظوا بستين مليون فدان من الأرض غير مزروعة . وبرغم أن كل هذه قد دخلت سوق الإنتاج الزراعى ، وبرغم أن هذا التطور حقق زيادة فى الإنتاج السنوى الأمريكى من الحبوب بنسبة ١٥٪ ، فإن كل التقديرات تشير إلى أن النقص فى الإنتاج العالمى من القمح سوف يقل فى هذا العام (١٩٧٤) بنسبة عشرة فى المائة على الأقل .

ربما لهذا السبب ــ وأسباب أخرى كثيرة ــ بادرت الولايات المتحدة إلى تقديم اقتراحها فى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنظيم مؤتمر لمناقشة مشكلة الغذاء العالمى . إن الولايات المتحدة هى التى تمد العالم بحوالى أربعين فى المائة من وارداته السنوية من الحبوب ، وبالتالى فهى المستفيد الرئيسى من وجود نقص عالمى فى الغذاء ، ومن وجود ارتفاع مستمر فى أسعاره . ومع ذلك فإن الدول المتقدمة ــ أمريكا وغيرها ــ هى من الذكاء بحيث تعلم أن استمرار هذه المشكلة لو كان مفيداً فى المدى القصير ، فإنه سوف يؤدى إلى أوخم العواقب فى المدى الطويل .

إن الدول المتقدمة ربما تستطيع المساهمة حالياً فى التخفيف من حدة المشكلة ، عن طريق برامجها المختلفة ــ ذات الدوافع الإنسانية ــ لمساعدة

الدول النامية غذائياً ، ولكن الدول النامية يجب ألا تعتمد على تلك الدوافع الإنسانية إلى ما لا نهاية ، لأن تلك المساعدات والمعونات هى فى النهاية مهدئات وليست أدوية لمشكلة الغذاء .

إن الجانب الأول فى تلك المشكلة هو ارتفاع أسعار السماد ، كما أشرنا من قبل . ولكى نعرف الحجم الحقيقى لتأثير هذا العامل وحده ، فإن خبراء الزراعة فى العالم كله متفقون الآن على أن مجرد معرفة مساحة الأراضى المزروعة فى بلد ما لم يعد يعنى شيئاً ملموساً ما لم نعرف أولا كم من الأسمدة تحصل عايه تلك الأراضى . لقد كانت وفرة السماد هى التى حققت الثورة الخضراء فى المكسيك ، وأنتجت الأصناف غزيزة المحصول من القمح فى الهند وأمريكا اللاتينية ، وحققت معجزة الأرز فى جنوب شرق آسيا .

وعندما ارتفعت أسعار السماد كان ارتفاعها جنونياً بحيث إن شراءها أصبح يمثل فى السنتين الأخيرتين عبئاً ضاغطاً على ميزانية كل دولة من النقد الأجنبى . إن طن السماد الذى كان يباع فى السوق الدولية بأربعين دولاراً فى سنة ١٩٧١ ، أصبح سعره ٢٦٠ فى سنة ١٩٧٤ — إذا كان موجوداً .

إن التناقض المثير هنا هو أن الفلاح الذى سيتمكن من تحمل هذه الزيادة الضخمة فى سعر السماد ، هو نفسه الفلاح الذى يحتاج إلى هذا السماد أقل من غيره . إن الفلاحين الأمريكيين مثلا سوف يتحملون فى هذا العام (١٩٧٤) ما يزيد على أربعة آلاف مليون دولار كفروق أسعار إضافية على الأسمدة ، أى بزيادة تبلغ ٤٠ ٪ عما دفعوه ثمناً للأسمدة فى

سنة ١٩٧٣ . والمشكلة هنا هى أن هؤلاء هم بالضبط الذين سيحصلون من السماد على فائدة أقل من غيرهم ، لأن هذه الأسمدة نفسها سوف تكون أكثر فائدة وأكبر ربحاً لو استخدمها فلاح آخر فى الهند ، أو فى السودان ، أو فى الصومال ، أو فى أى دولة أخرى من الدول النامية .

وتفسير هذا التناقض بسيط للغاية : ذلك أننا لو استخدمنا مثلا طناً واحداً من السماد فى أرض عذراء ، فإنه يمكن أن يعطينا ناتجاً من القمح إلى عشرة أطنان ولكن ، بعد هذا الطن الواحد ، فإننا كلما زاد ما نستخدمه من السماد . . قل ما نحصل عليه من القمح الإضافى . إن قانون الفائدة المتناقصة الذى تحكم به الطبيعة علينا معناه أن أزمة الغذاء العالمى هى فى طريقها إلى التزايد وليس العكس بناء على هذه الحقيقة : إن أسعار الأسمدة ترتفع يوماً بعد يوم . إن الدول القادرة على دفع الزيادة فى الأسعار هى الدول الغنية ، وهى الدول التى تحصل فيها الأرض فعلا على كل نصيبها من السماد ، فى حين أن الدول العاجزة عن مواجهة الزيادة فى الأسعار — وهى الدول النامية أساساً — هى نفسها الدول التى ما زالت الأرض فيها جائعة لأية كمية من الأسمدة من أجل أن تعطينا محصولا أكبر من الغذاء . إن المشكلة هنا لن تستقر عند نقطة : من الذى يستطيع أن يستفيد أكثر ، ولكنها سوف تستقر — بدلا من ذلك — عند نقطة : من الذى يدفع أكثر .

وإذا استمرت متابعتنا لتأثيرات هذا العنصر الرئيسى فى الأزمة ،

فسوف يزداد إحساسنا بفداحة الأضرار التى يتعرض لها العالم ككل ، وليست الدول النامية وحدها .

فالحقيقة الأولى تقول إن ثلث سكان العالم هو الذى يستهلك ثلثى غذاء العالم ! ولو أخذنا الحبوب مثلا ، كعنصر غذائى رئيسى ، فسوف نكتشف أن الفرد الأمريكى العادى يأكل كميات مباشرة من الحبوب أقل مما يأكله الفرد الهندى أو المكسيكى العادى . ومع ذلك — حسب التعبير الذى استخدمته مجلة « الإيكونومست » البريطانية إن : « . . الفرد الأمريكى العادى يحتاج إلى استخدام طن من الحبوب لكى يغذى الحيوانات التى تمده باللحوم — وأحيانًا — الأزمات القلبية » !

والحقيقة الثانية هى أن الذين يموتون جوعًا هم أساسًا من سكان الدول النامية فى « حزام الجوع » ، وأن الذين لديهم الأرض الزراعية الإضافية هم أنفسهم سكان تلك الدول . إنهم يعانون من نقص فى الغذاء ، فى حين أنهم يتمتعون بوفرة فى الأرض . إن الأرقام تؤكد لنا هنا أنه من بين كل مائة فدان صالحة للزراعة فى الدول النامية ، يزرع منها فعلا ٤٥ فدانًا فقط . وبمعنى آخر : هناك ٥٥٪ من الأراضى الصالحة للزراعة فى الدول النامية لم تتم زراعتها بعد ، بالإضافة إلى أن الأراضى التى تجرى زراعتها فعلا تعانى من إنتاجية منخفضة ، بسبب النقص فى كميات السماد التى تقدم لها .

إذن . . ما العمل ؟

كما ذكرنا سابقاً بشكل إجمالى ، أن العمل الحاسم لن يكون هو الاعتماد على مزيد من المعونات تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية بناء على دوافع إنسانية ، وإنما العمل هو البحث عن حلول جذرية للمشكلة من أساسها .

إن أساس المشكلة هو : نقص السماد ، وارتفاع أسعاره ، ووفرة الأرض ، والحاجة إلى استصلاحها فى النهاية . يمكن أن نضع كل هذا تحت عنوان واحد هو : عدم توافر الأموال اللازمة للتنمية الزراعية لدى الدول النامية .

ولكن بمثل ما شاءت لنا الطبيعة أن نتعرض لحزام من الجوع يهددنا من الجنوب ، دبرت لنا أيضاً أن نتعرض — فى الوقت نفسه تقريباً — لحزام من الثروة قادم إلينا من الشمال . لقد كانت أزمة السماد (مع ظروف أخرى طبيعية) هى التى فجرت مشكلة الغذاء على مستوى عالمى . ولقد قيلت تفسيرات كثيرة لظاهرة الارتفاع الجنونى فى أسعار السماد ، كان أقلها صحة هو ذلك التفسير الذى يقول إن ارتفاع أسعار البترول هو الذى أدى إلى ارتفاع أسعار السماد ، باعتبار أن الأسمدة الأساسية هى التى تأتى من الغازات الطبيعية . ولكن هذا التفسير غير صحيح مبدئياً . إن الارتفاع فى أسعار السماد — والمواد الغذائية عموماً — بدأ قبل رفع أسعار البترول بوقت طويل ، بل قبل أن تنفجر أبعاد أزمة الطاقة على نطاق دولى .

إننى أستعير هنا تصريحاً لشاه إيران قال فيه[١] :

« لو أن العالم الغربى حرم من بترول هذه المنطقة ــ منطقة الشرق الأوسط ــ فإنكم سوف تموتون . إن علىّ أن أعود قليلا إلى الخلف . فى سنة ١٩٤٧ كان السعر المبدئى لبرميل البترول فى الخليج الفارسى دولارين و ١٧ سنتاً . حينئذ خفض هذا السعر إلى دولار واحد و ٧٩ سنتاً . . واستمر كذلك حتى سنة ١٩٦٩ . وهكذا كانت هناك ٢٢ سنة من الوقود الرخيص . . جعلت أوربا على ما هى عليه الآن . . ثم ، فجأة ، قفز سعر القمح بنسبة ٣٠٠٪ . الخضراوات حدث لها الشىء نفسه . السكر ارتفع سعره فى السنوات الست السابقة ١٦٠٠٪ ــ أى ١٦ مرة ــ هل تتصور ذلك ؟ . . إننا جمعنا خبراءنا لدراسة الأسعار التى يجب أن نحددها للبترول . . وهكذا بدأنا نرفع الأسعار » .

إن الحقيقة التى كان شاه إيران راغباً فى أن ينقلها إلى القارئ الأمريكى بسيطة للغاية : أنتم رفعتم أولا أسعار المواد الغذائية التى تصدرونها إلينا . . إننا لم نملك إزاء ذلك سوى أن نرفع نحن أيضاً سعر المادة الرئيسية التى نصدرها إليكم ــ وهى البترول . لقد أعطيناكم بترولنا بأسعار رخيصة لمدة ٢٢ سنة . . فأصبحتم تحصلون منه على سبعين ألف مادة مشتقة . . وأصبحتم تستخدمونه فى تطوير تقدمكم الذى وصلتم إليه . إن الدور قد جاء علينا نحن أيضاً ــ كدول نامية ــ لكى نستخدم حصيلة هذا البترول

---

(١) مجلة تايم الأمريكية ــ أول أبريل ١٩٧٤ .

فى تطوير تقدمنا .

إن هذا هو بالضبط ما أقصده بـ« حزام الثروة » . .

إننا نريد توفير الغذاء . . والغذاء يحتاج إلى تنمية . . والتنمية تحتاج إلى أموال . . والأموال بدأت تتدفق علينا ، بعد التطورات الأخيرة فى أسعار البترول . . وبخاصة بعد حرب أكتوبر العظيمة التى خاضتها الأمة العربية .

إننى أريد أن أسجل هنا حقيقة مبدئية : هى أن الزيادة فى أسعار البترول لم تكن مفيدة فقط للدول المصدرة للبترول (وكلها دول نامية) . . ولكنها كانت مفيدة بدرجة متساوية لشركات البترول ، التى هى بالطبع شركات غربية ، ومعظمها أمريكية . فخلال الأشهر الثلاثة الأولى فقط من هذا العام (١٩٧٤) زادت أرباح شركات البترول العالمية الكبرى بنسبة ضخمة . . . على أرباحها خلال الفترة نفسها من العام الماضى : شركة « شل مثلا » زادت أرباحها بنسبة ٥٢٪ ، شركة « موبيل » ٦٦٪ ، شركة « جلف » ٧٦ ٪ ، شركة ستاندارد أوف أنديانا » ٨١٪ ، شركة « ستاندارد أوف كاليفورنيا » ٩٢٪ ، شركة « تيكساكو » ١٢٣ ٪ ، وشركة « كونتيننتال » ١٣٠ ٪ شركة « أوكسدنتال » حققت زيادة مذهلة هى ٧١٨٪ ، شركة « إيكسون » . . وهى أكبر شركة بترول عالمية . . حققت زيادة تبلغ ١١٨٪ .

ولكن ، حتى أزمة ارتفاع أسعار البترول . . تختلف فى تأثيراتها من دولة إلى أخرى ، الولايات المتحدة مثلا . . تمثل وارداتها البترولية

مجرد ٥, ١٣٪ من إجمالى احتياجاتها . . وارداتها من شمال أفريقيا والشرق الأوسط مجرد ٢٪ . أما بالنسبة لأوربا الغربية فإن الرقمين يقفزان إلى ٥٩٪ و ٤٧,٤٪ . واليابان تستورد ٧٢,٦٪ من احتياجاتها البترولية . . كما تمثل وارداتها من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٥٧,٤٪ .

وبالإضافة إلى ذلك فإن دولا قليلة هى التى لديها ما يمتص الزيادات القليلة فى الأسعار . مرة أخرى نبدأ بالولايات المتحدة . . فى شهر أبريل من هذا العام وسط الدورة الخاصة التى عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أعلن وزير الزراعة الأمريكى فى واشنطن أن واردات أمريكا البترولية فى سنة ٧٣/ ١٩٧٤ قد تمت تغطية نفقاتها عن طريق الزيادة التى تحققت فى إيرادات أمريكا من تصدير المواد الغذائية ، وهذه بلغت فى سنة واحدة تسعة آلاف مليون دولار ؛ من هذا المبلغ توجد سبعة آلاف مليون دولار تحققت من مجرد ارتفاع سعر القمح الأمريكى بنسبة ٣٠٠٪ والباقى تحقق فى مبيعات الأغذية الأخرى .

وعلى مستوى الدول النامية . . فإننا نجد أن بعضها سوف يكون أقدر من الآخر على امتصاص ذلك الارتفاع الضخم فى أسعار الغذاء . . إن المغرب ، بما تملكه من فوسفات . . وماليزيا — بما تملكه من مطاط . . وزامبيا وزائير بما تملكه كل منهما من قصدير قد ضاعفت من أسعار صادراتها .

من هذا نصل ونستطيع أن نفهم الاصطلاح الجديد الذى بدأ يشيع استخدامه مؤخراً وهو « العالم الرابع » فإلى جانب مجموعة دول العالم الغربى . . ومجموعة دول العالم الشرقى . . ومجموعة الدول النامية . . أصبحت توجد مجموعة

رابعة من الدول هى التى سوف تكون أكثر قربًا من « حزام الجوع » . . وأبعد مسافة عن « حزام الثروة » . . وفى هذه المجموعة توجد شبه القارة الهندية بأكملها وأفريقيا الاستوائية وجزء كبير من أمريكا اللاتينية . مع المجموعة الرابعة أصبح « كل شىء خطأ » . . على حد تعبير مجلة « الإيكونومست » الإنجليزية ، هذه المجموعة من الدول سوف تتحمل ١٥ مليون دولار نتيجة لزيادة سعر البترول وخمسة بلايين ونصف بليون دولار نتيجة لارتفاع أسعار المواد والغذاء عمومًا . . بالإضافة إلى ما سوف تتحمله نتيجة إرتفاع السلع الصناعية الأخرى .

ومن المثير للتناقض هنا أن هناك حلولا كثيرة طرحت لحل مشكلة الغذاء فى المدى القصير . . إن تكوين احتياطى غذائى عالمى — وهو الأمر الذى اقترحته الجمعية العامة للأمم المتحدة كإجراء عاجل — يمكن الوصول إليه هذه السنة عن طريق وسيلة واحدة هى تخفيض الاستهلاك الأمريكى من الغذاء بطريقة أو بأخرى . (من المفيد هنا أن نتذكر أن السلطات الطبية فى الولايات المتحدة اقترحت تخفيض استهلاك الفرد الأمريكى من اللحوم بنسبة الثلث على الأقل لتخفيف نسبة الإصابات بالأزمات القلبية) . وبالمقياس نفسه فإن تخفيض الاستهلاك الأمريكى من السماد سوف يكون هو الحل الوحيد المتاح فى المدى القصير . . من أجل توفير نصف مليون طن من الأسمدة تحتاج إليها الهند بقسوة فى هذا العام .

هذا من حيث الشركات المستوردة للبترول والموزعة له .

أما بالنسبة للدول المنتجة نفسها فإن اهتمامنا بها هنا يعتمد على نقطتين رئيسيتين :

فأولا : هي كلها دول نامية . . ومن ثم فإنها تقع فى داخل حزام الجوع الذى ناقشناه فى الفصل السابق أو بالقرب منه .

وثانياً : هى التى بدأت تملك الموارد . . وهى موارد أصبحت على درجة من الضخامة . . بحيث تتحمل المساهمة بشكل ملموس فى إنقاذ العالم النامى كله من أزمة الغذاء التى تهدده .

إننا سوف نعود فيما بعد إلى مناقشة دور البترول العربى بالذات فى منطقتنا . . ولذلك فإننا سوف نكتفى هنا بتسجيل الحقائق الإجمالية للموقف ، من حيث قدرتها فيما بعد على حل مشكلة الغذاء .

إن قراءة الجدول التفصيلى التالى (جدول رقم ١) سوف تضع أمامنا تفاصيل الصورة البترولية ، ولكن الحقيقة الإجمالية الرئيسية فى هذا الجدول تقول :

« إنه فى خلال هذا العام (١٩٧٤) سوف تبلغ الزيادة فى حصيلة الدول المصدرة للبترول نتيجة لارتفاع أسعار البترول ٦٧ بليونًا و ٣٦٩ مليون دولار . هذا المبلغ يمثل فقط مقدار الزيادة فى حصيلة البترول . . أما الحصيلة الإجمالية كلها فسوف تصل إلى ٩١ بليونًا و ٧٤١ مليون دولار . . وذلك فى مقابل حصيلة إجمالية فى سنة ١٩٧٣ لم تتجاوز ٢٤ بليونًا و ٣٧٢ مليون دولار .

والسؤال الكبير الذى يفرض نفسه علينا هو : أين تذهب هذه المبالغ الضخمة التى أتت بها إلينا فجأة ارتفاعات الأسعار ؟

بالطبع لكل دولة شأنها الخاص . . تستخدم حصيلتها على الوجه الذى تراه وبالكيفية التى تراها . . ولكننا لا نناقش المسألة هنا من حيث حق كل دولة فى مواردها ولكن من حيث مواجهة مشكلة عالمية ملحة تواجه العالم كله ، وتواجه أساسًا العالم النامى الذى تنتمى إليه كل هذه الدول المصدرة للبترول . من هذا المنطق أقول إن « حزام الثروة » هذا القادم من الشمال . . هو الوحيد القادر على فك حصار « حزام الجوع » الخطر القادم من الجنوب .

جدول رقم (١)

تطور عائدات الدول المصدرة للبترول

المبالغ هنا بملايين الدولارات

الدولة	عائدات البترول فى سنة		نسبة الزيادة فى العائدات		العائدات الزائدة
	١٩٧٣	١٩٧٤	من ١٩٧٢ إلى ٧٣	من ١٩٧٣ إلى ٧٤	فى سنة ١٩٧٤ وفى سنة ١٩٧٣
* الدول العربية المصدرة :					
الجزائر	١٠٩٥	٣٧٠٠	٦١	٢٣٨	٢٦٠٥
العراق	١٤٦٥	٥٩٠٠	٨٣	٣٠٣	٤٤٣٥
الكويت	٢١٣٠	٧٩٤٥	٣٣	٢٧٣	٥٨١٥
ليبيا	٢٢١٠	٧٩٩٠	١٠٦	٢٦٢	٥٧٨٠
عمان	١٩٢	٧٤٠	٠٠٠	٢٨٥	٥٤٨
قطر	٣٦٠	١٤٢٥	٤٦	٢٩٦	١٠٦٥
السعودية	٤٩١٥	١٩٤٠٠	٦٤	٢٩٥	١٤٤٨٥
سوريا	٩٨	٣٧٧	٠٠٠	٢٨٥	٢٧٩
أبوظبى	١٠٣٥	٤٨٠٠	٩٢	٣٦٤	٣٧٦٥
دبى	١٦٩	٦٥٨	٠٠٠	٣٨٩	٤٨٩
مصر	١٥٤	٥٩١	٠٠٠	٣٨٤	٤٣٧
البحرين	٤٤	١٦٨	٠٠٠	٢٨٢	١٢٤
* الدول الكبرى المصدرة غير العربية :					
أندونسيا	٨٣٠	٢١٥٠	٧٣	١٥٩	١٣٢٠
إيران	٣٨٨٥	١٤٩٣٠	٦٠	٢٨٤	١١٠٤٥
نيجيريا	١٩٥٠	٦٩٨٠	٦٣	٢٥٧	٥٠١٠
فنزويلا	٢٨٠٠	١٠٠١٠	٤٦	٢٥٨	٧٢١٠
دول أخرى مصدرة	١٠٤٠	٣٩٩٧	٠٠	٢٨٤	٢٩٥٧
المجموع	٢٤٣٧٢	٩١٧٤١	٠٠	٢٧٦	٦٧٣٦٩

لقد أصبح هناك الآن شبه إجماع على أن الضرورة تقتضى إقامة صندوق — أو أكثر — تشترك فى تمويله الدول المنتجة للبترول . . من أجل مساعدة الدول النامية — وهى نفسها جزء منها — على مواجهة المشاكل التى خلقتها تلك الارتفاعات الحادة والمتزامنة فى أسعار السماد والغذاء والبترول . إن حكومات تلك الدول بادرت هى نفسها إلى إقامة — أو اقتراح إقامة — صناديق وطنية أو إقليمية خاصة بها . هناك مثلا صندوق التنمية الكويتى وصندوق التنمية العربى . . وهناك أيضاً الاقتراح بإقامة البنك الإسلامى .

وعلى مستوى آخر ، اقترحت إيران إنشاء صندوق جديد برأسمال يبلغ ٣٦٠٠ مليون دولار ، ويتم تنظيمه عن طريق البنك الدولى . أما عن التمويل ، فقد اقترحت إيران أن تساهم كل دولة من الدول الاثنتى عشرة المنتجة للبترول فى رأسمال الصندوق بمبلغ ١٥٠ مليون دولار ، بالإضافة إلى مبلغ مساو تساهم به كل من الدول الغربية التى تشترك حالياً فى تقديم المعونات للدول النامية . وبالإضافة إلى ذلك . . توجد اقتراحات أخرى تدرسها مجموعة العمل الخاصة التى شكلها مؤتمر القمة الإسلامى الذى عقد مؤخراً فى لاهور . . ومجموعة عمل أخرى شكلتها مجموعة الدول المصدرة للبترول ، والأعضاء فى منظمة « الأوبيك » .

إن كلا من هذه المشروعات — ومنها ما بدأ عمله فعلا — سوف تكون له أهدافه المتنوعة . . وسوف يكون له مستواه الاقتصادى أو الاجتماعى من العمل . ولكننا نتناول هنا مشكلة محددة بعينها . . هى من الضخامة والشمول والتعقيد والأهمية والخطر ، بحيث لا يكفى لحلها أن تدرج ضمن مائة مشروع أو

مائتين ، تعمل تلك الصناديق فى نطاقها . إن مشكلة الغذاء هى التى يعانى منها الآن فعلا ستة أفراد من كل عشرة فى هذا العالم . . وهى التى يهدد عدم حلها . . ليس فقط بسقوط حكومات ونشوء اضطرابات . . ولكن يهدد أساساً بموت عشرات الملايين جوعاً ، لو لم نقدم لهم من الآن خطوة كبرى أساسية يتخذها العالم كله على مستوى دولى ، تكفل لهم أن يجدوا لأنفسهم الغذاء الذى يعيشون به اليوم . . والغذاء الذى يعيش به غداً ٧٥ مليون فرد جديد من أبنائهم يولدون كل سنة .

لماذا لا نقيم إذن صندوقاً خاصاً للتنمية الزراعية فى الدول النامية ؟ صندوقاً ليس هدفه تقديم معونات تؤجل علاج المرض ولا تشفيه . . ولكن تكون مهمته هى من البداية القضاء على المرض كله من الأساس ؟ صندوقاً يستخدم جزءاً بسيطاً من « حزام الثروة » من أجل فك الجزء الأكبر من حصار « حزام الجوع » نهائياً ؟

إذا كانت الخطورة هى المجاعة . . فإنها خطورة كبيرة وملحة وقائمة فعلا . . وإذا كانت المشكلة هى الموارد . . فإنها قادمة وموجودة ومتاحة فعلا . لماذا إذن لا نستخدم الثانية فى القضاء على الأولى ؟

إننى أتصور أن فى استطاعتنا أن نطلب من كل هذه الصناديق التى أقيمت فعلا على أساس وطنى أو إقليمى أو دولى — أن تعنى عناية خاصة بتنمية القطاع الزراعى فى بلادها . . أو أن تخصص جزءاً معيناً من مواردها لهذا الغرض . . ولكن سوف يكون هذا جزءاً من الحل . . وليس هو الحل كله . .

ذلك أن الموارد المالية لا يمكن أن تحقق وحدها تنمية اقتصادية واجتماعية على نطاق ضخم كالذى نتحدث عنه الآن . إن المال يظل مجرد مال إلى أن يمتزج بالتكنولوجيا والخبرة والإطار التنظيمى والاجتماعى الصحيح . . لكى يحقق فى النهاية النتائج التى نريدها فى أقصر وقت ممكن .

وفى الوقت نفسه . . فإن المشاكل التى تواجه التنمية الزراعية فى معظم الدول النامية ، هى من الضخامة والتعقيد بحيث لا يمكن أن يتم حلها على الوجه المطلوب بغير جهاز متخصص يكون بؤرة دولية لتجميع المال والخبرة والتكنولوجيا .

لقد فكرت الدول النامية كثيراً خلال السنة الأخيرة فى أفضل صيغة ممكنة لهذا الجهاز الجديد المطلوب . إن بعض الدول اقترحت مثلا فى اجتماع المجلس الاقتصادى لآسيا والشرق الأقصى ، الذى عقد فى بانجوك عاصمة تايلاند ، أن يقام صندوق خاص لحل مشاكل السماد التى تواجهها الدول النامية فى المدى القصير والطويل . واقترحت دول أخرى فى الدورة الثانية للجنة العلم والتكنولوجيا أن يقام صندوق بروتينى خاص . . وأن يحال هذا الاقتراح إلى مؤتمر الغذاء العالمى المقرر انعقاده فى روما خلال شهر نوفمبر من هذا العام .

ونحن من جانبنا نتصور أن مثل هذه الأفكار مفيدة ولكنها تفتقد النظرة الشاملة للمشكلة ، إن المشكلة هى التنمية الزراعية بصورتها الحالية وبعد عشرين أو ثلاثين سنة قادمة . لذلك فإن وجود جهاز متخصص يحدد

الحجم الصحيح للمشكلة والعلاج الصحيح لها هو الشيء الذى تحتاج إليه البلاد النامية الآن بشكل ملح وعاجل .

لهذا فإن إنشاء صندوق خاص للتنمية الزراعية سوف يكون أول خطوة على الطريق الصحيح لحل هذه المشكلة . . إن مثل هذا الصندوق لن يكون بديلا عن أى صندوق أو مشروع آخر قائم حاليًا . . ولكنه يمثل مشروعًا إضافيًا وجديداً لحل مشكلة مزمنة تتزايد درجة خطورتها يومًا بعد يوم . . إن آخر التقديرات تشير إلى أنه من بين السبعة والستين بليون دولار — وهى المبلغ الزائد فى حصيلة الدول البترولية هذا العام — حوالى ١٥ ٪ من هذا المبلغ سوف تأتى من الدول النامية ، أى ما يساوى فى النهاية عشرة بلايين دولار تقريبًا . وهذا المبلغ الإضافى الذى بدأت الدول النامية تتحمله فعلا نتيجة ارتفاع أسعار البترول بدأ يمثل عبئًا ضاغطًا إضافيًا على ميزانية كل دولة من النقد الأجنبى .

ولقد بدأت دول البترول — بدافع ذاتى من المشاركة — تستكشف الوسائل الكفيلة بتخفيض هذا العبء على الدول النامية إلى حده الأدنى . وإذا كان التجمع العالمى سيجد وسيلة للاتفاق على إنشاء مثل هذا الصندوق المقترح للتنمية الزراعية على أساس أن تساهم فيه دول البترول بواحد فى المائة من عائداتها البترولية ، فإن هذا سوف يعنى عودة ١٠٪ من المبالغ الإضافية التى تدفعها الدول النامية إليها : وهذه نتيجة جانبية مفيدة .

ولكن النتيجة الأكبر سوف تكون هى :

مواجهة حزام الجوع . . بحزام من الثروة .

الفصل الثالث

السودان

المشكلة والحل .. فى أرض واحدة

حتى الآن نستطيع أن نخرج بحقيقة كبرى رئيسية هى : أن العالم تهدده أزمة كبرى فى الغذاء . إننى لا أستبعد أن تؤدى الضرورة فى المستقبل القريب إلى استخدام الغذاء كسلاح سياسى .. تحقق به الدول التى تملك فائضًا فى الغذاء ضغوطاً حادة على الدول التى تعانى نقصًا حادًا منه .

وفى الوقت نفسه فإن أمامنا نتيجتين ناقشناهما حتى الآن فى الفصل الأول والثانى .

● إن نظرة واحدة إلى حزام الجوع القادم من الجنوب تعطينا انطباعًا بأننا أمام مشكلة معقدة ومتفجرة وصعبة الحل فى المدى القريب .

● والنظرة التالية لحزام الثروة تعطينا انطباعًا مضادًا : إن المشكلة تحد لقدرتنا أكثر مما هى عقبة فى طريقنا . . وهى مشكلة – أو تحد – يمكن حلهما فى المدى القريب .

هذا عن المشكلة عند ما ننظر إليها فى إطارها العالمى ، وعلى مستوى العالم كله .

أما لو دققنا النظر ، وفحصنا حجم المشكلة ، وحجم الحل الممكن لها على مستوى العالم العربى وحده فإننا سوف نقترب أكثر وأكثر من المشكلة والحل معًا .

إن العالم العربى يدفع كل أسبوع أكثر من خمسة عشر مليونًا من الدولارات لاستيراد احتياجاته من الحبوب . إن هذا المبلغ محسوب طبقًا لمستويات الأسعار التى كانت سائدة فى العام الماضى ، ولذلك فإنه سوف يسجل زيادة كبيرة هذا العام والأعوام التالية ، نتيجة لارتفاع الأسعار عالميًّا . . ولزيادة السكان محليًا . إن الثمانمائة مليون دولار التى يدفعها العالم العربى حاليًّا كل سنة فى استيراد الحبوب يمكن أن تصبح ألفاً أو ألفين من ملايين الدولارات . . لو استمرت مشكلة الغذاء تتحرك فى الاتجاهات السائدة حاليًّا . وكل التقديرات تشير إلى أن عدد سكان العالم العربى سوف يتضاعف ، حتى يصل فى نهاية هذا القرن إلى مائتين وخمسين مليونًا . . ومعنى ذلك أننا لو أخذنا فى حسابنا مجرد ارتفاع فى أسعار الغذاء بالنسبة نفسها ، فإن العالم العربى سوف يدفع فى نهاية هذا القرن ٣٦٠٠ مليون دولار سنويًّا لاستيراد الحبوب . . أو ما يساوى سبعة ملايين دولار . . كل صباح . . بدلا من مليونين تقريباً يدفعها حاليًّا .

وفى الوقت نفسه فإن كل عناصر حل المشكلة هى أيضًا موجودة فى عالمنا العربى . . أكثر من أى مكان آخر . إن لدينا التربة الصالحة والمناخ المناسب ، والمياه المطلوبة والقوى البشرية اللازمة والإمكانيات الفنية الناقصة . . وكذلك أصبح لدينا مؤخراً المال الذى لم يكن متوفراً من قبل .

ولكى نقترب من المشكلة والحل أكثر فأكثر . . فإننى أريد هنا أن تأخذ السودان كنموذج تفصيلى ندرسه . . بمثل ما يأخذ العالم المتخصص شريحة من النبات لكى يفحصها . . ويخرج منها بفكرة أكثر تفصيلا عن المشكلة والحل معًا . إن أهمية السودان هنا ترجع إلى أنه أكثر الدول العربية قربًا من مشكلة الغذاء . . وفى الوقت نفسه — وهذا هو التناقض — هو أيضًا أكثر الدول العربية قدرة على تحقيق الحل . . ليس فقط بالنسبة للمجتمع السودانى . . ولكن بالنسبة للمجتمع العربى ككل .

والحقيقة الكبرى الأولى التى تواجهنا هنا هى :

أن السودان تبلغ مساحته مليون ميل مربع أى ما يوازى حوالى ٥٠٦ ملايين من الأفدنة ، لا يستغل منها فى الزراعة حاليًا أكثر من ١٦ مليون فدان . . أى أنه من بين كل مائة فدان من مساحة السودان لا يزرع حاليًا أكثر من فدانين ونصف فدان فقط !

إن ٨٠٪ من هذه المساحة تزرع بمياه الأمطار ، والباقى تتم زراعته بمياه النيل وروافده ، أما باقى أراضى الدولة فهى موزعة كالآتى :

غابات تصل مساحتها إلى ٢١٧ مليون فدان . . مراع طبيعية مساحتها ٥٧ مليون فدان . . أراض قابلة للزراعة ، ولكنها لم تستغل حتى الآن تصل مساحتها إلى حوالى مائة مليون فدان . . والباقى هو أراض غير قابلة للاستغلال الزراعى .

— والحقيقة الكبرى الثانية هى أن الناتج القومى بتكلفة عوامل الإنتاج بلغ سنة ٧٠ — ١٩٧١ حوالى ٥٣١,٧ مليون جنيه . . والناتج القومى من

الزراعة حوالى ١٣٠,٦ مليون جنيه . . أى أن متوسط قيمة إنتاج الفدان تبلغ أقل من عشرة جنيهات فى السنة (وهى قيمة بالغة الانخفاض) . . كما كانت قيمة الناتج المحلى من الثروة الحيوانية والغابات هى ٨٦,٧ مليون جنيه (وكلها موارد طبيعية مستثمرة فى هذا الإنتاج) .

إن حكومة السودان الشقيق تبذل حالياً جهوداً مستمرة ؛ وتضع خططاً عديدة .. للقفز بتلك الأرقام إلى الأمام .. ولكننى أريد هنا أن نناقش الصورة حسب العناصر القائمة حالياً .. والحقائق المتاحة فى الوقت الحاضر .

من هذه الحقائق مثلا .. أنه برغم وجود ٥٩٧ مليون فدان فى السودان . . فإن السودان استوردت فى العام الماضى وحده مائتى ألف طن من القمح تجاوزت قيمتها عشرين مليون جنيه استرلينى .. واستوردت من الأرز ما قيمته مليون جنيه استرلينى . . ومن السكر ما قيمته ١٤ مليون جنيه استرلينى ، وكلها سلع يزداد الطلب عليها عالمياً . . ويقل المتاح منها . . وترتفع الأسعار المقررة لها .

إن السودان تعانى من هذه المشكلة الغذائية برغم أن سكانها لا يزيدون على ستة عشر مليوناً . . فى الوقت الذى تزيد فيه مساحتها على نيجيريا وأندونيسيا (وعدد سكانها ١٧٠ مليوناً) . . كما تزيد مساحتها أيضاً على مجموع مساحة اليابان وفرنسا و بريطانيا و إيطاليا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا و بولندا جميعاً .. سكان هذه الدول معاً يزيد على مائتين وأربعين مليوناً من السكان .

والصورة الإجمالية لمعاناة السودان من المشكلة الغذائية تتمثل حالياً

فى انخفاض مستوى الغذاء للفرد فيها عن مستوى الكفاية بنسبة كبيرة تقترب من نصف المستوى المطلوب.. حيث يبلغ حالياً ١٤٤٠ سعراً حرارياً فى المتوسط . وحتى بعد تنفيذ الخطط الحالية للتنمية فإن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى سوف يصل فى العام القادم إلى حوالى ٤٦,٦ جنيهاً فى السنة أو ما يعادل أقل من أربعة جنيهات فى الشهر . .

والصورة الإجمالية تقول لنا أيضاً إنه حتى فى الحدود الضيقة التى يستغل بها السودان حالياً إمكانياته الزراعية . . فإن مستوى إنتاجية الأرض التى تزرع الآن فعلا هو مستوى منخفض للغاية .. ويكفى أن أشير هنا إلى أن متوسط محصول الفدان فى السودان من الذرة الرفيعة يعادل خمس متوسط إنتاج الفدان فى مصر . . وفى السمسم يعادل الربع . . وفى الفول السودانى يعادل الثلث . . علماً بأن هذه المحاصيل تزرع فى حوالى ١٢ مليون فدان .. أى أنها تمثل ٧٥٪ من كل الأراضى التى تزرع بالسودان حالياً .

إن هناك بالطبع أسباباً فنية ومادية كثيرة لذلك . . ولسنا الآن فى مجال سردها أو مناقشتها تفصيلا . . لأنها تصب فى النهاية عند الافتقار إلى الأموال . . وإلى القوى العاملة . . إن ما يهمنا هنا هو أن نسجل عدم التوازن القائم حالياً فى السودان بين الموارد الأرضية والطبيعية المتاحة للاستثمار . . وبين الطاقة البشرية والفنية والمادية التى يمكنها أن تحقق هذا الاستثمار . . وبالتالى تبديد الجزء الأكبر من هذه الموارد . .

إن هذه المشكلة إذا كانت تمثل فى الماضى مجرد مشكلة . . فإنها الآن فى ضوء الظروف العالمية الجديدة ، أصبحت تمثل أزمة . . بل أزمة

خطيرة . إن الهزات الغذائية الخطيرة التى بدأ العالم يتعرض لها منذ العام الماضى . . سوف تزيد حدتها فى السنوات القليلة القادمة . . وفى القريب عندما نطل على خريطة مصر والسودان معاً . . سوف نجد فى ناحية أراضى زراعية شاسعة، القليل منها يزرع حالياً والكثير منها لم يستثمر بالرغم من سهولة استغلاله . . وفى ناحية أخرى سوف نجد طاقات بشرية وفنية وخبرات ذات مستوى رفيع ومتزايد ، وفى كلا الناحيتين — جنوباً وشمالا — سوف نخرج بأن أمامنا وتحت أيدينا ثروات هائلة — طبيعية فى ناحية وبشرية فى ناحية أخرى — ولكنها غير مستثمرة بأسلوب اقتصادى . . مما يترتب عليه فى النهاية أننا نحصل على مستوى إنتاجى منخفض للغاية . . سواء بالنسبة لوحدة الأرض أو وحدة العمل . ويكفى هنا أن نتذكر من جديد أن فى السودان الآن — فى هذه الدقيقة — مائة مليون فدان صالحة وجاهزة للزراعة والإنتاج . . وجاهزة بالتالى لتوفير الطعام والغذاء الكافى لمائة مليون من البشر . . ومع ذلك فإنها معطاة عن الاستثمار من يوم أن خلقها الله سبحانه وتعالى .

إن هذا يحدث فى الوقت الذى توضح فيه بيانات منظمة الأغذية والزراعة أن معدل النمو فى إنتاج الحبوب واللحوم والزيوت والألبان فى العام سنة ١٩٧٢ كان أقل من معدل الزيادة السكانية بنسبة ملحوظة . كما تشير المنظمة إلى الخطر الشديد الذى يواجه العالم بسبب أزمة الحبوب — وبخاصة القمح . إنها تنذر أيضاً بقدوم أزمة خطيرة خلال السنتين القادمتين على الأكثر . . بعد أن أوضحت الدول الست الكبرى المصدرة

للقمح والحبوب فى اجتماعها الأخير فى روما (٢٠ سبتمبر ١٩٧٣) أن الموقف دقيق للغاية . . بأن العجز قد وصل الآن إلى ستين مليوناً من الأطنان.

ومما يزيد الطين بلة أن الكميات المتاحة للتصدير من الأرز خلال العام الحالى قد أصبحت أقل كثيراً من الكميات المطلوب استيرادها . . الأمر الذى جعل الإمدادات العالمية من الحبوب الأخرى تتعرض لمزيد من الضغط . وقد وصل نصيب الفرد من كميات الأرز إلى أدنى مستوى له خلال عشرين سنة على الأقل . . بالإضافة إلى أن المخزون نفسه من الأرز قد انخفض كثيراً . . كما ارتفعت أسعاره ارتفاعاً كبيراً . .

ومما يجدر ذكره هنا أن الولايات المتحدة قد أعلنت فى شهر يوليو سنة ١٩٧٣ عن بدء تنفيذ برنامج يهدف إلى تقييد صادرات مواد العلف وأهم مكوناتها الذرة . . وذلك بقصد توفير أكبر قدر ممكن منها لإنتاج اللحوم . إن هذا سوف يضيف بغير شك أعباء ثقيلة على الدول المستوردة لمواد العلف . . مما يترتب عليه حتماً ارتفاع أسعار اللحوم . وقد بدا ذلك واضحاً وشاملا لكثير من دول العالم ، حتى فى السودان نفسها . . فقد ارتفعت أسعار اللحوم بشكل بالغ الحدة . . وتضاعف ثمنها خلال السنتين الأخيرتين فقط . . إن هذا معناه بالطبع أن أزمة توفير الغذاء . . بالإضافة إلى آثارها العالمية . . لها أيضاً آثار إضافية ومباشرة على كل من السودان ومصر والعالم العربى كله . . ليس فقط بسبب الحاجة إلى الاحتفاظ بمستويات الغذاء الحالية . . ولكن لأن المستويات الحالية هى — من الأصل — أقل من المستوى المطلوب .

وبالطبع هناك أساليب كثيرة لحل هذه المشكلة على مستوى ثنائى مصرى سودانى . فمن الممكن مثلا تخصيص مساحة من الأراضى الزراعية فى منطقة واحدة أو عدة مناطق يتفق عليها بين حكومتى مصر والسودان ، بهدف استغلالها فى مصلحة مشتركة تعود على البلدين . . وفى نطاق دورة زراعية طويلة المدى . وفى هذه الحالة يقدم السودان الأرض . . وتقدم مصر الخبرة الفنية وتكاليف وسائل الاستثمار وأعبائه مقابل قيمة إيجارية ومعلومة تسدد نقداً أو عيناً .

ويمكن أيضاً توطين عدد من المزارعين المصريين وحيازتهم لجزء من الأرض المتروكة ، والتى لم يستثمرها الفلاحون السودانيون وفقاً لنظام من المشاركة ، إن المثل الواضح لذلك هو مساحات الأرض الضخمة التى تترك بوراً فى مشروعات الجزيرة والمناقل وخشم القربة . . حيث لا يزرع منها حالياً سوى ٦٠٪ من مساحتها ، وفى هذه الحالة يتاح لهؤلاء استثمار هذه الأراضى بأقصى درجة من الكفاية ونشر الخبرة والمعرفة داخل تلك المناطق ، مع وضع كافة الضمانات التى تكفل لهم حقوقاً والتزامات معينة وواضحة . . تتيح لهم فى النهاية أفضل استثمار للموارد الزراعية المتاحة .

ويمكن ثالثاً أن يتم تنفيذ بعض هذه المشروعات عن طريق القطاع العام هنا أو هناك . . أو عن طريق المشاركة . . وهو النظام الأكثر فاعلية وواقعية .

إن أسلوب المشروعات المشتركة هو الأقرب فى تقديرى إلى تحقيق المصلحة الأكيدة لكلا الطرفين . . فى ظل هذا الأسلوب يمكن مثلا

أن يتم تكوين وحدات اقتصادية كبيرة الحجم . . ذات قدرات مالية ومادية واسعة . . وطاقات علمية وتكنولوجية رفيعة توفر فى النهاية ظروفاً أفضل لتطبيق مبدأ التخصص فى إنتاج أنواع معينة . . وإتقان إنتاج هذه الأنواع بحيث تكون هناك قدرة كبيرة على تسويقها وتصديرها .

إن أسلوب العصر الذى نعيش فيه يتسم بالشركات الضخمة ورءوس الأموال الكبيرة التى تتزايد قدرتها على امتصاص الضغوط الاقتصادية والسياسية المتنوعة . إن دولة بمفردها قد لا تستطيع توفير هذا القدر الكبير من الأموال أو تستطيعه على مدى أطول من السنين . . ولكن دولتين معاً . . وعشر دول معاً . . تستطيع بالتأكيد توفير المال المطلوب بقدر أكبر وفى وقت أقل .

وإذا كان توافر المال اللازم هو المشكلة الأولى القائمة حالياً .. فإن العامل الأساسى التالى له فى الأهمية هو توافر الأيدى العاملة وتوطينها فى المناطق التى تصلح للعمل الإنمائى المشترك . . وبالنسبة للسودان . فإن بشائر المشروعات التى أقيمت على هذه المستوى قد أصبحت موجودة فعلا . . وتعرف باسم « المزارع الآلية » وتشرف عليها هيئة عامة هى هيئة الزراعة الآلية التى توجد أضخم مزارعها فى المناطق المطرية الشاسعة التى تغطى عشرات الملايين من الأفدنة فى السودان .

ولتبسيط الصورة هنا . أقول إن استثمار الأراضى المطرية هو أفضل وأسرع أنواع الاستثمار المتوفرة فى الوقت الحاضر . إن هذا الاستثمار يتميز بانخفاض التكاليف المطلوبة فى البداية .. والتكاليف اللازمة أيضاً

للتشغيل . إن إحدى الدراسات التى أعدتها « منظمة الزراعة العربية » التابعة للجامعة العربية تقرر أن متوسط تكاليف استصلاح الفدان فى مشروع « الروصيرص » مثلا . . ومساحته مليون فدان تقريباً . . تبلغ خمسة وثلاثين جنيهاً فقط . هذا فى الوقت الذى يبلغ معدل الربح فى هذا المشروع عشرين فى المائة من تكاليف التشييد والتنفيذ . وهى نسبة مرتفعة بكل تأكيد .

والسؤال الآن هو : لماذا — إذن — لا يجرى التوسع بأقصى سرعة فى هذه المزارع ؟

إن التكاليف المطلوبة قليلة ، والأرباح المتوقعة ضخمة ، والإنتاج المضمون كبير . . فحتى بالمعدلات السائدة حالياً ، نجد أن متوسط إنتاج الأراضى فى مناطق الزراعة الآلية فى السودان تزيد على متوسط الإنتاج القومى . . وقد كان إنتاج السمسم مثلا فى مديرية كسلا هو ١٨٥ كيلوجراماً فى سنة ٧١ — ١٩٧٢ . . داخل مساحة تبلغ ٢٧٨ ألف فدان . . على حين كان متوسط إنتاجه فى مديرية النيل الأزرق هو ١٣٥ كيلوجراماً .

ما هى الصعوبة إذن . . ؟

إن الصعوبة الرئيسية ، والأولى ، هى نقص رءوس الأموال على المستوى الذى يجعل الاستثمار كبيراً والإنتاج ضخماً . إن ما حدث مثلا عند ما لجأت الحكومة السودانية إلى البنك الدولى للإنشاء والتعمير هو أنها — فى الحدود الضيقة لإمكانيات البنك — حصلت على قرض لاستثمار حوالى ستمائة ألف فدان جديدة تقع كلها فى المناطق التى ترويها مياه الأمطار . لقد قام البنك بإعطاء الحكومة قرضاً قيمته خمسة عشر مليون دولار

من أجل تنفيذ هذا المشروع ، لاستخدامه في شراء الآلات الزراعية التي يلزم توفيرها للفلاحين والتي تقدم كقرض يسدد خلال خمس سنوات وبفائدة تصل إلى تسعة في المائة . . كما تقدم لهم قروضاً لنظافة الأراضي من الأشجار والأعشاب على أن تسدد خلال عشر سنوات وبفائدة قدرها ثمانية في المائة .

إن الخلاصة إذن هي أن خمسة عشر مليوناً من الدولارات قد كانت نقطة انطلاق لإدخال ستمائة ألف فدان إلى نطاق الإنتاج . فماذا لو كنا نفكر على مستوى مائة مليون فدان ؟

إن دراسة الجامعة العربية تشير — كما سبق القول — إلى أن هناك مليون فدان مبدئية في مشروع الروصيرص بلغ متوسط تكاليف استصلاح الفدان فيها خمسة وثلاثين جنيهاً فقط .. أي أن تكاليف استصلاح المليون فدان هي مجرد خمسة وثلاثين مليوناً من الجنيهات .

ما الذي يمنع إذن من أن يمتد نطاق تفكيرنا إلى مائة مليون فدان ؟

إن ما يجعل هذا السؤال أكثر إلحاحاً في حالة السودان بالذات . . ليس فقط تزايد الحاجة إلى معدلات أكبر من الإنتاج الغذائي . . ولكن أيضاً لأنه حتى المعدلات المنخفضة السائدة حالياً تتجه أكثر فأكثر إلى الانخفاض بسبب نقص السماد ورءوس الأموال . . إنني لو ضربت هنا مثلا واحداً لذلك فسوف أشير على الفور إلى أن مساحة الأراضي التي كانت تزرع ذرة في السودان بلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون فدان في سنة ٦١/١٩٦٢ . . وبعد ذلك بثماني سنوات ارتفعت هذه المساحة إلى

أربعة ملايين و ٢٠٠ ألف فدان . . ومع ذلك كان الإنتاج الإجمالى الذى يتحقق فى الحالين واحداً . إننى أستطيع أن أقول الشىء نفسه عن محاصيل أخرى كالسمسم والدخن والفول السودانى . . وهى المشكلة الكبرى التى يواجهها القطاع الزراعى — حتى قبل أن تضغط مشكلة النقص الغذائى مؤخراً على أعصاب المجتمع السودانى . . والعالم كله .

إن القطاع الزراعى فى السودان ينقسم فى الواقع إلى قطاعين مختلفين . . فهناك قطاع حديث تستخدم فيه الأساليب والطرق الحديثة فى الإنتاج . . سواء فى مشكلة استخدام موسع للآلات والمعدات الزراعية أو فى تحسين طرق الإنتاج نفسها . من هذا يتضح أن استخدام المعدات الرأسمالية يمثل جانباً هاماً من الاستثمارات الأولية فى هذا القطاع الذى يوجه إنتاجه النهائى إلى السوق ويتأثر به .

إن هذا القطاع يشمل أساساً المشروعات الكبيرة التى أنشأتها الدولة بغرض زيادة مساحة الأراضى الزراعية أو النهوض بإنتاجيتها ، وهى أراض تقع تحت إدارة مركزية حكومية ، أو تحت إشراف حكومى .. وتأخذ شكل مشروعات تنتج أساساً للتسويق ، وتتمتع بعلاقات إنتاجية حديثة تراعى مصلحة المزارع والدولة معاً . وبناء على ذلك فإن الاقتصاد القومى السودانى يعتمد على هذا القطاع كمصدر لصادراته المحصولية الرئيسية والحصول على النقد الأجنبى .

أما القطاع الآخر فهو قطاع الكفاف والإعاشة .. وتعتمد الزراعة فى هذا القطاع على الأساليب البدائية والزراعية المتنقلة . وهذا القطاع

ينتج أساساً المواد الغذائية والمعيشية . . بغرض سد حاجة الاستهلاك للزراع أو التجمعات المحلية . إن إنتاجية هذا القطاع منخفضة للغاية ، وأقل من مستوى الإنتاجية فى أراضى المشروعات . . وإن كانت تلك الأخيرة تعانى بدورها من مستوى متواضع من الإنتاج . . لو تم قياسها إلى المستويات الإنتاجية الممكن تحقيقها .

ولعل من أبرز خصائص نمط حيازة الأراضى فى السودان أن معظم الأراضى مملوكة للدولة . . وأن أكثر من ٢٧ ٪ من مجموع الأراضى . . وحوالى ٨٠ ٪ من الأراضى المروية المزروعة حالياً تديرها مؤسسات حكومية تقوم بتوزيع الأراضى على المزارعين على أساس المشاركة أو مقابل ضريبة على المياه . إن جانباً كبيراً من الأراضى الزراعية المطرية يزرع بأساليب متخلفة ، ولم تستخدم الآلات فى تنظيف الأراضى وزراعتها إلا فى مساحات قليلة نسبياً . . سواء فى ظل المشروعات الخاصة أو الحكومية أو الموجهة . . ومن ثم فقد اقتصر التطوير الزراعى فى تلك المناطق على عدد محدود من الشركات أو المشروعات الخاصة أو الموجهة . . أما فيما عدا ذلك فقد أخذ التطوير الزراعى شكلا بدائياً .

إن الدول العربية دفعت فى العام الماضى — كما سبق القول — نحو ثمانمائة مليون دولار ثمناً لوارداتها من الحبوب . . إن هذه القيمة سوف ترتفع بالتأكيد مع الارتفاع العالمى المستمر فى الأسعار ، وهذا فى حد ذاته يمثل عبئاً جسيماً عليها . . وبالتالى فليس أمامها من بديل سوى أن تبحث عن حل سريع لزيادة إنتاجها من الحبوب .

ونظراً لأن الدول العربية بصفة عامة لا تقع داخل ما يسميه الزراعيون « حزام القمح » . . فإن البديل الأول الذى يخطر على البال هو الذرة . . على أساس أنه من النباتات التى تستفيد من ضوء الشمس وتناسب التوسع الزراعى فى المناطق الجديدة فى السودان . ربما من أجل هذا نستطيع أن نضرب هنا نموذجاً بالمشروع المحدود الذى فكر فيه الخبراء لاستغلال مليون فدان فى السودان فى زراعة الذرة .. وهو المشروع الذى ما زال متوقفاً عن التنفيذ بسبب نقص رأس المال .

إن إدخال مليون فدان فقط فى نطاق الزراعة الآلية فى السودان . . وعلى أساس دورة زراعية أساسها الذرة والحاصلات الزيتية يمكن أن يعطينا من الذرة فقط إنتاجاً سنوياً يصل إلى نصف مليون طن . . قيمتها تسعة ملايين دولار . . حسب الأسعار السائدة هذا العام ، دون حساب احتمالات ارتفاعها فى المستقبل ، وذلك بالإضافة إلى المحاصيل الأخرى التى يمكن الحصول عليها من السمسم والحبوب الزيتية والأعلاف . . مما يصل بقيمة الإنتاج فى النهاية إلى حوالى خمسة عشر مليون دولار .

إننى أسوق هذا المشروع كمجرد نموذج للطاقات الكامنة فى بلد واحد ضمن وطننا العربى الكبير . طاقات تسمح لنا بأن نسجل قفزة ضخمة فى مواردنا الزراعية المهددة حالياً بأزمة الغذاء العالمية .

ولكننا لو تركنا هذا المثال ، كأرض ودولة ، وخرجنا إلى الوطن العربى كله . . فإن الصورة سوف تتضح أمامنا أكثر فأكثر .

الفصل الرابع

وموارد أضخم
على مستوى العالم العربى

من الناحية المبدئية نستطيع أن نلاحظ اختلالا عربيًا فى التعاون الزراعى . إننا لا نستطيع أن نتصور ماذا يمكن أن يؤدى إليه الحد الأدنى من التكامل الزراعى بين أجزاء العالم العربى . فبهذا الحد الأدنى يمكن استصلاح الأراضى الزراعية الواسعة فى السودان والعراق وسوريا .. ويمكن أن ينتج العالم العربى من القمح والقطن والزهور والخضروات والفواكه والماشية والطيور ما يكفى كل أهله ويصدر مايفيض عنهم إلى الأسواق الأجنبية . ومع انتعاش الزراعة ووفرة اللحوم تنتعش بالطبع صناعات المعلبات والألبان والعطور .

ولو تعاونت البلاد العربية فى التسويق الزراعى لأمكنها أن تفرج أزمة تسويق التفاح فى لبنان وسوريا ، وأزمة تسويق العنب فى الجزائر ، وأزمة تسويق البلح فى العراق . . ولأمكنها أن تحصل على الماشية من سوريا وليبيا والسودان ، وعلى القمح من تونس والجزائر والمغرب ، وعلى الفواكه والدواجن من لبنان .

إن التعاون مبدأ حسابى ، فليبيا ومصر والأردن والسعودية تستورد القمح من أوربا وأمريكا ، على حين يفيض فى المغرب العربى فيصدره إلى أوربا .

إن المتوسط السنوى لإنتاج الوطن العربى من القمح يبلغ سبعة ملايين طن . . وهذا يعادل ٣٫٥٪ من الإنتاج العالمى . . فى حين لا يزيد سكان الوطن العربى على ٣٪ من مجموع سكان العالم . ومصر تستطيع أن تمد الوطن العربى بحاجته من الأرز ، وهى لا تزيد على مليون طن فى السنة . ومصر تستورد التبغ من أوربا وأمريكا . . على حين أنه موجود فى الجزائر وسوريا والعراق . ويمكن التوسع فى إنتاجه وتجويده هناك .

والوطن العربى ينتج أكثر من خمسة ملايين طن من الكروم والحمضيات وما لا يقل عن ٨٥٪ من إنتاج العالم للتمور . ومصر فى مقدمة دول العالم المنتجة للقطن طويل التيلة ، والصناعات المصرية لا تستوعب منه أكثر من ٣٠٪ ثم يذهب الباقى إلى أوربا . وتفكر مصر فى استيراد الأقطان قصيرة التيلة من الهند لإنتاج المنسوجات الشعبية ، مع أن هذه الأقطان موجودة فى سوريا . وتستورد معظم الصناعات العربية أصوافها من الخارج . . مع أن الوطن العربى غنى بثروته الحيوانية . . [1]

وإلى جانب هذا الخلل المبدئى الذى يلاحظه خبراء الإدارة . . هناك خلل آخر يلاحظه خبراء الإنتاجية . إنهم يسجلون مثلا أن إنتاجية الفرد فى الزراعة بالعالم العربى تعتبر منخفضة للغاية . . حيث تبلغ القيمة المضافة للعامل الزراعى حوالى ثلثمائة دولار فقط على حين تصل فى الولايات المتحدة إلى حوالى ٢٢٠٠ دولار فى السنة ، أى أكثر من سبعة أمثال لها عندنا .

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن مستوى الغذاء فى معظم الدول العربية

---

(١) من تقرير بعنوان « الإدارة فى مصر كما يجب أن تكون » للمركز العربى للبحوث والإدارة . القاهرة — أبريل سنة ١٩٧٤ .

ينخفض عن مستوى الكفاية بدرجات متفاوته . . وأنه يهبط فى السودان إلى ما يقرب من نصف المستوى المطلوب . . حيث يبلغ حوالى ١٤٤٠ سعراً حرارياً فى المتوسط . . وإذا لاحظنا زيادة معدل النمو السكانى بحوالى ٢,٨٪ سنوياً . . بحيث يقدر أن يصل سكان العالم العربى فى نهاية هذا القرن إلى مائتين وخمسين مليوناً . . مع اتجاه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى إلى الانخفاض — من هذا كله يخرج خبراء الإنتاجية بأن هناك من الآن التزامات اقتصادية واجتماعية وإنسانية يجب أن نخطط لها ونحسب لها كل حساب واهتمام وتقدير[1] .

ومن ناحية ثالثة يسجل خبراء الزراعة أن القطاع الزراعى ما زال حتى الآن — وسوف يستمر لمدة طويلة قادمة — هو القطاع الإنتاجى الرئيسى فى الاقتصاد القومى . . وأن تنمية هذا القطاع بالقدرة والسرعة الكافية هو الأمر الملح حالياً من أجل تفادى أزمة الغذاء بعد تزايد العجز فى المعروض عالمياً من هذه السلع . . وعدم توازن الطلب عليها وارتفاع أسعارها . . مما سيؤدى بالتأكيد إلى حدوث ضغوط تضخمية يترتب على استمرارها التأثير على الاقتصاد القومى . . لأن الجزء الأكبر من موارد كل دولة سوف يذهب فى شراء السلع الغذائية . فى ظل هذا الوضع نستطيع أن نتصور كل دولة تعيش «من يدها إلى فمها» نتيجة لاستخدام جزء كبير من العملات الأجنبية فى استيراد سلع غذائية . . بدلا من استيراد سلع استثمارية مما يضيف ضغطاً جديداً على التنمية الاقتصادية . . فوق الضغوط القائمة فعلا من الآن .

---

(١) من تقرير عن التعاون الاقتصادى العربى — للأستاذ سعد هجرس رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى — بمصر .

ومن ناحية رابعة فإن خبراء التنمية يسجلون بدورهم أن الدول العربية تحظى بإمكانيات وموارد زراعية ضخمة كامنة . . حيث تبلغ مساحة الأراضى الزراعية حوالى ٤٦ مليون هكتار ، تعادل حوالى ١١٥ مليون فدان . من هذه المساحة يوجد حوالى ١٤ مليون فدان من الأراضى المروية ، معظمها داخل مصر والعراق والسودان . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن ثمة مساحات واسعة من الغابات تتجاوز مليون فدان ، يقع حوالى ٩٠٪ منها فى السودان . كما أن مساحات واسعة من أراضى الرعى تغطى أكثر من ٣٧٠ مليون فدان ، تقع فى المناطق المطرية والجافة . ومن هذه الأراضى ما يزيد على ٣٢٠ مليون فدان داخل المملكة السعودية والجزائر والسودان .

ومع هذه الإمكانات والطاقات ، فإن الوطن العربى ، يشتمل على بيئات زراعية متباينة من حيث المناخ والتربة والمصادر المائية ، مما ينجم عنه تنوع ملحوظ فى أنواع المحاصيل النباتية والحيوانية وتعددها . كما يساعد على وجود قاعدة واسعة من الإنتاج الزراعى أفقياً ورأسياً وفى الوقت نفسه تمكن أن يحقق الاكتفاء الذاتى من المنتجات الزراعية ومن المواد الخام ، ويتيح فرصة واسعة وملائمة لوجود تكامل اقتصادى قويم بين هذه الدول ، مادامت مقوماته وأسبابه ودوافعه متوافرة .

ومع وجود هذه الإمكانيات وتلك الموارد ، فإن الدول العربية لا تنتج حتى الآن ما يكفى سكانها من المحاصيل الغذائية . . بل إنها تستورد سنوياً مواد غذائية بثمانمائة مليون دولار . ويمكن القول إن هذه الدول تستطيع خلال السنوات المقبلة إنتاج كميات كبيرة من هذه المحاصيل تكفيها وزيادة ، إذا زادت المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب ، وارتفع

مستوى الاستغلال الزراعى .

وهنا نلاحظ وجود تفاوت فى حجم الإنتاج من المواد الغذائية بين الدول العربية . فبينما يقصر عن إشباع حاجات السكان فى بعض البلاد مثل : مصر والأردن والسعودية ومناطق الخليج العربى وليبيا ، إذا به يفيض فى السنوات العادية عن الحاجات المحلية فى بلاد مثل : سوريا والعراق والمغرب . . ويجدر بنا أن نشير إلى أن ذلك القصور أو ذلك الفيض ، لا يؤخذ على إطلاقه ، أو بوجه عام بل يمكن القول إنه يشتمل على المكونات الرئيسية للمواد الغذائية .

ولو أن وسائل النقل والتخزين والإعداد والتجهيز ، وصلت إلى حد متقدم وتوافرت فى كل نواحيها مع إقامة تنظيم معين ، يؤدى إلى تكامل زراعى بين الدول العربية ، لأصبح من السهل توزيع فائض الإنتاج من الحبوب على البلاد التى تشعر بالحاجة إليها مقابل المواد والسلع الأخرى التى تنتجها الأخيرة ، ويرتبط بذلك ومعه أن ترسم الدول العربية بوصفها كلا واحداً ومتماسكاً سياسة زراعية متجانسة تهدف إلى تنسيق الإنتاج الزراعى على أساس نوع من التخصص .

ومن الظواهر التى تلفت النظر فى الوطن العربى ، وجود تفاوت فى الإنتاج الزراعى ، بالنسبة إلى إنتاجية المشتغل بالزراعة ، ويرتبط ذلك التفاوت إلى درجة كبيرة بمعدل الكثافة السكانية . فإذا قسنا إنتاجية الفرد فى سوريا بتلك الموجودة فى الأراضى المروية بمصر أو العراق فإننا نجدها أعلى فى الأولى منها فى الأخيرتين ، ويرجع ذلك إلى اتساع الوحدة الأرضية التى يتاح استثمارها فى الزراعة فى سوريا ، أكثر مما هو متاح للفلاح فى العراق ومصر .

وتقوم الثروة الحيوانية بدور هام فى اقتصاديات الدول العربية ،

بحيث تميل بعض المصادر إلى اعتبارها مصدراً لمعيشة حوالى ٢٥./٠ من مجموع السكان ، وتوضح البيانات أن هناك عدداً ضخماً من الحيوانات الزراعية داخل هذه الدول تعيش على المراعى الطبيعية أو على الأعلاف التى تزرع سنوياً وهى موزعة على النحو الآتى :

(العدد بالألف وحدة)

الدولة	ماشية	أغنام	ماعز	جمال
السودان	٥٧٨٧	٦٩٤٦	٦٩١٦	١٤١٠
سوريا	٤٥٠	٥٠٠٠	١٥٠٠	٦٠
لبنان	—	٧٥	٥٠٠	١٫٤
السعودية	٥٦	٢٥٧٢	٢٠٠٠	٢٦٥
ليبيا	غير معلوم	٩٣١	١٧٣٦	٩٣٫٥
تونس	٥٠٠	٣٠٣٦	٢٠٠٠	٢٥٠
الجزائر	٦٢٣	٥٣٦٠	٢٠١٦	١٠٣
المغرب	٢٠٥١	١٠٤٣٢	٥٤٠٤	٢١٣
العراق	١٣٠	٥٥٩٨	١٧٤٣	غير معلوم
مصر	٢٧٨٥	١٢٥٩	٧٢٣	١٥٧

ومما تجدر الإشارة إليه ، أنه من الواجب أخذ هذه الأرقام بكثير من الحذر ، لأنها مجرد تقديرات غير مبنية على إحصاءات علمية دقيقة ، وحيث توجد المواشى فى مناطق كثيرة فى صورة قطعان متناثرة بين القبائل الرحل . وثمة ملاحظة هامة على توزيع ٦٣ مليون من الرءوس على حين أن عدد المواشي (الأبقار والجاموس) لا يكاد يزيد على ١٥ مليون رأس . ومن

المعروف أن الحيوانات الصغيرة تنتشر فى المناطق التى توجد بها الأعشاب القصيرة أو الهزيلة التى تنمو فى مساحات حظها من المطر ضئيل ، لا يكاد يتجاوز ٢٠٠ مليمتر ، وهذا يعد تعبيراً صادقاً عن تأثر الثروة الحيوانية من حيث التوزيع ومن حيث العدد بصفات المناخ ، وبصفة خاصة بمعدل سقوط الأمطار .

إن هذه البيانات توضح حتمية توجيه اهتمام كبير للثروة الحيوانية من أجل إحداث التنمية الاقتصادية باتساع ، وعلى المستوى المرتقب فى معظم الدول العربية ، ومن أجل توفير الغذاء الضرورى لصحة السكان . إذ من الواضح أن المواطن العربى يعانى نقصاً ملحوظاً من البروتينات . فضلا عن هذا ، فإن بعض البلاد العربية لا يستطيع الاعتماد على موارده المحلية من الماشية والأغنام ، لتوفير المصادر الكافية من اللحوم لسد حاجة السكان . وهناك بلاد أخرى كانت تشتهر فى الماضى بتصدير هذه الأنواع ومنتجاتها فأصبحت اليوم تستورد اللحوم والألبان كما هو الحال فى ليبيا والمملكة السعودية وغيرهما من البلاد المنتجة للبترول فى منطقة الخليج العربى . وربما كان من أسباب ذلك ازدياد الثروة وارتفاع مستوى المعيشة ، واشتداد هجرة البادية من الصحراء .

علاوة على ذلك ، فإن ثمة سبباً هاماً ، يدعو إلى ضرورة العمل على رفع مستوى الإنتاج الحيوانى وتصنيعه ، مما يعكس أثراً طيباً على التنمية الشاملة فى هذه الدول ، ويتيح لها إمكانيات وفيرة لتصدير اللحوم والألبان ومنتجاتها إلى البلاد الأجنبية ، فضلا عن التوسع فى إنتاج المصنوعات الجلدية . ومما يلاحظ أيضاً على الحيوانات الزراعية أنها هزيلة بشكل ظاهر . ولهذا

تنخفض إنتاجية الأبقار فى الوطن العربى بالمقارنة مع مثيلاتها فى بلاد أخرى مثل هولندا والدانمرك .

ويمكن القول إجمالا ، إن المعضلة الكبرى التى تواجه التنمية الزراعية فى الوطن العربى ليست هى ضيق الأراضى الزراعية ، بل هى — كما لاحظنا فى دراستنا الخاصة للسودان بالفصل السابق — قلة المساحة التى تستثمر فى الزراعة ، وبصفة خاصة ضآلة المساحات التى تسقى عن طريق الرى المستديم . وباستثناء مصر والعراق والسودان فإن معظم الأراضى فى الدول العربية تعتمد على الرى عن طريق الأمطار . ولهذا محاذيره المتمثلة فى عدم الثبات والانتظام فى أكثر السنين ، فقد تنحبس الأمطار سنوات طويلة ، وينشأ القحط فى البلاد ، ويصاب المزارعون بأضرار فادحة. ومن هنا كانت حياتهم قلقة ، وغير مستقرة . ومثل هذا الوضع لا بد أن يكون له أثر عميق فى سمات المجتمع ، وفى طبائعه النفسية ، على الرغم مما أتيح له من ثروات أخرى ضخمة. ومن الميسور جداً مواجهة هذه المشكلات والارتفاع بمستوى المزارعين وتحقيق استقرار حياتهم .

الموارد الغذائية فى الدول العربية :

يمكن القول إجمالا إن جمهورية مصر من الدول التى تنتج مواد غذائية بكميات كبيرة ، وفى الوقت نفسه تستورد مواد غذائية بكميات كبيرة أيضاً . وهى من هذه الناحية غير قادرة على توفير احتياجاتها من هذه المواد ، وستستمر على هذا الحال لسنوات مقبلة . ومن المعروف أن إنتاج هذه المواد يزاحم إنتاج المحاصيل النقدية والتصنيعية ، وبصفة عامة ، فإن زيادة أى منهما ، يكون على حساب الآخر إلى حد كبير .

كما يمكن القول إن معظم الدول العربية ، تواجه الموقف نفسه ، من ناحية عدم وجود حالة من الاكتفاء الذاتى بالنسبة لاحتياجاتها الغذائية . ولعل الأرقام الإحصائية ، عن وارداتها الغذائية تعبر عن هذا الموقف بوضوح سنة ١٩٧١ ، على النحو الآتى :

الدولة	العملة	قيمة الواردات الغذائية بمليون وحدة
لبنان	ليرة لبنانية	٤٨٥
ليبيا	دينار ليبى	٤٨
سوريا	ليرة سورية	٣٨٧
السعودية	ريال سعودى	١١٠٠
السودان	جنيه	٢٤
الأردن	دينار	٢٠ر٢
المغرب	درهم	٧٠١ر٠
الكويت	دينار	١٥
قطر	ريال قطرى	٧٨
البحرين	دينار بحرانى	١٣
الجزائر	دينار جزائرى	٦٢
دبى	ريال قطرى	٢٥٠

مصدر هذه البيانات — هو التقارير التى وضعتها الغرف التجارية والزراعية والصناعية فى هذه الدول جميعها .. وقد نشر فى كتاب خاص صدر فى أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

والنتائج المتوقعة لهذا الموقف ، من كل نواحيه ، يمكن ذكرها بإيجاز كما يأتى :

١ - تخصيص جانب كبير من موارد الدولة التى تتولد عن دخلها القومى لمقابلة حاجة السكان من المواد الغذائية التى يرتفع معدل استهلاكها ومستوى أسعارها ، وإن كان ارتفاع معدل السعر أصبح يفوق كل تصور ، حسبما سيرد ذكره تفصيلا .

٢ - هذا الوضع يؤثر تأثيراً مباشراً على الاستثمارات التى تتاح للتنمية سواء فى قطاعاتها الإنتاجية أو قطاعاتها المتعلقة بالخدمات . والمحصلة لذلك حدوث انكماش فى حجم المشروعات الزراعية وفى حجم الخدمات التعليمية والصحية والثقافية . وكذلك الحال بالنسبة لما يلزم للمجتمع من مرافق عامة تيسر للسكان سبل الحياة وأسبابها .

٣ - لن يقتصر هذا الموقف الشاذ وتلك الضغوط على المنطقة العربية وحدها بل ستمتد آثاره لتشمل البلاد النامية ، وهى وثيقة الصلة مع الدول العربية من حيث العلاقات السياسية والاقتصادية ، مما سوف يعكس آثاراً مضادة لدول العالم الثالث ، نتيجة الترابط الوثيق فى مصالحهم وتبادلاتهم التجارية ، الذى سوف يؤثر على واردات هذه الدول من منتجات الدول العربية . إذ المعلوم أن هذه الدول هى أكبر مستهلك للمنتجات الصناعية للدول العربية ، وبهذا يقل خير الأسواق أمام منتجاتنا .

٤ - تتعرض دول المنطقة العربية والدول النامية إلى ضغوط بالغة الحد

والخطورة نظراً لما يرتبط بتوفير الغذاء للناس من أهمية قصوى وتأثير معنوى حاد ، ومن المتوقع أن يزداد الضغط على الدول العربية بدرجة أشد قسوة ، مما تتعرض له أية دولة من الدول الأخرى لاعتبارات تتعلق بالنواحي السياسية من ناحية، وبأزمة البترول من ناحية أخرى .

ومما يجدر ذكره ، أن الدول العربية المنتجة للبترول غير مستعدة فى أى وقت من الأوقات ، أن تتخلى عن ثرواتها البترولية والمعدنية ، أو أن تهدد استثمارها ، أو تبيعها بسعر يقل عن حقيقته . ومن هنا فإن سعر البترول ، لن ينخفض أو يتراجع إلى المستوى الذى كان عليه فى السنوات الماضية ، إلا بقدر معلوم أو نتيجة الارتباط بظروف الإنتاج وموارد الطاقة التى تظهر فى المستقبل . . ولهذا ، فإنه يمكن القول إن أسعار المواد الغذائية سيرتبط إلى حد كبير بارتفاع سعر المواد البترولية . ومن المعروف أن ثمة ارتباطاً بين إنتاج المواد الغذائية التى تستخدم الميكنة الزراعية والأسمدة والمبيدات فى إنتاجها وكلها تعتمد على المواد البترولية ، وبين سعر هذه المواد الأخيرة ، فضلا عن كونها من المواد التى تشحن للمسافات الطويلة من مصادر إنتاجها إلى الدول العربية على ناقلات تستخدم البترول — ولعلنا نذكر فى هذا الشأن ، أن أستراليا ربطت بين توريد القمح لجمهورية مصر ، وتوفير الوقود اللازم للسفن التى يشحن عليها .

الفصل الخامس

الخطأ من طرفين . .
والأزمة من طرف واحد

إذا كنا على مستوى بلد عربى واحد قد رأينا مثل تلك الإمكانيات الهائلة . . فالسؤال الطبيعى إذن هو : لماذا لا تستغل هذه الإمكانيات ؟ لماذا لا تستغل فى المستقبل ؟ ولماذا — أصلا — لم تستغل فى الماضى ؟

إن الإجابة عن السؤال لا بد أن تكون على مستوى البلاد النامية كلها من ناحية ، وعلى مستوى العالم العربى كله من ناحية أخرى . . إذا كنا نريد أن نخرج بتحليل موضوعى لجذور المشكلة .

فعلى مستوى البلاد النامية يبدو أن قراءة صفحات التاريخ القريب والمعاصر لتلك البلاد قد جعلتها تركز أولا — وبكل قوة — على التنمية الصناعية . إن التصنيع كان يمثل الهدف الأول لتلك البلاد بمجرد أن دخلت عصر الاستقلال والسيطرة الوطنية على مواردها . إن البلاد النامية لم تجد فى ذلك حماساً فقط ، ولكنها وجدت أيضاً حماساً خارجياً فى الدول المتقدمة ذاتها .

إن هذا الحماس المزدوج كان يمثل خطأ مزدوجاً ارتكبه الطرفان

معاً فى الوقت نفسه .

فمن وجهة نظر الدول المتقدمة كان تشجيع البلاد النامية على التنمية الصناعية يمثل مكاسب اقتصادية وسياسية سريعة . . لا يكفلها لها البديل الآخر . . وهو التنمية الزراعية .

إن المكسب الاقتصادى واضح من النظرة الأولى . . حيث إن البلاد المتقدمة ستكون هى المورد الطبيعى للمصانع والمعدات والخبرات اللازمة لبدء حركة التصنيع ، إن نتائج التصنيع سريعة ومضمونة ومربحة . . وهى فى الوقت نفسه لا تحتاج إلى فترة طويلة زمنياً .

ومن الناحية الأخرى كانت مساعدة البلاد النامية فى التنمية الصناعية تمثل مكسباً سياسياً يسهل إدراكه هو الآخر من النظرة الأولى . إن مساعدة دولة نامية على تنفيذ مشروع ضخم لاستصلاح الأراضى معناه أولا أن هذا المشروع سوف يكون بعيداً عن العمران ، وبالتالى بعيداً عن البريق الدعائى المطلوب ، وفوق ذلك فإنه سوف يستغرق عدداً أطول من السنين ، وفى النهاية فإن نتائجه ليست مضمونة تماماً بمثل ما هو الحال فى بناء مصنع مثلا .

إن التخطيط لبناء مصنع معناه أننا أمام مشروع محدد الملامح ومحدد المدة ومحدد النتائج . . بحيث إننا نستطيع أن نرى ملامح هذا المصنع بعد سنة أو سنتين ونستطيع أن نرى ملامحه ونشاهد إنتاجه ، وندعو الضيوف الأجانب لزيارته ، فى خلال هذه المدة القصيرة من الزمن .

من هنا نستطيع إذن أن نفسر حماس الدول المتقدمة للمساهمة فى

تنمية بلاد العالم الثالث صناعياً . . وعدم حماسها بالدرجة نفسها للمساهمة في التنمية الزراعية بتلك البلدان .

أما من وجهة نظر البلاد النامية نفسها ، فإنها هي الأخرى وقعت اختيارياً في المطب نفسه لسببين . أما السبب الأول فهو سبب سياسي : إن البلاد النامية تصورت أن التنمية الصناعية هي الطريق الوحيد المفتوح أمامها — والمؤكد النتائج — من أجل أن تلحق بركب الدول المتقدمة . إنها تصورت أن التنمية الصناعية هي الطريق الوحيد لإعطاء شعوبها شعوراً من الإنجاز وتحقيق النتائج ، بصرف النظر عن خطورة اللجوء إلى « فتافيت » المصانع تقيمها محلياً . إن المهم هنا لم يكن هو الحساب الاقتصادي للمشروع الصناعي . . بقدر ما كان المهم هو تحقيق نتيجة سياسية من التقدم وعدم التخلف عن العصر ، ما دام العصر هو عصر تصنيع . . إذن ، فليكن الدليل عن الإنجاز السياسي هو السير قدماً في طريق التصنيع . إن الدول النامية قد نسيت هنا أن المهم ليس هو إنشاء صناعة جديدة ولكن المهم هو تشغيلها بكفاية هذه الصناعة واقتصادياتها على مستوى العالم . ونتيجة لذلك فإن السلعة الصناعية المنتجة كانت تصبح — في كثير من الأحوال — أكثر تكلفة وأقل تقدماً عن مثيلتها المستوردة . ولكن ما دام الهدف سياسياً من البداية . . فإن تلك النتيجة كانت تؤخذ باستهانة شديدة في أغلب الأحوال وكأن التصنيع هو هدف في حد ذاته .

أما الخطأ الثاني الذى ارتكبته الدول النامية فهو خطأ أكثر موضوعية .

ذلك أن البلاد النامية لم تضع فى حسابها الارتفاع المتزايد فى أسعار الغذاء والسلع الزراعية عموماً . . بحيث إن هذا الارتفاع بدأ يمتص جزءاً أكبر وأكبر من دخل تلك الدول . . وفى بعض الحالات كان يلتهم باليد اليمنى ما يعطيه التصنيع باليد اليسرى. إن مصر ربما تكون مثلا صالحاً لذلك ، وكذلك الهند ، وكذلك يوغوسلافيا قبل أن تتنبه إلى ضرورة تصحيح هذا الخطأ وتداركه .

من أجل هذه الأسباب كلها لاحظنا خلال السنوات العشرين الأخيرة اتجاهاً عالمياً إلى التصنيع فى الدول النامية ، رغبة من تلك الدول فى التصنيع كهدف من ناحية واستجابة إلى الاتجاه العالمى الذى شجعته الدول المتقدمة نفسها من ناحية أخرى .

لقد كان هذا الاتجاه كاسحاً إلى الدرجة التى جعلت مؤسسة دولية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير يعطى كل قروضه تقريباً من أجل التنمية الصناعية — وليست الزراعية — فى البلاد النامية . . وعندما تولى « روبرت ماكنمارا » مسئولية البنك فإنه عبر عن انزعاجه من هذا الاتجاه . . وخاصة بعد أن لاحظ أن البنك يستثمر النسبة الكبرى من أمواله فى تصنيع بلاد نامية . . هى بطبيعتها زراعية الملامح . إن « ماكنمارا » حاول أن يعيد التوازن المفقود إلى هذه الصورة المختلة . . ولكن بعد سنوات من إصراره على ذلك ، فإن كل ما نجح فيه هو أن يصل بالنسبة الزراعية فى استثمارات البنك إلى مجرد ١٢٪ ، معنى ذلك أنه من بين كل مائة دولار يستثمرها البنك حالياً فى الدول النامية ، فإن ٨٨ دولاراً يتم استخدامها فى

تحقيق تنمية صناعية ، فى مقابل اثنى عشر دولاراً فقط يتم تخصيصها بمشروعات التنمية الزراعية .

إن معظم البلاد النامية قد بدأت تتنبه فعلا فى السنوات الأخيرة إلى هذا المأزق الاقتصادى الذى انساقت إليه باختيارها . . ولكن نشوء أزمة الغذاء مؤخراً أدى إلى الإسراع بتفجير هذا المأزق على مستوى درامى لم يسبق له مثيل .

وإذا انتقلنا فى كلامنا الآن من المستوى العالمى إلى المستوى العربى فإننا سوف نقترب أكثر فأكثر من الجزء الذى يهمنا فى هذه المشكلة .

إن من ينظر إلى خريطة العالم العربى فى الوقت الحاضر يلاحظ فوراً أن الهزة الغذائية العالمية قد انعكست آثارها بوضوح شديد على مختلف أجزاء وطننا العربى ، بدرجات متفاوتة ، وبخاصة بعد أزمة البترول . إن كل التوقعات تشير إلى اتجاه هذه الأزمة نحو مزيد من الحدة . . خلال السنوات القليلة القادمة .

وكما رأينا فى حالة السودان بالتفصيل ، فإنه من الغريب أننا نرى — على مستوى الخريطة العربية كلها — إمكانيات زراعية ضخمة . . بعضها يستغل حالياً . . وبعضها الآخر يمكن استغلاله وزراعته بسهولة . . وحتى لو حصرنا دراستنا فى الجزء الأكبر المستغل فعلا . . فإننا سوف نلاحظ أنه لا يتم استثماره بأسلوب اقتصادى . . وبالتالى فإن مستوى إنتاج الأرض العربية يقل كثيراً عن مستواه المماثل فى الخريطة العالمية .

إن المساحة التى تستثمر فى الزراعة على المستوى العربى تبلغ حوالى ١٢٠ مليون فدان ، لكن أقل من ثلث هذه المساحة يستثمر بطريقة سليمة . . وبنظرة أخرى إلى خريطة الدول العربية نجد هناك أكثر من ١٥٠ مليون فدان مجهزة ومستعدة للزراعة والعطاء والإنتاج ، وإطعام ما يزيد على العدد الحالى من السكان .

وتوضح بيانات منظمة الأغذية والزراعة أن معدل النمو فى إنتاج الحبوب واللحوم والزيوت والألبان فى العالم سنة ١٩٧٢ ، كان أقل من معدل الزيادة السكانية بنسبة ملحوظة . . كما تشير المنظمة إلى الخطر الشديد الذى يواجه العالم بسبب أزمة الحبوب وبخاصة القمح . . وتؤكد تقارير المنظمة أن هذه الأزمة قادمة لا ريب فيها ، وعلى الأكثر خلال العامين القادمين . وهنا تتنبه المنظمة إلى ضرورة تحقيق تقدم سريع فى الأسلوب الزراعى ، والتوسع فى الزراعة أفقيًّا ورأسيًّا . وعلى الدول النامية أن تحتاط لنفسها وتعتمد على مواردها بقدر الإمكان ، لأن الدول الست الكبرى المصدرة للقمح والحبوب فى اجتماعها بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٧٣ ، فى روما ، قد أوضحت أن الموقف دقيق للغاية ، وأن العجز قد بلغ ٦٠ مليون طن ؛ وكل المطلوب من الدول الغنية أن تتوقف عن تغذية الحيوانات الزراعية بالقمح ، حتى لا ترتفع الزيادة فى أسعار القمح بأكثر من ٣٥٠٪ .

وتوضح بيانات منظمة الأغذية والزراعة ، أنه من المنتظر أن تشهد سنة ١٩٧٤ نقصاً فى الكميات المتاحة للتصدير وزيادة فى الطلب على

الاستيراد فى آن واحد ، وليس من المحتمل أن يصبح من الممكن تغطية احتياجات العالم من القمح فى عام ١٩٧٤ من إنتاج ١٩٧٣ ، لذلك قد تكون الدول المصدرة للقمح مطالبة بسحب المزيد من مخزونها . وإنه إذا تحققت التوقعات الخاصة بكميات القمح المطلوب استيرادها والبالغة نحو ٦٥ مليون طن خلال ١٩٧٤ وهو تقدير واقعى ، كما تقول المنظمة ، استناداً إلى المعلومات المتوفرة لديها ، فسيكون من اللازم سحب كميات كبيرة من المخزون للوفاء بهذا الطلب ، وربما يلزم أيضًا خفض الكميات المستهلكة ولا سيما فى علف الحيوان ، ومن الواضح أن الكميات المتاحة للتصدير شحيحة بصفة عامة .

وبالنسبة للأرز ، فإن الكميات المتاحة منه للتصدير خلام عام ١٩٧٤/٧٣ ، أقل كثيراً من الكميات المطلوب استيرادها ، الأمر الذى جعل الإمدادات العالمية من الحبوب الأخرى ، تتعرض لمزيد من الضغط ، وقد وصل نصيب الفرد من كميات الأرز المتوفرة ، على نطاق العالم ، إلى أدنى مستوى له خلال عشر سنوات على الأقل ، وفضلا عن ذلك فإن مخزون الأرز انخفض كثيراً ، كما ارتفعت أسعاره ارتفاعـًا كبيراً .

ومما يجدر ذكره أن الولايات المتحدة أعلنت فى شهر يوليو سنة ١٩٧٣ برنامجًا يهدف إلى تقييد صادرات مواد العلف ، وأهم مكوناتها الذرة وذلك بقصد توفير أكبر قدر ممكن منها لإنتاج اللحوم . ولا شك أن ذلك سيأتى أعباء ثقيلة على الدول المستوردة لمواد العلف ، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار اللحوم ، وقد بدا ذلك واضحـًا وشاملا كثيراً من دول العالم ،

وخاصة أن كندا وهى من الدول المصدرة للذرة ، بدأت تفرض قيوداً شديدة على الكثير من صادراتها من البذور الزيتية والأعلاف الحيوانية .

من هنا ، يبدو واضحاً للمرة العاشرة ، أن محنة توفير الغذاء أصبحت عالمية ، وبالذات بالنسبة للدول العربية ، باعتبارها من أكبر الدول المستوردة للقمح والموارد الغذائية .

والواقع أن تأثيرات أزمة الغذاء العالمية سوف تختلف فى حدة تأثيرها على الدول العربية من دولة إلى أخرى . لهذا فإن من الطبيعى أن نتوقع أوضاعاً متفاوته للتنمية فى نطاق الدول العربية وإن كان يبرز بينها وصفان متميزان هما :

أولا — الدول المنتجة والمصدرة للبترول :

إن هذه الدول تضم بصفة أساسية : المملكة السعودية ، ليبيا ، الكويت ، العراق ، أبو ظبى ، قطر ، البحرين ، الجزائر . فهذه الدول تنتج وتصدر كميات من البترول ، تمكنها من مواجهة الارتفاع فى أسعار المواد الغذائية وارتفاع مستلزمات الإنتاج الزراعى . لكنها تتعرض إلى صعوبات ومشكلات تواجهها فى تحقيق معدل مناسب للتنمية ، بل فى تحقيق الرخاء للمواطنين كافة ، على الرغم مما أتيح لها من ثروات ضخمة أفاء الله عليهم منها . ولعل أهم هذه الصعوبات وتلك المشكلات ما يأتى :

١ ــ افتقارها إلى قاعدة أساسية من المشروعات الزراعية والصناعية ، حيث اتجهت بعض رءوس الأموال التى أتيحت لها فى السنوات الماضية إلى الإيداع بالمصارف الأجنبية ، وإلى الاستثمار لمصلحة الدول المتقدمة ، فضلا عن حصولها على الموارد البترولية وعائداتها فى وقت متأخر ، وخلال السنوات القريبة الماضية ولم يسعفها الوقت إلى إنشاء برامج أساسية للتنمية .

٢ ــ نقص الخبرات الفنية والقاعدة التعليمية والعلمية الواسعة التى تمكنها من تخطيط وتنفيذ برامج للتنمية الزراعية والصناعية على أسس علمية حديثة ، وهى إن كانت قد بدأت أخيراً فى إنشاء هذه القاعدة وتوفير هذه الخبرات فإنها ما زالت فى حاجة شديدة إلى الخبرات الأجنبية كلياً أو جزئياً ، وقد لا تتوافر لديها بالحجم والمستوى المناسب ، فى ضوء الضغوط التى تفرضها الدول ذات العلاقة باستيراد المواد البترولية العربية .

٣ ــ ما زال كثير من الدول المنتجة للبترول تشكو انخفاضاً شديداً فى كثافتها السكانية ، حيث تلحظ مناطق شاسعة لم يتطرق إليها البشر ، على الرغم مما قد تنتجه من موارد استثمارية للبلاد ، سواء من الناحية الزراعية أو التصنيعية أو من ناحية الموارد المعدنية . الأمر الذى نجم عنه تسلل كثير من المواطنين غير العرب إلى الدول العربية ، وبالذات دول الخليج وجنوب السودان . ولهذا نجد أن الموارد البشرية المتاحة لكثير من هذه الدولة من الضآلة بحيث لا تتمكن بها من إحداث

التنمية المرتقبة وتعمير أراضيها وتنفيذ برامجها ومشروعاتها .

لهذا كله فإننا نتوقع بالنسبة للدول التي تنتج وتصدر كميات كبيرة من البترول ، وبالرغم من النقص فى مواردها الغذائية ، وحاجتها إلى مستلزمات الإنتاج فى كل قطاعات التنمية ومرافقها ، أنه سيتاح لها فائض كبير من إيرادات البترول ، هى فى مسيس الحاجة إلى استثماره ، من أجل التنمية ، ومن أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادى من ناحية ، وتحقيق الرفاهية والرخاء للمواطنين كافة من ناحية أخرى . مع الأخذ فى الاعتبار أن الموارد البترولية المتاحة حالياً لهذه الدول ، تمثل موارد ذات أجل طويل المدى أو قصير المدى ، وهى على أية حال محدودة بعمر معين ، وقد أخذ يتلاشى فعلا فى بعض المناطق مثل البحرين . كما تذكر البيانات أن عمر هذه الموارد لا يتجاوز عشرين عاماً مقبلة فى بعض الدول مثل الكويت .

ثانياً — الدول غير المصدرة للبترول :

وتشمل هذه الدول بصفة أساسية : جمهورية مصر — السودان — تونس — المغرب — لبنان — الأردن — سوريا — اليمن الشمالية — اليمن الديمقراطية . وبعض هذه الدول تنتج كميات من البترول تكفى احتياجاتها كلياً أو جزئياً ، والبعض الآخر يستورد كل احتياجاته من البترول . ومن الناحية الزراعية ، فإن معظمها يستورد مواد غذائية ومستلزمات الإنتاج الصناعى والزراعى ، وفى الوقت نفسه لا يتوافر لديها موارد صناعية أو معدنية أخرى تمكنها من تغطية

وارداتها وتوفير فائض ملائم لإحداث التنمية بها على المستوى الذى تنشده .
وهذه الدول بصفة عامة ما زالت فى بداية طريق التنمية ، وتسير عليه بخطوات وئيدة ، ومتفاوته الاتساع ، كما أنها فى حاجة إلى النمو السريع ، لتحقيق مستوى معيشى مرتفع لمواطنيها .

ومن حسن حظ هذه الدول أن لديها موارد وطاقات تمكنها من إحداث التنمية بها . فقد يوجد بها موارد طبيعية (أرضية ومائية) تستطيع بها تنفيذ توسع زراعى كبير ، وقد يوجد لديها طاقات بشرية وفنية تعتمد عليها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو كليهما معاً ، وإن كان ذلك كله متفاوت الحدود والأبعاد . على أنه يمكن القول إن معظم هذه الدول فى موقف ملائم للتنمية والتقدم ، وإنها تستطيع أن تحقق خيراً كثيراً على أرضها ، أو على أرض الدول المجاورة لها ، فى نطاق تنظيم من التكامل والترابط الاقتصادى القويم ، على مستوى الوطن العربى .

ومع توافر هذه الموارد وتلك الطاقات — بحجم متفاوت — فى الدول العربية غير المصدرة للبترول ، فإنها بدون شك قد تواجه ظروفاً أشد صعوبة من دول المجموعة الأولى ، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار مستلزمات الإنتاج : الأسمدة، المبيدات، الآلات الزراعية ، وغيرها . وربما تعرضت لضغوط اقتصادية وسياسية أشد من تلك التى تتعرض لها الدول المنتجة والمصدرة للبترول . ومن هنا تواجه صعوبات واختناقات فى طريق التنمية ، وبهذا يصعب عليها تحقيق أهداف التنمية ورفع مستوى معيشة المواطنين ، حسبما تريد وتبتغى .

ولعل أهم الصعوبات التي ستواجهها هذه الدول ما يأتي :

١ — نقص أو انخفاض رءوس الأموال المتاحة ، أو التي يمكن إتاحتها لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية سواء كانت في ميادين الصناعة والزراعة أو المرافق . علماً بأن كثيراً من هذه الدول ، يتميز بانخفاض مستوى الدخل القومي والفردي على حد سواء ، وهي في حاجة إلى التوسع في هذه البرامج ليس من ناحية إحداث التنمية فحسب ، بل من أجل رفع هذه المستويات إلى أقصى حد ممكن .

٢ — إن بعض هذه الدول تعرضت لإنهاك شديد في مواردها الرأسمالية والبشرية وفي مخزونها السلعي ، نتيجة الحروب أو الاستعداد لها ، طوال ربع قرن من الزمان . وبعضها الآخر لم يسعده الحظ بفترة من الاستقرار السياسي والاقتصادي حيث تعرض لاضطرابات سياسية أو أزمات اقتصادية نتيجة كوارث طبيعية أو غيرها مثلما تعرضت له المغرب وتونس في بعض الأوقات، مما أوقع بعض دول هذه المجموعة ، في محيط المديونية للعالم الخارجي ، بعد ما كان متاحاً لها الشيء الكثير من الأرصدة الرأسمالية .

٣ — يواجه بعض هذه الدول مشكلات سكانية على المستوى الوطني ، أو على مستوى إقليمي في بعض المناطق ، بسبب سوء توزيع السكان ، حيث يزدحمون في منطقة دون الأخرى . وعلى الرغم من أن الطاقات البشرية المتاحة لدى بعضها يمثل ثروة رأسمالية ضخمة بسبب ما لديها من خبرات علمية وفنية عالمية ، فإنها من ناحية أخرى

فى حاجة إلى مزيد من الاستثمارات الرأسمالية من أجل تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هنا يمكن القول إن الدول العربية تواجه حالياً موقفاً ليس سهلا ، وإنها ستواجه معاً : بحكم أوضاعها الإقليمية وبحكم ترابطها من كل النواحى الإنسانية والتاريخية والثقافية ، الموقف نفسه على امتداد السنوات المقبلة . إننا نلاحظ الآن أن الفائض لدى الدول المصدرة للحبوب قد بدأ يصبح فعلا فائضاً استراتيجياً يستخدم للضغط الاقتصادى والسياسى بصور مختلفة ، وخاصة أن المنطقة العربية شرهة فى استيراد المواد الغذائية على المستوى الفردى ، لأن إنتاج الفرد لا يكفى احتياجاته وأسرته من هذه المواد ، مما يجعل الدولة تقتطع من أرصدة التنمية لشراء القمح وهكذا ارتفع سعر المواد الغذائية الأساسية ارتفاعاً حاداً ومؤثراً تأثيراً شديداً على موارد التنمية الاقتصادية .

ويبدو ذلك بشكل ملحوظ بالنسبة لبلادنا (مصر) التى تستورد ما يعادل مثلى إنتاجها من القمح سنوياً ، وأصبحت قيمة وارداتها منه فى سنة تجاوز ٥٠٠ مليون دولار ، حتى إن الزيادة فى ارتفاع سعر ما يستورد من هذا المحصول تجاوز الزيادة التى حصلت عليها الدولة من صادرات محصولها الرئيسى وهو القطن ، الأمر الذى سيترتب عليه عبء مالى كبير على الميزان التجارى للبلاد .

ويمكن أن نوضح الاتجاه الحاد فى ارتفاع أسعار المواد الغذائية على النحو الآتى :

الوحدة بالطن

المواد	سنة ١٩٧٢/٧١	سنة ١٩٧٣
القمح	٣١	١٠٣
الذرة	٢٨	٧٢
الأرز المقشور	٥٠	١٦٠
السكر	٥٩	١٠٠
القطن	٢٧	٥٥

ومن هذا كله تصبح التنمية الزراعية على جانب كبير من الأهمية، ليس من أجل إحداث التنمية الشاملة فحسب باعتبارها أهم قطاعات التنمية فى كثير من الدول العربية ، بل من أجل توفير الغذاء للناس ومواجهة مثل هذه الأزمات الغذائية والضغوط العالمية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار بصفة دائمة ، وبخاصة بعد موقف الدول العربية من انسياب مواردها البترولية للأسواق العالمية وموقفها من ناحية ضبط أسعارها والحصول على قيمة حقيقية له . وفضلا عن ذلك فإن الزراعة ما زالت أهم قطاعات العمل والتشغيل فى كثير من الدول . ومن الأهمية بمكان أن تقوم الدول العربية بتخطيط برامج التنمية بها ، على أساس تكامل وترابط القطاعات الاقتصادية والمتعلقة بالخدمات معاً ، فى إطار من التنسيق الشامل بينها ، وأن تمتد خطط التنمية بها لآجال مناسبة ومواءمة لظروفها وإمكانياتها وطاقاتها البشرية والفنية ، وأن يرتبط ذلك كله بظروف وإمكانيات وطاقات الوطن العربى كوحدة إقليمية لها مصالحها وآمالها المشتركة .

من كل هذا نستطيع أن نستخلص مدى صعوبة التوازن فى سير التنمية بالدول العربية سواء أكانت دولا مصدرة للبترول أم غير مصدرة له حسبما سبق إيضاحه وبحسب ما تواجه كل دولة منها من اختناقات أو مشكلات متفاوتة المدى والأبعاد ، تبعًا لظروفها وتبعًا لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية . ويمكننا أن نتوقع أنه حينما يزداد حجم الاستيراد من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج (للصناعة والزراعة) مع هبوط حجم الصادرات ، فإن التأثير على خطط التنمية يكون شديداً ، والعكس صحيح إلى حد كبير .

وإذا كانت فترة الستينيات من هذا القرن ، تمثل عقد التنمية الأولى ، الذى قدر أن تحقق الدول خلال سنواته معدلا للتنمية فى حدود ٦٪ ، فإن العقد الحالى يتميز بموجة شديدة من ارتفاع أسعار السلع الزراعية والصناعية ، وبصفة خاصة السلع الغذائية مع قصور فى إنتاجها ، وحاجة الدول العربية إليها بصورة حادة ومتزايدة ، فضلا عن كونها مواد استراتيجية وأساسية فى إحداث التنمية فى هذه الدول ، علمًا بأن هناك بعض الدول العربية — وغيرها كثير من الدول النامية — لم يتخط مستواها مرحلة الكفاف ، ولم تبلغ بعد مرحلة الكفاية . ويعنى ذلك أن إنتاجها ودخلها يستهلك معظمه فى الطعام أو الكساء ، وحتى هذا قد لا تجد كفايتها منه . وهو ما يعبر عنه بمرحلة الإنتاج من اليد إلى الفم . . الأمر الذى نتوقع بسببه تعطل خطط التنمية ، وعدم بلوغها المعدلات المستهدفة والواجب تحقيقها .

لكل هذا ، ومن أجل هذا ، تبدو أهمية التنمية الزراعية بل ضرورتها فى

التنمية الشاملة للدول العربية ، ليس من أجل توفير ما يلزم الناس من طعام وكساء فحسب بل مواجهة الضغوط الاقتصادية المتزايدة عليها فى هذه المرحلة وفى المرحلة المقبلة . لذلك فإن هذه التنمية تعتبر السند الأصيل للتنمية الصناعية فى كثير من الدول ، وهى التى تعطيها القدرة والطاقة سواء من ناحية توفير ما يلزمها من خامات أو قوى عاملة ، أو توفير الأسواق التى تستهلك هذه الصناعات ، وكذا توفير ما يلزمها من تمويل ينتج من فائض صادرات الزراعة وما يفرض على الحائزين من ضرائب ورسوم .

الفصل السادس

عودة إلى حزام الثروة . .

إذا كنا قد وصلنا فى الفصل السابق إلى أن التنمية الزراعية – على مستوى ضخم وسريع – قد أصبحت مسألة حياة أو موت بالنسبة للعالم العربى . . فإن نجاح تلك التنمية يعتمد بالضرورة على ثلاثة عناصر رئيسية :

إمكانيات زراعية . . رءوس أموال . . وأخيراً – تكنولوجيا . .

أما بالنسبة للعنصر الأول ، فإننا قد رأينا مدى ضخامة الموارد الزراعية المتاحة من الآن فعلا على مستوى بلد عربى واحد . . هو السودان .

أما العنصر الثانى ، وهو الحاجة إلى رءوس أموال ، فهو العنصر الذى نريد أن نناقشه تفصيلا فى هذا المكان ، هذا معناه أننا نعود إلى مناقشة حزام الثروة الذى بدأ العالم العربى يتمتع به . . والذى بدأ يوفره فعلا عنصر البترول .

والسؤال الآن هو :

إلى أى مدى يمكن الاعتماد على البترول كمصدر دائم للأموال المطلوبة من أجل التفكير فى تخطيط طويل الأمد للتنمية الزراعية ؟

البترول وتأثيره فى التنمية العربية والعالمية :

لقد أصبح البترول هو المشكلة الرئيسية التى تؤرق أذهان المستهلكين من ناحية ضمان حصولهم عليه بأسعار رخيصة . . واستقرار انسيابه اليوم بالمعدلات التى تتفق ومتطلبات التنمية . ومن المعلوم أن أوربا الغربية واليابان بإمكانياتهما الواسعة وتقدمهما الصناعى والتكنولوجى ، تعتمدان اعتماداً شبه كامل على البترول العربى . . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ، ستصل إلى حد بالغ الاتساع من الحاجة إلى البترول العربى ، بعد خمسة عشر عاماً ، ما لم يحدث تطور آخر فى مصادر الطاقة بها .

ومن ناحية أخرى . . أصبح البترول مشكلة تؤرق أذهان المنتجين من حيث ضمان تسويقه بأسعار مرتفعة ومناسبة . . وبالمعدلات التى تتفق وسلامة الاستفادة منه . . مع توازن كاف ، ودون أدنى تسلط أو ضغط من جانب الشركات التى تستثمر أموالها فى إنتاجه أو توزيعه . . أو من جانب الدول التى تتبعها هذه الشركات . . ولعل أهم مشكلات البترول هى استثمار عوائده الكبيرة داخل دول المنطقة العربية . . التى ما زالت أرضاً شاسعة لم تتطور بعد ، ولها موقعها الجغرافى فى قلب العالم . . ومواردها الأرضية والمائية والطبيعية الضخمة . . ومواردها البشرية والخبرات الفنية المتاحة لها ، كل هذا بلغ حداً عظيماً من كبر الحجم ، مما يجعل إمكانيات استثمارها من القوة بمكان .

لقد أوضحت الأزمة البترولية الحالية ، بشكل بارز وملحوظ ، قوة الدول المنتجة للطاقة . . وعظم مركزها . . كما أوضحت لها إمكانياتها وضروراتها ومدى تأثيرها داخلياً وخارجياً . . وفى الجانب الآخر أبرزت حجم الأزمات الاقتصادية التى يمكن أن تصيب الدول المتقدمة إلى حد يجعلها تواجه كارثة حقيقية ، وتقف وجهاً لوجه أمام سيل من التوقعات المتشائمة . . كما أن تصاعد الأسعار يمكن أن يهدد عمليات النمو الاقتصادى ، ويغلق أسباب الحياة فى كثير من المرافق . . ومن الواضح أن دول أوربا وأمريكا وغيرهما من الدول الصناعية عاشت سنوات طويلة تعتمد على توافر البترول بأسعار منخفضة . . وبخاصة بترول الدول العربية وشمال أفريقيا . . بحيث أصبح البترول عاملا أساسياً وراء التوسع الصناعى الأوربى والأمريكى واليابانى الضخم خلال هذه السنوات .

وخلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٠ شهـــد استهلاك البترول نمواً لم يسبق له مثيل فى أوربا . . وصل إلى حوالى ١٠٪ سنوياً . . الأمر الذى أدى إلى زيادة حجم الاستهلاك من ٢٠٠ مليون طن سنوياً إلى أكثر من ٦٢٠ مليون طن ، وتشير كل التوقعات إلى أن اعتماد أوربا على البترول من العالم الخارجى وبالذات من الدول العربية سيزداد . . إذ أن الطلب على مصادر الطاقة مستمر فى الزيادة بمعدل يفوق ٥٪ سنوياً وينتظر أن يتزايد هذا المعدل خلال السنوات العشر القادمة . . مالم يطرأ انكماش عالمى على الطلب منه . . وهو ما لا يمكن توقعه . . علماً بأن مصادر

الطاقة النووية ما زالت فى أولى مراحلها بمعظم دول أوربا ، وحتى فى الدول التى تنعقد فيها حالياً برامج موسعة لتنمية الطاقة النووية ، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا . . فإن التقدم فى هذه البرامج قد تعطل نتيجة لبعض المشاكل الفنية والإدارية والبيئية . . ولعل أهم المشاكل التى تواجه تنمية الطاقة النووية فى دول أوربا هى الزيادة الباهظة فى تكاليف إنتاجها . . غير أنه فى أحسن الأحوال ، وبفرض أن إنتاج الطاقة النووية سوف يبدأ منذ هذه اللحظة فإن الوقت الذى يستغرقه تنفيذ مشروع للطاقة النووية يستغرق حوالى سبع سنوات ، أى أن أى استثمار فيها لن يؤتى ثماره قبل حلول الثمانينيات .

ومن الواضح تماماً فى الوقت الحاضر أن الدول المنتجة للبترول ، وفى مقدمتها الدول العربية ، أصبح لها من القوة وسعة الإدراك لمصالحها ما مكنها — ويمكنها — من فرض قوتها واستثمار إمكانياتها بما يتفق وخير بلادها . . وإن كانت لم تبلغ الحد الذى ترجوه وتتمناه لنفسها . وتقدم لنا اتفاقية المشاركة ، مثالا على ذلك ، وعلى أن تضامنها — فى نطاق منظمة الأويك — يمكن أن يعود عليها بالفائدة ، وتحقيق مصالحها المشتركة والفردية . . فإزاء تصميم دول الخليج العربى على تطبيق مبدأ المشاركة فى امتيازات الشركات الموجودة بأرضها . . اضطرت هذه الشركات فى آخر عام ١٩٧٢ إلى الرضوخ . . وسلمت لهذه الدول بمشاركة أولية . . نسبتها ٢٥٪ من أصول هذه الشركات . . فى كل من الكويت والسعودية وأبوظبى وقطر .. . تتدرج حتى تصل إلى ٥١٪ سنة ١٩٨٢ . . ولقد

كانت الرغبة فى ضمان انتظام إمدادات البترول من هذه الدول . . سبباً ضاغطاً على الشركات الاحتكارية وحكوماتها . . لقبول مطالب دول الخليج .

لعل أهم ما يسفر عنه تطبيق مبدأ المشاركة أنه يجعل الدول المنتجة للبترول شريكة للشركات فى الامتيازات التى حصلت عليها من هذه الدول صاحبة هذه الموارد ، وما يترتب على ذلك من السيطرة الفعالة على طاقات الاستثمار والإنتاج والإدارة وتوجيهها بما يتفق ومصالح هذه الدول ، وهذا ما يجب أن يكون — وخاصة عندما تصبح لها حصة تبلغ ٥١٪ من هذه الامتيازات سنة ١٩٨٢ . . بالإضافة إلى ارتفاع دخول هذه البلاد نتيجة تطبيق نظام المشاركة .

إن زيادة حجم المشتريات من البترول الخام ، مع توقع استمرار أسعاره فى الارتفاع ، سيخلق مركزاً مالياً بالغ القوة للبلاد المصدرة للبترول . . نتيجة ما تحصل عليه من عائدات ضخمة . . وقد قدرت دخولها فى سنة ١٩٧٣ بحوالى ١٤ مليار دولار ، ترتفع إلى حوالى ٥٣ ملياراً و ٦٩٤ مليون دولاراً هذا العام . . فى حين أن دخلها منه كان ٥ مليارات دولار سنة ١٩٧٠ . . ويقدر مجموع دخول الدول العربية من البترول خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠ بما يجاوز ٤٢٩, ٥٥٢ مليون دولار — مع افتراض عدم حدوث ارتفاع جديد فى أسعار البترول عن مستويات هذا العام (١٩٧٤) . . ويتوقع أن يكون الفائض منها — بعد الإنفاق الحكومى — نسبة ضخمة جداً . . وهو مبلغ

من الضخامة بحيث إننا نعتقد أن اقتصادياتها لن تستوعب استثماراً حقيقياً لهذه الأموال ، إذا استمر الهيكل الاقتصادى على ما هو عليه . . ومن هنا يجب أن تتنبه الدول العربية إلى استثمار هذه الأموال من الآن . . وتوجيهها إلى النواحى التى تطابق فاعلية هذا الاستثمار ، وهذه إحدى النقاط الأساسية التى تتناولها دراستنا لهذا الموضوع .

وهنا تثار قضية بالغة الأهمية والخطورة عن أثر هـــذه المبالغ الضخمة على استقرار نظام النقد الدولى وإيداعها فى البنوك الأجنبية من ناحية . . وطريقة استثمارها داخل دول البترول نفسها . . أو داخل الوطن العربى . . الذى هو فى مسيس الحاجة إلى أموال ضخمة للتنمية من ناحية أخرى . . ومن المتفق عليه أن عائدات البترول الضخمة ستزود الدول العربية بمصدر هام للقوة . . يمكنها من الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم والنمو . . وهذا ما يراه ويؤكده كثير من الاقتصاديين . . وهذا ما قاله أخيراً « جيمس إكينز » مدير إدارة الطاقة بوزارة الخارجية الأمريكية ، إذ يذكر « أن الدول العربية تعرف طريقها لاستثمار هذه الأموال الضخمة داخل دول البترول نفسها ثم داخل البلاد العربية الأخرى » .

ويكفى أن نذكر أن متوسط الإنفـــاق السنوى لمشروعات التنمية لاثنتى عشرة دولة عربية فى بداية سنوات هذا العقد تبلغ ٨٤٥١ مليون دولار . . وتوجد دول تعتمد مشروعات التنمية بها اعتماداً أساسياً فى تمويلها على الموارد البترولية . . ومثال ذلك . . العراق التى خصصت

٨٩٪ من هذه الموارد لاستثمارها فى هذه المشروعات .

مما لا شك فيه أنه قد آن الأوان لكى تستكمل الدول المنتجة للبترول السيطرة على ثروتها البترولية . . بعد أن كان البترول هو الذى يسيطر عليها . . وتأتى هذه المرحلة بعد ما تحقق من نتائج إيجابية . . ترتبت عن تضامن الدول العربية ، فى تكوين سياسة موحدة واجهت بها العالم بعد حرب ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ . . هزت أرجاء الدنيا وكان لها أثر بالغ وعميق، ليس من الناحية السياسية فحسب.. . بل من الناحية المالية أيضًا . . وقد كان لنجاح السياسة البترولية الليبية . . بالضغط على الشركات البترولية لتنفيذ المطالب التى حددتها ليبيا بنفسها ولنفسها نقطة تحول فى السياسة البترولية العالمية .

ومما تجدر الإشارة إليـــه . . أن الغالبية العظمى من الموارد البترولية المتاحة حاليًّا للدول العربية . . تصدر للخارج . . حيث إن نسبة ما يستهلك منها محليًّا وفى داخل هذه الدول ما زالت محدودة جدا . . وإن كانت غالبية ما يستهلك منه توجه إلى وسائل النقل أكثر مما تتجه إلى المصانع أو وحدات الإنتاج . . وتمثل صادرات الدول العربية من البترول حوالى ٤٥٪ من مجموع ما تصدره دول العالم إلى خارجها . . وتوضح إحصائية نشرت فى الأهرام الاقتصادى فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ أن مجموع هذه الصادرات بلغ عام ١٩٧٢ حوالى ٦٩٨ مليون طن . . من مجموع صادرات العالم التى بلغت ١٢٧٨ مليون طن. . وكان توزيع هذه الصادرات بين الدول العربية على النحو الآتى :

السعودية	٢٦١,٣	مليون طن
العراق	٦٩	»
أبو ظبي	٥٠,٤	»
الجزائر	٤٧,٨	»
الكويت	١٤٠,٤	»
ليبيا	١٠٦,٣	»
قطر	٢٣,١	»
المجموع	٦٩٨,٣	»

وتوضح بيانات المصدر نفسه . . أن الدول العربيـــة تملك احتياطياً ضخماً من بترول العالم ، وأن لديها ثروات فى باطن الأرض لم تستثمر بعد . . ولم تحصل على عائداتها ، وقدر احتياطى هذه الدول من البترول فى عام ١٩٧٢ على النحو الآتى :

السعودية	١٨٨٠٦	مليون طن
الكويت	٨٩٣٨	»
الجزائر	٦١٣٥	»
ليبيا	٣٩٩٢	»
العراق	٣٨٩١	»
أبو ظبي	٢٧٢٨	»

وهذه الاحتياطيات التى تمثل أكثر من نصف احتياطى البترول فى العالم إنما تشير إلى دلالات هامة هى أن هذه الدول تمسك بزمام التنمية الاقتصادية وأنها تستطيع أن تنشئ تقدماً وحضارة واسعة وتصبح من أرقى الدول فى العالم . . شريطة أن تحسن استثمارها واستثمار هذه الموارد وتلك الثروة وأن تخطط للتنمية وتطبقها ، على أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية ، ولا شك فى أنها ستجد الظروف مواتية لذلك كله عندما تحدد علاقاتها مع الدول المستهلكة للموارد البترولية والتى تحتاج إليها حاجة ملحة وضرورية وأن يتم ذلك فى نطاق تنظيم سليم من كل نواحيه الاقتصادية والإنسانية ، وبخاصة إذا علمنا أن المخزون من البترول على سطح الأرض فى أية دولة من دول أوربا الغربية وفى اليابان لا يجاوز احتياجات ثلاثة أشهر وأن المخزون تحت سطح الأرض هو الثروة . . وهو القوة . . وهو الطاقة المؤثرة فى احتياجات هذه الدول وفى منتجاتها .

رءوس الأموال العربية :

ما زالت رءوس الأموال العربية الضخمة ــ خاصة أموال الدول المنتجة للبترول تبحث عن الاستثمار فى المؤسسات المالية الأجنبية وفى مقدمتها البنوك السويسرية فالبريطانية فالفرنسية فالأمريكية ، ومن الواضح أنه لا توجد أرقام صريحة عن الأموال العربية المستثمرة فى المؤسسات الأجنبية أو المودعة فى البنوك نظراً للسرية التى يفرضها أصحابها عليها ، وإن كان من الممكن إعطاء تقدير عن قيمتها . فى إحصاء لصندوق النقد الدولى

نشر في شهر فبراير سنة ١٩٧٢ يذكر أن احتياطيات الدول العربية المنتجة للبترول و بالذات السعودية والكويت والعراق وليبيا . . من العملات والذهب تبلغ حوالى ٥ مليارات من الدولارات . . بخلاف الأرصدة الاحتياطية لدول إمارات الخليج وهى : البحرين وقطر ودبى وأبو ظبى . . التى ما زالت أرصدتها تدخل فى نطاق احتياطيات الكتلة الإسترلينية .

هذا وتقدر الأوساط المصرفية ودائع الأفراد فى البنــوك المحلية داخل الكويت والسعودية ودبى والبحرين وقطر وليبيا بحوالى ٢,٥ مليار دولار . . هذا بالإضافة إلى إيداعات وداائع الأفراد فى البنوك السويسرية والأوروبية التى يقدرها بعضهم بأكثر من مليارين من الدولارات . . مما يصل بحجم رءوس الأموال إلى أكثر من عشرة مليارات ، وهى آخذة فى التزايد والنمو . . مع نمو الثروة البترولية وعائداتها .

ولقد أوضح الأهرام الاقتصادى فى بيان بتــاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ عن دراسة له تناولت قرارات مؤتمر وزراء الاقتصاد العرب المنبثق عن مؤتمر القمة فى الجزائر تلك القرارات التى تضمنت التدرج فى نقل الأرصدة العربية الموجودة فى البنوك الأجنبية إلى المؤسسات العربية لاستثمارها فى الدول العربية والأفريقية . . وعلى الأخص فى دول المواجهة لتغطية جزء من استثمارات خطط التنمية التى تنفذها هذه الدول . . أن توزيع هذه الأرصدة على النحو الآتى :

العراق	١٣٧١	مليون دولار
ليبيا	١٨٤٠	» »
الجزائر	٣٨٨	» »
المغرب	٣٤٨	» »
اليمن الشعبية	٥٩,٢	» »
السعودية	٣٣١٢	» »
الكويت	٤٦٠	» »
لبنان	٧٠٥	» »
تونس	٢٧١	» »
السودان	٣٩	» »

وبهـــذا . . فإن مجموع هذه الأرصدة فى البنوك الأجنبية ٩٥٤٥ مليون دولار . . ولا يتضمن ذلك أرصدة دول المواجهة . . كما لا يتضمن أرصدة الأفراد والهيئات العربية الخاصة والتى تقدر بعشرة مليارات أخرى . . وكلها تستثمر لصالح مؤسسات أوروبية وأمريكية .

ستزيد هذه الأموال مع زيادة حجم الصـــادرات من البترول . . ومع ارتفاع أسعارها . . ويقدر الأستاذ نبيل الصباغ أن عائدات الدول المنتجة للبترول ستصل إلى ٢٠ مليار دولار سنة ١٩٧٥ — وإن كان كثير من الباحثين يتوقعون زيادة هذا الرقم إلى أكبر من هذا بكثير نتيجة

الزيادة الضخمة التى طرأت على أسعار البترول فى شهر ديسمبر من هذا العام .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن خـبراء البترول يرون أنه أيا كانت نتائج مشكلة الشرق الأوسط فإن سعر البترول لن يعود إلى ما كان عليه . . بل سيتجه إلى الارتفاع المتزايد الأمر الذى يجب أن تحسب الدول المنتجه للبترول حساباتها على هذا الأساس ، وقد صرح « شاه إيران » أخيراً . . أنه قد انقضى عصر البترول الرخيص الثمن . . وهذا واقع وأمر محتمل جداً . . وبخاصة أن هذه الموارد محدود أجلها .

ومن ناحية أخرى . . فإن الدول المستوردة والمستهلكة للبترول تحسب حساباتها فى الوقت الحاضر وفى المستقبل على أساس هذا الوضع . . وقد بدا واضحاً ارتفاع أسعار كثير من السلع الصناعية والزراعية حيث يعتمد الإنتاج الزراعى على الميكنة إلى حد كبير ، وعلى طول مراحل هذا الإنتاج فضلا عن ارتفاع تكلفة النقل التى تعتمد على استخدام الطاقة البترولية . . ولن يقتصر ارتفاع الأسعار على هذه السلع وحدها . . بل إن الدراسات التى أجريت فى أوربا . . أوضحت أن أسعار أهم مستلزمات البناء والتشييد سترتفع ارتفاعاً بالغاً . . مثل الأسمنت الذى يقدر ارتفاعه بحوالى ٣٠٪ والزجاج بنسبة ٤٥٪ وغيرها . . ولعل الارتفاع القياسى يواجه المواد الكيماوية التى يقدر ارتفاع أسعارها إلى أكثر من الضعف .

قد يترتب على ذلك أزمات اقتصادية . . تتعرض لهـا المصانع والشركات التى لن تستطيع مواجهة المنافسة الضخمة من الوحدات الإنتاجية

الكبيرة . . أو تلك التي تسير طبقاً للمتغيرات التكنولوجية الحديثة وتطورها السريع . . وقد يكون من نتائج ارتفاع أسعار البترول . . ضغوط اقتصادية شديدة على الدول النامية ومن بينها توقف المعونات المالية والفنية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى هذه الدول . . مما قد يتطلب إعادة النظر في هيكل التنمية داخل الدول النامية . . وبصفة خاصة داخل الدول المنتجة للبترول وفي مقدمتها الدول العربية .

هذا وتشير التقديرات إلى أن الدول العربية سوف تملك في عام عام ١٩٨٠ أكثر من ثلث حجم الأرصدة النقدية في العالم .. الوضع الذي يجعل منها عاملا مؤثراً في نظام النقد العالمي . . ويجعل لهذه الدول وزناً اقتصادياً كبيراً . . ويمكن أن تمثل ضغطاً اقتصادياً ضخماً . . على الاقتصاد الأوروبي بل الاقتصاد الأمريكي . . وبخاصة إذا تم تنسيق ذلك كله في إطار أرصدة عربية متكتلة سواء على مستوى أرصدة الحكومات أو أرصدة الأفراد . . وليس بغريب أن هذه الأرصدة تستطيع أن تؤثر في قيمة الدولار الأمريكي كما استطاعت أن تفعل في الماضي القريب . . وجعلته ينحني نحو الانخفاض في قيمته .

ومما لا شك فيه . . أن وزن الدول العربية اقتصادياً . . استطاع أن يفرض إرادته السياسية على العالم كله . . مما سيكون له تأثيره بالنسبة لهذه الدول في المستقبل القريب والبعيد . . بعد ما عرفت طريقها ونظمت صفوفها . . ووحدت رأيها . . وجمعت إرادتها بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ . . ولا شك أيضاً أن المقاطعة البترولية وخفض حجم صادراته

وارتفاع أسعاره جعل الدول العربية تفرض نفسها على العالم كله بعد ما أعلنت ما للتضامن العربي من قوة وتأثير في السياسة العالمية .

ومن هنا تستطيع الدول العربيـــة أن تمارس نشاطها الاقتصادى والتجارى وسط مناخ يحيط به كل أسباب التقدير والاهتمام من الدول الأوروبية والأمريكية مع إدراك واسع لحقيقة هذه الدول وإمكانياتها وطاقاتها . . وبهذا أيضًا تستطيع أن توجه إمكانياتها وثرواتها نحو التنمية . . وتجد فى الوقت نفسه إلحاحًا ورغبة من الدول الأجنبية أن تشترك معها . . وتقدم لها التسهيلات العلمية والفنية . . بعد ما ذاقت مرارة الأزمة البترولية . . ولعل أهم من ذلك كله أنه بدا فى الأفق العربى علاقات وطيدة وقوية . . يسودها الترابط والتكامل والإيجابية التى لم تكن على هذا المستوى من قبل .

ولهـــذا . . يجب أن تولى الدول المنتجة للبترول اهتمامًا كبيراً نحو استثمار أموالها وتنميتها . . وأن تتوجه فى هذا الاستثمار لمصلحتها من ناحية ولخدمة الدول العربية الأخرى التى تسعى للحصول على رءوس أموال لتمويل مشروعاتها الإنمائية من ناحية أخرى . . وربما كان ذلك أوفق لهذه الدول مجتمعة بدلا من ترك الدول العربية تحصل على الأموال من دول أجنبية تفرض عليها وعلى المنطقة شروطًا وأوضاعًا قد لا يرتضيها العرب .. أو لا يرتاحون إليها . . وبدلا من ترك هذه الأموال مودعة أو مستثمرة فى البنوك والمؤسسات الأوروبية والأمريكية لتخدم مصالح الدول التى توجد بها هذه البنوك وتلك المؤسسات . . وتزيد من قدرتها

المالية وتهيئ لها أوسع الفرص للتقدم والازدهار .

ونعتقد أن اتجاه الدول العربية إلى استخدام أرصدتها المالية استخداماً اقتصادياً وواقعياً . . وسط هذا التيار الضخم من المضاربات والضغوط التى توجهها الدول المودعة بها هذه الأرصدة . . يتطلب الكثير من الحرص والدقة فى التخطيط وسعة المعرفة . . ولا شك أن هذا كله متاح ومقدر تماماً من الدول العربية . . فإذا لجأت هذه الدول إلى نقل إيداعاتها من المصارف الأمريكية إلى المصارف السويسرية مثلا . . أو إلى جهة أخرى . . أو لجأت إلى تحويلهافى صورة ذهب . . فإن هذا أمر غير مجد . . وقد يتعرض لضغوط أو مخاطر . . ربما يكون من بينها فكرة التجميد الذى تفرضه بعض الدول أو كلها مرحلياً .

ولهذا . . قد يكون الطريق الصحيح هو استثمار الأرصدة العربية داخل الوطن العربى . . لتحقيق التنمية بأوسع معانيها . . وتحويله إلى منطقة حضارية . . وهذا أمر معقول وميسور وضرورى . . وهو أفضل السبل لحمايتها من التقلبات النقدية الخارجية وبخاصة أن المجال رحب وفسيح أمام رءوس الأموال العربية . . على أن يرتبط ذلك بشروط أساسية . . لعل من أهمها : ضمان كامل لهذه الأموال ، مع حسن استثمارها وارتفاع معدل أرباحها ، وعلى أن يلحظ دائماً معاملتها على أساس أنها رءوس أموال وطنية بالنسبة للمزايا الممنوحة لها . . وفى نطاق من التقدير والرعاية لهذه الاستثمارات لمصلحة أصحابها . . وأن يرتبط ذلك باتفاقيات واضحة لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية المضيفة للاستثمار

وبين مواطنى الدول العربية أصحاب هذه الاستثمارات .

لقد آن الأوان لكى يستفيد أصحاب رءوس الأموال وتستفيد الأمة العربية معهم وبهم من هذه الأموال من أجل مصلحة مشتركة ومترابطة ، وأن تكون الإفادة والاستفادة بها على المدى الذى يحقق الرخاء . . ويعيد للمنطقة حضارتها ومكانتها ، وليس بمكان أن تستثمر على نطاق ضيق فى بضع مشروعات محدودة مثل مشروع البتروكيماويات فى الكويت . . ومشروع الحوض الجاف فى الخليج العربى ومشروع أنابيب البترول فى مصر . . إنما نقصد بالاستثمار المعنى الشامل له . . وفى كل نواحى التنمية ووفق أسس علمية وتكنولوجية حديثة . . تتفق ومقتضيات العصر . . وفى نطاق خطط متكاملة ودقيقة .

الفصل السابع

مصر: حالة خاصة ثانية

إذا كنا سنأخذ حالة مصر الآن باعتبارها حالة ثانية فإننا سوف نلمس من البداية أن الزراعة فى مصر قد لعبت دائمًا دوراً حاسماً فى النمو المصرى . . وقد أصبح هذا الدور أكثر حسمـًا وأهمية فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة . لقد تحملت الزراعة المصرية عبء توفير الطعام الرخيص لملايين الأيدى العاملة خلال السنوات المبكرة من التنمية . . كما أنها ساهمت أيضًا بنصيب كبير فى تمويل الاستثمارات اللازمة لإقامة المشروعات الجديدة . . مما جعلها فى النهاية ركنًا أساسيًا فى تدعيم قواعد البنيان الاقتصادى . إن أحد المؤشرات الأولى والهامة فى هذا الصدد هو تلك النسبة الكبيرة من الإنتاج والدخل التى تتولد عن قطاع الزراعة ، والقطاعات الأخرى التى تعتمد عليه أو ترتبط به . ومؤشر آخر : هو نسبة العمال الزراعيين فى إجمالى القوة العاملة المصرية . فمن بين كل عشرة فى قوة العمل المصرية . . يوجد خمسة منهم فى قطاع الزراعة . وبمعنى آخر . فإن عدد السكان الزراعيين تبلغ نسبتهم فى مصر خمسين فى المائة من جملة عدد السكان العاملين .

من تلك الحقائق الإجمالية تبرز لنا نتيجة لا مفر منها ، هى أن العمل

على تطوير الزراعة فى مصر وتنميتها على أسس علمية حديثة هدف هام للغاية يجب أن يحتل مكان الصدارة فى جدول الأعمال المصرى . . بهدف أن نحقق فى النهاية تنمية شاملة تتميز بالتقدير والاستمرار والكفاية والتطور والعصرية .

إن أهمية الزراعة ترتبط – فى رأيى – بضرورة انتهاج الأساليب العلمية التى تكفل تحقيق أكبر قدر من الإنتاج والدخل على المستوى الفردى . . وبأقصى درجة من الكفاية الإنتاجية . ومع تعدد الأسباب التى تجعل التنمية الزراعية أمراً ضرورياً فإننى أريد أن أركز هنا على أربعة أسباب محددة . . أرى أنها تكشف عن هذه الضرورة . . وهى أسباب تتعلق أساساً بالأهداف التى يطلبها ويتوقعها أى مجتمع من قطاعه الزراعى .

إن المجتمع يطلب أولا من الزراعة . . أن توفر لسكانه الغذاء اللازم – الرخيص إذا أمكن – بالكمية والمستوى المناسبين .

والمجتمع يطلب من زراعته ثانياً أن توفر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لصناعته .

والمجتمع يطلب من زراعته أيضاً – كهدف ثالث – أن تسهم ، بشكل ملموس ومتزايد، فى تنمية صادراته إلى العالم الخارجى . . وفى مواجهة تكاليف وارداته . . فى هذا العالم الخارجى . . بهدف أن يتم فى النهاية تحقيق أقصى درجة ممكنة من التوازن فى الميزان التجارى للدولة .

وأخيراً ، فإن المجتمع يطلب من قطاعه الزراعى أن يفتح الأسواق أمام

منتجاته الصناعية . . وفق ترابط سليم مع زيادة القوة الشرائية لدى المشتغلين فى قطاع الزراعة نفسه . . وذلك من أجل مقابلة التنمية الصناعية وزيادة طاقاتها .

ولتوضيح هذه النقطة الأخيرة . . ربما يكون من المفيد أن نتذكر أن نمو الصناعة يصاحبه اتساع فى المراكز الحضرية . . فربما يؤدى إنشاء مصنع جديد واحد إلى نشوء مدينة كاملة بجانبه . . بمرافقها ومبانيها وسكانها الذين يعتمدون فى أجورهم على هذا المصنع . . ويعتمدون فى طعامهم على أقرب منطقة زراعية لهذا المصنع .

وبالإضافة إلى ذلك . . فإن زيادة إنتاجية الصناعة تؤدى إلى زيادة الدخول . . وبالتالى تؤدى إلى تزايد طلب هؤلاء العمال الصناعيين الجدد لمواد الطعام . إن هذه الظاهرة تبدو بوضوح أكبر فى البلاد النامية بالذات . . حيث تؤدى الصناعة إلى تحقيق ارتفاع ملموس فى أجور العمال . . وهذا الارتفاع يذهب جزء كبير منه إلى شراء طعام أكثر فى الكمية وأفضل فى النوع . .

وفى الوقت نفسه فإن الصناعات التحويلية تحتاج إلى مواد خام خاصة بها . . هى المواد التى ينتجها قطاع الزراعة أساساً .ومن الأمثلة الواضحة على ذلك صناعة المنسوجات ، وصناعة الجلود ، وكل الصناعات الغذائية . . وغيرها ، فقيام المجتمع بتوفير هذه المواد الخام ذاتياً يؤدى فى النهاية إلى توفير وارداته منها . . أو إلى استخدام حصيلة تصديرها من العملات الصعبة . بحيث يمكن استخدامها فى شراء مزيد من الآلات والمصانع

والمعدات الرأسمالية . . وفى شراء السلع الاستهلاكية التى لم يبدأ المجتمع بعد فى تصنيعها محلياً . . وفى هذه النقطة لا بد أن نضيف أن توفير المواد الغذائية هو مسئولية كبرى يتحملها قطاع الزراعة . . وبخاصة إذا علمنا أن نصيب الفرد فى مصر يومياً من السعرات الحرارية الناتجة من المواد المنتجة محلياً . . لا يزيد عن ألف وخمسمائة سعر حرارى . إن هذا الرقم هو — مبدئياً — تحت المستوى الطبيعى اللازم للفرد فى أى مجتمع متقدم ، هذا المستوى هو ثلاثة آلاف سعر حرارى فى اليوم . إن هذا أمر يتطلب ، بل يحتم ، زيادة الإنتاج . . وبخاصة الإنتاج من المحاصيل الزراعية الغذائية . . وإلا كان البديل الوحيد الممكن لذلك هو سد النقص فيها عن طريق الاستيراد .

من هذه العوامل كلها — وغيرها كثير — نستطيع أن نصل إلى نتيجة رئيسية تصدق على كل مجتمع ، وتكون أكثر صدقاً على المجتمع المصرى . هذه النتيجة هى : أن تنمية الزراعة وتطوير أساليبها وتحسين وسائلها عملية تفرضها أسباب التنمية الاقتصادية المتوازنة . . إن السماح بوجود زراعة متخلفة أو عاجزة أو كسيحة أو متجمدة . . هو سماح بأن نشاهد أمامنا فى النهاية اقتصاداً « أعرج » . . حيث يؤدى اختلال توازنه فى النهاية إلى تحطيم قدرته على التنافس واللحاق بالاقتصاديات الأخرى المماثلة .

إن وجود التنمية الزراعية أمامنا كهدف رئيسى ، ووجودها كتنمية متطورة وعصرية . . هو الذى يؤدى إلى رفع الكفاية الإنتاجية لوحدة الأرض

ووحدة العمل . ومن ناحية أخرى يؤدى تحسين الطرق الزراعية ، وخصوصاً استخدام الآلات الزراعية المناسبة والحديثة ، إلى توفير فرص العمل فى المدن . . لأنه يؤدى إلى تحريك جزء من قوة العمل فى الريف سكانياً ومهنياً . . حيث تزيد إنتاجيته ، ويتحسن دخله تبعاً لنوع العمل الجديد . . . مما يؤدى فى النهاية إلى أن يستفيد الاقتصاد القومى كله من هذا التغيير .

وفضلا عن هذا كله ، فإن تنمية الزراعة وتقدمها . . يؤدى بدوره إلى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الصناعية . . إن الزراعة المتخلفة والعاجزة تظل قيداً على القوة الشرائية فى المجتمع كله . . مما لا يوفر فى النهاية فائضاً فى دخل العمال الزراعيين . . كان يمكن أن يذهب إلى شراء المنتجات الصناعية ويوسع أسواقها التى تعتمد عليها محلياً . أما إذا كانت أسباب التنمية الزراعية مواتية . فإن الفلاحين يستطيعون مبدئياً توفير كميات أكبر من إنتاجهم تعطيهم إياها مساحة الأرض نفسها .. مما يكفل لهم فى النهاية دخلا نقدياً وقوة شرائية . . يستخدمونها على الفور فى شراء المنتجات الصناعية المختلفة .

وحينما ننتقل من هذه الملاحظات المبدئية الشاملة التى تصدق على أى مجتمع . . لكى نناقش الصورة الزراعية المصرية بشىء من التفصيل . . فإننا سنجد أمامنا صورة رقمية أكثر تحديداً . . وأصدق تعبيراً . . عن مركز الزراعة فى معركة التنمية الشاملة التى يخوضها المجتمع المصرى . . وعن مدى مساهمتها حتى الآن فى التقدم المصرى العام . . وفى النمو الاقتصادى خاصة .

. فمن الناحية الإجمالية بلغ صافى الدخل الزراعى فى سنة ١٩٧١/٧٠ حوالى ٨٤٧ مليون جنيه . . وبنسبة مئوية تبلغ ثلث الدخل القومى المصرى تقريباً . وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من الدخل المتولد فى القطاعات الأخرى ينتج من تسويق منتجات زراعية وتصنيعها وما يرتبط بذلك من دخل الخدمات الاجتماعية .

والحقيقة الإجمالية الثانية هى أن عدد العاملين فى قطاع الزراعة بمصر بلغ حوالى أربعة ملايين ومائة ألف فرد فى سنة ١٩٧٠ ، أى بنسبة تقدر بحوالى خمسين فى المائة من جملة القوة العاملة المصرية ، وهى التى بلغت ثمانية ملايين وثلثمائة ألف فرد فى تلك السنة . . إن هذه الأرقام تمثل فقط الذين يعملون بصفة مباشرة فى قطاع الزراعة بمصر . . ويزيد عليها طبعاً تلك النسبة الكبيرة فى القوة العاملة . . والتى تمثل العاملين فى قطاعات أخرى ترتبط فى عملها ونشاطها بقطاع الزراعة .

ومن ناحية أخرى فإن قراءتنا للصورة المصرية تشير أيضاً إلى أن الزراعة هى المصدر الأساسى الذى يجد سكان المجتمع المصرى فيه احتياجاتهم المتزايدة من الغذاء والكساء . وباستثناء القمح والزيوت (اللذين نستورد منهما قدراً كبيراً من احتياجاتنا) فإن معظم الحاصلات الزراعية تغطى احتياجات الاستهلاك المحلى بمصر . . وبعضها يعطى أيضاً فائضاً كبيراً للتصدير ، كالأرز والبصل .

والزراعة فى مصر لا توفر الغذاء فقط . . بل إنها أيضاً — وهذا أمر طبيعى — توفر المواد الأولية للصناعات الرئيسية . . مثل صناعة الغزل والنسج

التى تستهلك حوالى أربعة ملايين قنطار من القطن الشعر . . وهى كمية تتزايد من سنة إلى أخرى . . وكذلك الصناعات الغذائية التى تساهم بنحو ٣٣٪ من قيمة المنتجات التحويلية (ومن بينها صناعة السكر التى وصل إنتاجها إلى نحو ٤٥٠ ألف طن من السكر سنويًا) . . ومن بينها أيضًا كثير من الصناعات الغذائية وصناعات استخراج الزيوت النباتية . . فضلا عن الصناعات الأخرى التى تعتمد على منتجات زراعية كصناعة حلج القطن ، وطحن الحبوب ، وضرب الأرز .

والحقيقة الكبرى الخامسة هى أن الزراعة تعطى المجتمع المصرى ستة جنيهات فى كل عشرة يحصل عليها فى التصدير . . لقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية من المواد الخام عام ١٩٧٢/٧١ نحو مائتين وعشرة ملايين من الجنيهات . . وهذا المبلغ يساوى ستين فى المائة من جملة قيمة الصادرات ، التى بلغت فى ذلك العام ٥٤٢ مليون جنيه . لقد كان من أهم تلك الصادرات الزراعية القطن والأرز والبصل والموالح والبطاطس . . وفى الوقت نفسه ، بلغت قيمة الصادرات الزراعية المصنعة نحو تسعين مليونًا من الجنيهات ، بنسبة ٢٦٪ وأهمها الغزل والمنسوجات القطنية . إن معنى ذلك فى النهاية هو أن الصادرات الزراعية الخام والمصنعة نحو ثلثمائة مليون جنيه أى بنسبة ٨٦٪ من جملة قيمة الصادرات .

إننا لو بحثنا نصيب الزراعة فى مصر من الواردات فإننا نجد أن قيمة الواردات الزراعية الخام والمصنعة قد بلغت فى السنة (١٩٧٢/٧١) حوالى ١٤٠ مليون جنيه ، أى بنسبة ٣٧٪ من جملة الواردات التى بلغت نحو

٣٨٠ مليون جنيه ، وكان أهم تلك الواردات الزراعية القمح والدقيق والزيوت النباتية والتبغ والشاى والأخشاب .

ومن هذه الأرقام الأخيرة يتضح لنا أن قيمة الصادرات الزراعية فى مصر تزيد كثيراً على قيمة الواردات الزراعية . . بحيث إن الفائض الذى فى الميزان التجارى للسلع الزراعية يبلغ نحو مائة وستين مليوناً من الجنيهات ، وهى مبلغ صاف من النقد الأجنبى . وبالطبع فإن هذا الفائض قد استخدم فى تمويل الواردات من السلع الإنتاجية اللازمة لتنمية الصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد القومى المصرى .

والواقع أن الزراعة المصرية قد حققت تطوراً بارزاً خلال سنوات الخمسينيات وما بعدها . بل إن الزراعة المصرية قد واصلت تطورها فى السنوات الأخيرة ، وهى السنوات التى تميزت بمشاكل اقتصادية كبيرة وباختناقات متعددة تعرضت لها التنمية فى مصر بسبب تزايد الأعباء العسكرية التى ألقت بثقلها على ميزانية الدولة ومواردها بعد سنة ١٩٦٧ . . إن تلك الأعباء تزايدت سنة بعد أخرى . . ومع ذلك فإن ثمة تطوراً لا بأس به قد أمكن تحقيقه فى الإنتاج الزراعى على المستوى الوطنى . . وكذلك بالنسبة لمتوسط غلة الفدان من معظم المحاصيل الزراعية الرئيسية .

إن نظرة واحدة على الأرقام التفصيلية فى نهاية هذا الكتاب ، سوف تؤكد لنا هذه النتيجة . . ولكن قراءة سريعة فى الصورة الإجمالية سوف تعطينا انطباعات ودلالات متنوعة ربما يحسن أن نناقشها بطريقة موجزة .

أولا : من الناحية العامة نلاحظ أنه قد تحقق فى مصر تطور كبير وملحوظ فى كمية الإنتاج الزراعى بالنسبة للمحاصيل النباتية ؛ وأن معظم هذه المحاصيل قد حقق زيادة فى الإنتاج . . وأن بعضها قد حقق نقصاً فى الإنتاج . . فمن المحاصيل التى حققت زيادة كبيرة فى الإنتاج القمح والفول والعدس والقطن والذرة الصيفية والذرة الرفيعة والأرز . . أما المحاصيل التى حققت انخفاضاً فى كمية إنتاجها فهى البصل الشتوى والفول السودانى .

وبالنسبة لمتوسط غلة الفدان فإن هناك تطوراً واضحاً فى زيادة هذا المتوسط للمحاصيل التالية : القمح — الفول — البصل الشتوى — العدس — القطن — الذرة الصيفية — الأرز — الفول السودانى .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه توجد محاصيل حققت زيادة فى كمية إنتاجها مع انخفاض متوسط غلة الفدان ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة التى زرعت منها ، والعكس صحيح فى حالة تعرض إنتاجها الإجمالى للانخفاض .

ويمكن القول إجمالا أن المحاصيل الحقلية ، لم تبلغ بعد حدا من الكفاية الإنتاجية حسبما يجب أن تحققه . حتى المحاصيل التى حققت زيادة فى إنتاجها ومتوسط إنتاجيتها . . ما زالت دون المستوى . ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة من أهمها حالة الصرف وارتفاع مستوى الأرض . كما يمكن القول عن المحاصيل التى حققت انخفاضاً فى مستوى إنتاجيتها ، إننا لا نطالب ببلوغ المستوى الذى كانت عليه بل تحقيق ما هو أفضل من ذلك بكثير .

ثانياً : توضح البيانات أن مساحة الأراضى التى زرعت خضروات قد زادت حوالى ٣٧ ألف فدان ، بين متوسط الفترتين المذكورتين (أى ما بين ٦٧/١٩٦٩ وبين ٧٠/١٩٧٢) لكن لم تحقق هذه المحاصيل زيادة تذكر فى متوسط غلة الفدان ، أما الفاكهة فعلى الرغم من زيادة مساحتها من ٢٠٦ ألف فدان سنة ١٩٦٧ ، إلى ٢٥٢ ألف فدان سنة ١٩٧٢ فإن كمية إنتاجها إن كانت حققت زيادة قدرها ٢٥٦ ألف طن بنسبة ١٨ ٪ فإن متوسط إنتاجية الفدان قد مال إلى الانخفاض القليل .

ولا شك أن محاصيل الخضروات والفاكهة فى بلادنا لم تحقق بعد الإنتاجية المعقولة وأنها مازالت تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتركيز ، من أجل بلوغ مستوى مناسب من الإنتاج . . وهى بهذا المستوى تتضاءل فى إنتاجها أمام إنتاجية المحاصيل المماثلة فى كثير من الدول وأقل كثيراً مما هو متاح لها أو مما يجب بلوغه من إنتاج . إن الاهتمام بها لا يرجع إلى أهميتها فى مجال الاستغلال الزراعى فقط ، بل أيضاً لحاجة الدولة إلى مزيد من إنتاجها من أجل زيادة حجم صادراتها لمواجهة احتياجات التصنيع . . فضلا عما ينشأ عن استغلالها زراعياً وتجارياً وصناعياً من معدل مرتفع للعمالة وللاستثمار أكبر كثيراً من المحاصيل الحقلية .

ثالثاً : من الواضح أن الإنتاج الحيوانى ، سواء على مستوى الكم أو الكيف ، أو من ناحية متوسط إنتاجية الماشية أو الدواجن ما زال دون المعدل الاقتصادى الذى يجب بلوغه فى أقصر وقت ، وبخاصة أن بلادنا

فى حاجة شديدة ومتزايدة باستمرار إلى كميات أكبر من هذا الإنتاج من أجل مواجهة الزيادة السكانية من ناحية ، وارتفاع معدل الاستهلاك من ناحية أخرى .

من الصحيح أن إنتاجنا من لحوم الدواجن حقق أكبر معدل من الإنتاج . . ولكن من الصحيح أيضاً أن أمامنا فرصة أكبر لتنمية هذا الإنتاج وزيادته عما هو عليه الآن ، ويكفى أن نشير إلى أن متوسط استهلاك الفرد من اللحوم ١٣٠ جراماً فى السنة وأن مكونات الغذاء فى بلادنا تشير إلى أن متوسط ما يحصل عليه الفرد من بروتينات سنة ١٩٧١ كان ٨١ جراماً ومن الدهون ٤٧ جراماً والباقى عبارة عن ألبان ومواد نشوية .

ومن هنا تبدو أهمية التركيز على التوسع فى هذا الإنتاج ، وضرورة وضع خطة شاملة من أجل تنميته إلى أوسع الحدود الممكنة .

رابعاً : بلغ متوسط قيمة الدخل الزراعى خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٢ حوالى ٨٤٧ مليون جنيه ، وهو ما يعادل حوالى ٣٠٪ من مجموع الدخل القومى للدولة ، وهذه القيمة حققت متوسطاً بلغ حوالى ١٥٠ جنيهاً من صافى الدخل للفدان خلال هذه الفترة . . ولا شك أن هذا الرقم يعتبر من أعلى متوسطات الدخل الزراعى فى العالم . ويرجع ذلك إلى أسلوب الاستثمار الزراعى الذى يستند إلى الزراعة الكثيفة ، والتى تشغل دورات زراعية متتالية ومتداخلة طوال السنة .

ومع هذا فإن أسلوبـًا متطوراً يستند إلى أحدث الوسائل العلمية والفنية ، وتغيراً جوهريـًا فى منوال الزراعة والتركيب المحصولى ، والاتجاه نحو التوسع فى المحاصيل غير التقليدية ، يمكن أن يحقق معدلا أكبر من الدخل الزراعى ، على المستوى القومى والفردى على حد سواء . . فضلا عن زيادة صافى الدخل من الوحدة الأرضية ، والرأسمالية ، ومن الموارد البشرية ، التى تعمل فى الزراعة سنويـًا ، ويجب أن نلحظ دائمـًا ترشيد عوامل الإنتاج والخدمات الزراعية على طول مراحله ، بما فى ذلك ضبط التكاليف الزراعية وفق أسس اقتصادية سليمة .

وقد رأينا فى الفصول السابقة أن جزءاً كبيراً من الزراعة المصرية المتطورة يعتمد على نوع وكمية مستلزمات الإنتاج التى نستطيع أن نوفرها لقطاع الزراعة . فى هذا المجال يصح لنا أن نناقش مبدئيـًا الموقف الحالى للزراعة المصرية فى هذا الصدد .

إن تكاليف الإنتاج الزراعى فى مصر تعتمد على عناصر خمسة ، هى : التقاوى — الأسمدة — الأعلاف — الخدمة — المبيدات . . بجانب تكاليف العمالة الزراعية . ويؤثر ارتفاع سعر أى من هذه العناصر فى حجم التكاليف ، وبالتالى يتأثر صافى الدخل الزراعى . وقد بلغت قيمة العناصر الخمسة فى سنة ٧٠/١٩٧١ حوالى ٣٤٩ مليون جنيه ، وهو ما يماثل ثلث قيمة الإنتاج الزراعى الذى بلغ ١١٦٦ مليون جنيه فى العام نفسه .

وقد كانت قيمة تكاليف الإنتاج الزراعى عام ٧٠/١٩٧١ على النحو الآتى :

التقاوى	٣٣,٣	مليون جنيه
الأسمدة	١٠٢,٧	» »
المبيدات	١٢,٩	» »
الأعلاف	١٨٢,٢	» »
الوقود والصيانة	١٤,٨	» »
إهلاك الآلات	٢,٦	» »
الإجمالى	٣٤٨,٥	» »

ونستطيع هنا أن نلاحظ ارتفاع معدل الاستخدامات السمادية فى بلادنا ارتفاعًا مستمرًا يفوق استخدام الدول العربية لها ، بل يفوق مستوى كل الدول النامية . وهذا المعدل آخذ فى الارتفاع ويجب أن يستمر كذلك فى ظل الزراعة الكثيفة ، على أساس اتجاه البلاد نحو تنويع الهيكل المحصولى مع غياب طمى النيل ونقص حجم الأسمدة البلدية .

وتوضح البيانات المتاحة أن الأسمدة الآزوتية تعتبر أهم مكونات التسميد فى بلادنا ، حيث إنها تمثل أكثر من ٩٠٪ من قيمة الأسمدة الكيماوية التى استخدمت عام ١٩٧١ . وتقدر كمية هذه الأسمدة بحوالى ٢,٢ مليون طن على أساس معدل ١٥,٥٪ آزوت ، وإن كانت تبلغ نصف هذا الحجم على أساس ما هو مستخدم منها فى صورة أسمدة مركزة مثل البوريا نترات النشادر الجيرى أو النشادر الجيرى ، وذلك بالإضافة إلى حوالى ٢٧٠ ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية .

إن ما نتوقعه حاليا هو زيادة حجم الاستخدامات الخاصة بالمبيدات والميكنة الزراعية وما يلزمها من وقود وصيانة وقطع غيار ، الأمر الذى يعكس أثراً مباشراً على حجم هذه المستلزمات وزيادة القيمة الكلية لها . ويلاحظ أن أهم المبيدات المستخدمة حالياً هى التى تستخدم فى مقاومة آفات القطن والتى تمثل حوالى ٩٠٪ من جملة استخداماتها .

أما بالنسبة للآلات الزراعية ، فإن الاتجاه نحو التوسع فيها قد أصبح ضرورة حتمية فى ظل التركيب المحصولى القائم ، وتكثيف الإنتاج ، والرغبة فى سرعة إنجاز العمليات الزراعية . وأهم الآلات الزراعية التى تستخدم حالياً هى : ماكينات الرى ـــ الجرارات ـــ آلات الدرس والدراسات ، موتورات رش المبيدات . ويلاحظ أن نقص حجم العمالة المتاحة فى الريف ، نتيجة التوسع فى التعليم واتجاه أعداد كثيرة من القوى العاملة إلى العمل فى الصناعة أو الخدمات أصبح عاملا مؤثراً فى قوة العمل اليدوية المتاحة للعمليات الزراعية مما يستلزم تغطية هذا العجز عن طريق الميكنة الزراعية .

ومن الواضح أن أسعار جميع مستلزمات الإنتاج قد اتجهت إلى الارتفاع الحاد خلال السنوات الثلاث الأخيرة . وقد بلغ سعر الوحدة من الأسمدة الكيماوية فى سنة ١٩٧٣ أكثر من مرة ونصف مرة عما كان عليه فى سنة ١٩٧١ ، لكنها فى نهاية ١٩٧٣ وعند إعداد ما يلزم البلاد من الأسمدة التى تحتاج إليها خلال مواسم ١٩٧٤ ، ظهر ارتفاع ضخم فى أسعارها يجاوز أربعة أمثال سعر سنة ١٩٧٢ فى بعض الأنواع مثل : البوريا ،

وخمسة أمثال السعر بالنسبة لسلفات النشادر . وقد بلغت قيمة الأسمدة لعام ١٩٧٤ الأسعار الآتية : بوريا عرضت بسعر ١٩٦ دولاراً للطن ، نترات النشادر ٣٣,٥٪ بسعر ١٤١ دولاراً للطن ؛ سلفات النشادر ٢٦,٥٪ بسعر ٨٥ دولاراً للطن . ويلاحظ أن المبيدات قد تعرضت لارتفاع كبير فى أسعارها وعلى مختلف أنواعها ، بحيث يجاوز هذا الارتفاع ٧٠٪ من قيمتها هذا العام بالنسبة إلى سعرها فى سنة ٧١/١٩٧٢ ؛ وكانت جملة احتياجاتنا من المبيدات فى تلك السنة حوالى ١١ مليون جنيه .

كل هذه الأمور يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند تقرير صافى الدخل من الأراضى الزراعية ، وذلك فى ضوء الهيكل المصرى للمحاصيل الزراعية . ومع افتراض بقاء أسعار هذه المحاصيل على ما هى عليه ، على الرغم من ارتفاع تكاليف إنتاجها ، فإن ذلك سيؤثر بلا شك على فائض الدخل من الإنتاج الزراعى ، وهبوط هذه القيمة على المستوى القومى والفردى ، بنسب متفاوتة بينهما .

وسوف يكون من أهم الاعتبارات فى الوقت الحاضر ، ولسنوات مقبلة ، كيفية تدبير هذه المستلزمات من مصادر إنتاجها فى الخارج وذلك بالحجم المناسب وفى التوقيت الملائم لها . ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الطلب على الأسمدة والمبيدات ، بسبب انتباه كثير من الدول — وبالذات الدول النامية — إلى أهميتها فى الإنتاج . وبخاصة أن حجم استهلاكها منخفض ويتجه حالياً نحو الارتفاع بمعدلات وكميات عالية جداً .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن أسعار هذه المستلزمات الأساسية فى

تكوين الإنتاج الزراعى ، ارتفعت فى الوقت الحاضر ، وبصفة خاصة بعد الأزمة العالمية فى المواد البترولية ، التى تدخل فى تصنيعها وترتبط بها ، مع وجود احتكارات عالمية للمنتجات الكيماوية ، سواء فى الأسمدة أو المبيدات الحشرية والفطرية ، ومن المتوقع أنها سوف تستمر فى اتجاهها نحو الزيادة ، ولن تقتصر زيادة الثمن على سعر الوحدة من أى منهما . إن هذا الارتفاع فى أسعار الأسمدة سوف يرتبط فى الوقت نفسه بارتفاع آخر فى تكاليف شحنها ، لاعتبارات خاصة بسعر الوقود وسعر الفائدة على التأمين .

كل هذه الأمور ، تشير إلى أهمية هذه المستلزمات من ناحية ، وارتفاع أسعارها من ناحية أخرى ، مع حتمية تأمينها ووجودها بالكم والنوع المناسبين ، وضرورة وجود مخزون كاف ، تطمئن معه الدولة إلى عدم اضطراب عملية الإنتاج أو تأخرها فى أى مرحلة من مراحلها ، أو تعرضها إلى أزمات أو كوارث . . ويسترعى ذلك انتباهنا إلى ضرورة وضع سياسة شاملة ومستقرة من أجل مواجهة الموقف من كل نواحيه .

بهذا الشكل نستطيع أن نقول إجمالا . . إن الموقف المصرى يطابق إلى حد كبير الموقف فى الدول العربية ، التى تحتاج إلى هذه المستلزمات : وبالذات الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية مما يستلزم النظر إليها على أساس إقليمى ، وفى نطاق تنسيق وترابط شامل بين الدول العربية ، من ناحية تخطيط وتنفيذ مشروعات ضخمة بالاشتراك بينها ، وخاصة أن إمكانيات ذلك متاحة لديها ، وأنه من الأهمية بمكان أن تعطى أولوية فى برامج الشركات العربية المشتركة ، وهو الأمر الذى سوف نناقشه تفصيلا فيما بعد .

والذى لا بد أن نذكره هنا استكمالا لعناصر الصورة . . هو أن . الارتفاع لم يحدث فقط فى أسعار مستلزمات الإنتاج . . ولكن حدة الارتفاع قد مست أيضًا المحاصيل الزراعية نفسها . إن مثل هذا الارتفاع سوف يكون بالطبع ميزة كبرى حينما تكون الدولة فى جانب المصدرين . . كما أنه سوف يكون عبئاً استنزافياً ضخماً لو أن الدولة فى جانب المستوردين .

إن الصورة المصرية هى بين بين ، فنحن «مصدرون » و« مستوردون» فى وقت واحد . وإذا أردنا أن نحسب على وجه الدقة صافى حساب المزايا والأعباء . . فلا بد لنا هنا أن نلقى نظرة إجمالية على موقف المحاصيل الزراعية فى مصر .

من الملحوظ بصفة عامة أن احتياجات الدولة من مستلزمات الإنتاج الزراعى ومن الواردات الزراعية الغذائية والصناعية ، ليست ميسورة بالحجم المناسب الذى يغطى احتياجات المستهلكين ، والطلب عليها فى السوق المحلى . وعلى الرغم من طلب بعض هذه السلع من الخارج فى الوقت المناسب ، فإن الجهات الأجنبية ترفض توريدها كلياً أو جزئياً ، وفى بعض الأحوال تشترط شروطاً قاسية من أجل الحصول عليها .

ومن الملاحظ أيضًا أن أسعار المحاصيل الزراعية المستوردة قد ارتفعت ارتفاعاً شديداً ، ولا سيما القمح والذرة اللذين وصل الطن منهما إلى أكثر من ثلاثة أمثال بالنسبة للقمح وإلى حوالى ٢٦٠٪ بالنسبة للذرة . ومع هذا فإن أسعار كثيرة من المحاصيل الرئيسية التى تسوق تعاونياً مثل القطن ، أو التى يتم توريد حصص معينة منها للحكومة مثل : الأرز والقمح

والفول البلدى والفول السودانى ، تعرضت أسعارها إلى زيادة محدودة جداً على المستوى المحلى .

ويوضح هذا البيان تطور أسعار المحاصيل الرئيسية ، خلال السنوات الأخيرة :

	متوسط الفترة ١٩٦٩/٦٧	متوسط الفترة ١٩٧٢/٧٠
قطن — قنطار	١٧,٥ جنيه	١٨,٨ جنيه
أرز — طن	٣١,	٢٨, —
قمح — إردب	٥,١	٥,٥
ذرة رفيعة — إردب	٤,	٤,٤
ذرة شامية — إردب	٤,٦	٤,٨
عدس — إردب	١٥	١٦,٢
قصب السكر — طن	٢,٥٧	٢,٨٧
سمسم — طن	١١٦,٧	١٢٥ , —

ومما لا شك فيه أن هذه الأسعار وبهذا المستوى تؤثر على دخل المنتج تأثيراً بالغاً ، فى ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وتكلفة العمالة المستخدمة فى هذا الإنتاج ، مما يجعل فائض دخله أقل مما يجب أن يحصل عليه .

هذا من ناحية أسعارها بالنسبة للفلاح ، أما من ناحية توفير هذه المحاصيل بالنسبة للمستهلك فإننا نواجه موقفاً معقداً ، يتمثل فى عدم مرونة المعروض منها ، وهى مواد أساسية للغذاء وللتصنيع . فضلا عن ارتفاع سعرها فى الأسواق العالمية ، وكلا الوضعين لا يمكن التحكم فيهما بسهولة — الكميات

ـ المطلوبة وأسعارها ـ حيث نشأ ذلك نتيجة انخفاض الإنتاج العالمى وعدم توافرها فى الأسواق الخارجية ؛ مثلما تعرض له محصول القمح والأرز من انخفاض شديد سنة ١٩٧٢ على النحو الآتى :

الوحدة بالمليون طن

	سنة ١٩٧١	سنة ١٩٧٢
الإنتاج العالمى	٣٥٣,٨	٣٤٢,٤
القمح ـ المخزون لدى الدول الكبرى	٤٧,٥	٢٧,٥
الأرز الشعير ـ الإنتاج العالمى	٣٠٩,٣	٢٩٦,٧
الأرز المقشور ـ الصادرات العالمية	٧,٧	٧,٣

ومن ناحية أخرى فإن هناك تطابقاً شديداً بين أزمة البترول وبين توفير هذه السلع للدول التى تحتاج إليها ، ومن المتوقع أن تستمر على هذا الحال ما استمرت أزمة البترول وما ارتفعت تكاليف إنتاجها ، الأمر الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار فى اتجاهات رئيسية هى :

أولا : إعادة النظر فى التركيب المحصولى ، لملاءمة أوضاع المساحة المحصولية مع احتياجات البلاد من هذه المحاصيل بأقصى حد ممكن ، وعلى أسس اقتصادية تتيح أفضل أربحية من استثمار الموارد الزراعية المتاحة من ناحية وتوفير حد استراتيجى مناسب من هذه المحاصيل من ناحية أخرى .

ثانياً : التوسع فى زراعة المحاصيل التصنيعية والتصديرية بقصد تحسين

الميزان التجارى للدولة ، وجعله فى أحسن وضع ملائم له ، مما يتيح للبلاد حصيلة من النقد ، سواء عن طريق تجهيزه هذه المنتجات أو تصنيعها محلياً لكى توفر أكبر قدر من تشغيل الطاقة البشرية العاملة كما توفر النقد الأجنبى اللازم للتنمية .

ثالثاً : إعادة النظر فى السياسة السعرية للمحاصيل أو ضرورة ترتيبها بشكل يتيح للفلاح وللدولة الحصول على الدخل المناسب. وليس ثمة تعارض بين المصلحتين ، فهو فى الوقت نفسه مستهلك لقسم كبير من إنتاجه ،ويجب أن نلحظ عدم الضغط على المستهلك لحساب المنتج أو العكس .

رابعاً : هذا الوضع يشير بلا شك إلى أهمية المشروعات المشتركة، التى يجب أن نتجه إلى إنشائها والتوسع فيها ، من أجل توفير مستلزمات الإنتاج من ناحية ، وزيادة الإنتاج بالنسبة للمحاصيل الغذائية من ناحية أخرى .

هنا بالضبط نستطيع أن نصل إلى الدرس الكبير الذى يجب أن نخرج به من قراءة الصورة الزراعية والغذائية فى مصر . إن القراءة الأخيرة تخبرنا بأنه قد يكون من الأوفق أن تتجه الدولة ، وبأقصى طاقة ممكنة ، نحو الاستفادة الكاملة من الاستثمارات الضخمة التى أنفقت خلال الستينيات وهى تجاوز ٣٠٠ مليون جنيه ، لقد أنفق الكثير من تلك الاستثمارات على مشروع السد العالى ، ومشروعات استصلاح الأراضى حيث استوعبت

أكثر من ألف مليون جنيه ، وذلك بقصد إحداث دفعة قوية للتنمية الزراعية التى ستؤثر تأثيراً مباشراً فى التنمية الصناعية . والحقيقة أن الناتج الكلى من هذه الأراضى ما زال دون المستوى الذى استهدفته الدولة منها . حيث إنتاجية الأرض ضعيفة للغاية . ومع زيادة معدل الإنفاق بشكل لا يتوازن مع غلة الفدان ، يستلزم الأمر أسلوباً جديداً للاستثمار ، من جميع نواحى الإنفاق والهيكل المحصولى داخل الأراضى الجديدة ، ونوع الإنتاج وكيفية تنظيمه وإدارته وتوجيهه ، ونظام الإشراف وإدارة هذه الأراضى والتصرف فيها .

الفصل الثامن

الأموال عربية

والنصيحة أيضاً عربية

فى مقال افتتاحى قالت إحدى الصحف الإنجليزية[1] مؤخراً :
« إن المملكة العربية السعودية سوف تحصل هذا العام وحده على ٨٥٠٠ مليون جنيه استرلينى من بترولها . . وتشير البيانات المتاحة حالياً إلى أنه لو استمرت الأمور على ما هى عليه فإن احتياطيات المملكة السعودية من النقد الأجنبى سوف تصل فى سنة ١٩٧٦ — أى بعد سنتين اثنتين — إلى تسعين ألف مليون جنيه استرلينى — أى ما يساوى خمس عشرة مرة رصيد الولايات المتحدة الأمريكية » .

وتنتهى الجريدة البريطانية إلى نتائج مختلفة فى مقالها . . أهمها :
« أن السعوديين ومشايخ الخليج الفارسى — العربى ، يحتاجون إلى النصيحة فيما يتعلق باختيار أحسن السبل لاستثمار ثروتهم من أجل تحقيق فوائد طويلة المدى لشعوبهم ولشعوب الدول العربية الفقيرة بترولياً وباقى شعوب العالم الثالث » .

---

(١) الديلى تلجراف — ١١ يونيو سنة ١٩٧٤

والواقع أن أشياء كثيرة ربما تكون قد فاتت الصحيفة الإنجليزية ، من أهمها أن مثل هذه « النصيحة » لا بد أولا أن تكون عربية خالصة . . ولا بد ثانياً أن تعتمد على تحديد حقيقى لحجم مشاكل التنمية التى يواجهها العالم العربى ، وعلى ضوء الصورة التى نأملها جميعاً لمستقبله .

إن من الواضح أن الدول العربية تملك ثروات بترولية ومعدنية وزراعية كبيرة . . وهى مع هذا لم تستطع تحقيق النمو والتقدم الواجب أن تبلغه فى ظل هذه الإمكانيات ومع وجود موارد بشرية وفنية عظيمة . كما لم تستطع تعويض ما فاتها خلال السنوات الماضية من رقى وحضارة . وقد يرجع ذلك إلى الاستعمار وعدم الاستقرار السياسى من ناحية ، وإلى استنزاف ثرواتها ومواردها استنزافاً كبيراً وتعرضها لكثير من الضغوط الاقتصادية من ناحية أخرى .

لكن قد آن الأوان لهذه الدول أن تشق طريقها بثبات واتزان ومقدرة نحو النمو والتقدم وفى يدها مصادر ضخمة للثروة وقد أدركت طريقها بوعى ومعرفة ، وتبينت ذلك تماماً ، وبخاصة بعد حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ . ويمكن أن يتم ذلك فى نطاق تخطيط سليم ، وبأسلوب علمى دقيق ، من أجل السيطرة على مواردها وحسن استثمارها ، وتوجيه السلوك الاقتصادى فى الدولة إلى الوجهة الصحيحة ، والتحكم فى كفاية الأداء للوحدات الإنتاجية وكل أنشطة المجتمع ، نحو تحقيق أهداف المجتمع .

والتخطيط السليم ، هو الذى يستهدف إحداث توازن مناسب بين

القطاعات الإنتاجية وبين الخدمات على حد سواء . . أو إحداث التوازن داخل كل قطاع من هذه القطاعات . بحيث يؤدى فى النهاية إلى زيادة الناتج القومى بها على ضوء ظروف الدولة وواقعها ، دون اندفاع فى تحقيق الأهداف بأكثر مما يجب ، ودون بطء أو تراخٍ ، بل وفق حسابات دقيقة وواقعية . ولا شك أن هذا يستلزم إحصاءات صحيحة وتقديرات للأهداف والنتائج المرتقبة من الخطة مع مراعاة الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية وبشرية وتمويل محلى وأجنبى خلال مراحل تنفيذ الخطة .

ويتطلب التخطيط للمستقبل ، إجراء تقييم شامل للمشروعات الحالية من الناحية الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية المرتبطة بها ، وخاصة أنه من الواضح أن . . معيار اختيار كثير من المشروعات الذى بنى عليه برنامج التصنيع فى مصر وبعض الدول العربية هو إنشاء المشروعات المنتجة للسلع التى تحل محل الواردات ، بمعنى أننا نستورد سيارات أو مركبات أو أجهزة تليفزيونية فعندئذ نتجه إلى إنتاجها محلياً . . فكان هذا الاتجاه متحيزاً نحو الإحلال محل الواردات ، أكثر من الاتجاه نحو إنتاج سلع تصديرية ، وقد ترتب على ذلك عدد من النتائج غير المواتية للتنمية بالمعدل المطلوب ، فضلا عن حدوث كثير من الاختناقات ، ووجود طاقات معطلة عن الإنتاج ، بسبب قصور فى المستلزمات السلعية أو الخامات التى تلزم لاستمرار الإنتاج بكفاية تامة .

وعند إنشاء الصناعات وفق هذا المعيار ، من حيث الاعتماد على الخارج فى تلبية احتياجات التصنيع ، وكذا الاتجاه إلى الصناعات

الاستهلاكية التى تفى بحاجة السوق المحلى على حساب إنشاء قاعدة صناعية تدفع إلى النمو الاقتصادى ، وجذب عملات أجنبية باتساع وكفاية أدى ذلك الموقف إلى أن تصبح زيادة إنتاج هذه الصناعات رهناً بزيادة حجم الاستهلاك المحلى حيث أنشئت أساساً لهذا الغرض ، ولم تستهدف التصدير للخارج ، وعند ما تتجه إلى التصدير فإنما تتجه بأسعار غير متناسبة وبنوعيه غير ملائمة للتصدير وغير قادرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية .

إن من شأن هذه السياسة الإبقاء على هيكل الاستهلاك القديم السابق على عملية التنمية ، وبالرغم من أن هذا الهيكل فى حاجة إلى تطوير من أجل إحداث تغيير كبير فى البنيان الاقتصادى . ومن الملحوظ أن بعض الدول لجأت إلى فرض رسوم وضرائب على الصناعات الأجنبية من أجل فرض حماية على الصناعات المحلية ، وإن كان هذا مطلوباً ، فإنه يجب أن يكون مرحلياً ، حتى لا يترتب عليه إيقاف أو بطء عمليات التحسين فى الإنتاج ، أو ارتفاع أسعار هذه السلع بحيث تصبح هذه الأسعار عبئاً ضاغطاً على تكاليف معيشة المستهلك .

ومن هنا ، ومن أجل هذا ، يصبح واجباً إجراء تقييم شامل للمشروعات القائمة ، سواء فى القطاعات الزراعية أو الصناعية ، ابتغاء رسم سياسة جديدة للاستثمار فى ميادين الإنتاج على أسس نتلافى بها كل هذا ، وبحيث نتلافى انخفاض الكفاية الإنتاجية أو على الأقل نحقق صمودها وحتى تنطلق برامج التنمية على أسس اقتصادية على طول مراحلها مع تزايد

معدلات نموها باستمرار .

ومن الأهمية للغاية أن يشمل التخطيط إضافة طاقات إنتاجية جديدة من أجل زيادة الإنتاج والدخل القومى معاً ، وتوسيع فرص العمل للمواطنين وزيادة متوسط دخل الفرد ، وتحقيق عدالة توزيع الدخل القومى ، وإتاحة الفرصة للناس كافة للانتفاع من الخدمات العامة وذلك كله بقصد رفع مستوى الرخاء والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. ولقد ناقشنا من قبل بشىء من التفصيل جانباً مهماً من جوانب التنمية فى البلاد العربية وهو جانب التنمية الزراعية ، ومع اتجاهنا الآن إلى وضع التنمية الزراعية داخل إطارها الأكبر ، وهو التنمية الشاملة ، فإنه ربما يكون من الأوفق هنا أن نناقش أولا مدى جدية الدول العربية فى توجيه استثماراتها نحو التنمية أصلا .

لقد خطت الدول العربية خطوات لا بأس بها على طريق الاستفادة بأموالها ، فأنشأت « الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى » برأس مال بلغ ١٠٠ مليون دينار كويتى ، كما أنشأت البنك العربى الأفريقى عام ١٩٦٤ ، وغير ذلك من البنوك العربية والأوربية مثل : البنك الفرنسى العربى للاستثمارات الدولية واتحاد المصارف العربية والفرنسية (بوياف) واتحاد البنوك العربية والأوربية .

وقد كانت هناك ظروف فى الماضى ربما أدت إلى إغراء الأموال العربية بالهجرة خارج الدول التى تملكها ، أو إلى المساهمة فى بنوك أجنبية أو بنوك مشتركة . وهذا الاتجاه الأخير يرجع إلى عوامل كثيرة ، لعل

من بينها عدم وجود فرص مواتية لاستثمارها ، أو عدم الاطمئنان على الحصول على عائد مجز للاستثمار ، أوصعوبة تحويل هذه العوائد إلى موطن أصحابها ، أوعدم مرونة التحويلات المالية . وذلك كله يرجع إلى جمود السياسات النقدية والمالية التى رسمتها دول المنطقة فى مواجهة الانتفاع بهذه الأموال ، فضلا عن عدم فتح ميادين اقتصادية للاستثمار بالمستوى الذى يستوعب هذه الأموال من ناحية ، واطمئنان أصحابها على جودة الاستثمار وضمان حصولهم على أرباح استثمارهم بكفاية تامة من ناحية أخرى .

إن أية دراسة موضوعية لمتطلبات التنمية فى الدول العربية لا بد أن تخرج منها الحقائق الآتية :

أولا : تحتاج الدول العربية إلى استثمارات ضخمة لتنفيذ خطط التنمية بها ، وقد تفوق قيمة هذه الاستثمارات أرصدتها المالية فى الوقت الحاضر ، وإن كانت الدول المنتجة للبترول قادرة على تكوين أرصدة ، وزيادة حجمها بشكل يفوق حجم الاستثمارات اللازمة لمشروعات التنمية التى تتضمنها خططها .

ثانياً : من المعلوم أن دول المواجهة مع إسرائيل تنفق جزءاً كبيراً من مواردها واعتماداتها المالية فى عمليات تمويل المعركة ، مع حاجتها إلى برامج ومشروعات كثيرة . الأمر الذى يبرر أهمية القرار الذى صدر عن وزراء الاقتصاد العرب والذى يتضمن توجيه بعض الأرصدة العربية نحو المساهمة فى تمويل خطط هذه الدول .

ولبيان حجم الاستثمارات التى ستنفق على مشروعات التنمية فى النصف

الأول من هذا العقد ، نورد الإحصائية الآتية :

قيمة الاستثمارات بالمليون دولار

الدولة	فترة الخطة	إجمالى الاستثمار خلال سنوات الخطة	متوسط الإنفاق السنوى من الاستثمارات
السعودية	٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥	٤٠٨٤ر٦	٨١٦ر٩
العراق	٧٠/٧١ — ٧٤/٧٥	٣٠٠٢ر٧	٦٠٠
الكويت	٦٧/٦٨ — ٧١/٧٢	٢٣٤٣ر٦	٤٦٨
لبنان	٧٢/٧٣ — ١٩٧٧	٢٢١٥ر٤	٣٦٩
ليبيا	٧٢/٧٣ — ٧٤/٧٥	٤٦٣٧	١٥٤٢ر٣
المغرب	٧٣/٧٤	٢٤٢ر٥	٤٨٧
اليمن الديمقراطية	٧١/٧٢ — ٧٣/٧٤	١٠٣	٢٤ر٣
تونس	٧٣ — ٧٦	٢٣٦٨ر٧	٥٦٧
الجزائر	٧٠ — ٧٣	٥٤٨٧٠	١٣٧٢
	مجموع استثمارات دول غير المواجهة		٦٤٧٧ر٥
الأردن	٧٣/٧٥	٥٠١	١٦٧
سوريا	٧١/٧٢ — ٧٥/٧٦	٢١٠٥	٤٢٥ر٢
مصر	٧٣/٧٤ — ٧٧/٧٨	٧٠٨٥	١٤١٦ر٠
	مجموع استثمارات دول المواجهة		٣٠٠٨ر٢

ومن هذا يظهر أن الدول العربية ، التى وضعت لنفسها خططاً للتنمية تحتاج إلى ما يقرب من عشرة مليارات فى المتوسط سنوياً لتنفيذ برامجها ومشروعاتها . وهو مبلغ جد عظيم ، يستلزم حسن الاستفادة من

الأرصدة المالية المتاحة لديها وتوجيهها إلى أفضل أساوب اقتصادى لكى يستفاد منها بكفاية تامة ، لتحقيق أهداف التنمية التى تنشدها .

ولقد حاولنا من قبل أن نوضح أن الدول العربية ، تعتمد فى تنميتها الزراعية إلى حد كبير — على استيراد كثير من مستلزمات هذه التنمية من الخارج ، ومن الدول التى تصدر إليها البترول والمواد الخام ، بصفة خاصة ، سواء كانت هذه المستلزمات فى شكل أسمدة كيماوية أو مبيدات أو آلات أو تقاوى . . وهى فى الوقت نفسه تعتمد فى توفير احتياجاتها الغذائية على الاستيراد من الخارج .

كما يبدو واضحاً أن المستلزمات الزراعية والاحتياجات الغذائية ، أخذت أسعارها فى الارتفاع وتجمعت لكى تصبح عنصراً من عناصر الضغط والتهديد فى مواجهة التنمية الزراعية للدول العربية ، وفى مواجهة حاجة الناس من الغذاء . الأمر الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تخطيط التنمية الزراعية فى الدول العربية ، وتوجيه الاستثمارات نحو برامج ومشروعات هذه الخطط . ومن الأفضل أن توضع هذه الخطط فى مثل هذه الظروف — على أساس من التخطيط الإقليمى للمنطقة العربية .

ونعتقد أن الأسلوب الأمثل للتنمية الزراعية ، داخل الوطن العربى نراه من خلال تنظيم يقوم على أسس ومبادئ من « التكامل الاقتصادى » ، وإذا كانت الدول العربية فى حاجة إليه فى الوقت الحاضر ، فإن هذه الحاجة ستبدو بشكل أكثر تأكيداً فى المستقبل . وهو ما يجب أن نوجه إليه سياسات هذه الدول وبرامجها وأن توليه الحكومات والقادة كل اهتمام وعناية .

وقبل أن نعرض لكيفية توجيه الاستثمار الزراعى فى الدول العربية على أساس التكامل الاقتصادى ، فإنه يجدر بنا أن نذكر أن مقومات هذا التكامل وأسبابه ميسورة ومتوافرة بل ملزمة له . فإذا أخذنا الوطن العربى ككل مترابط ومتكامل ، فإننا نجد لديه مليارات من رءوس الأموال النقدية وملايين من الأفدنة التى لا تستغل حالياً ، والتى يمكن استغلالها فى الزراعة ، وملايين من البشر ومن الطاقات الفنية ، بالإضافة إلى موارد مائية ضخمة ، وظروف مناخية ملائمة ، مع موقع جغرافى مناسب ، حيث تقع الدول العربية فى قلب العالم ، وتمتد حدودها إلى أكثر من ٦٠٠٠ كيلومتر عرضاً ، وأكثر من ٣٥٠٠ كيلومتر طولاً . . وهى بهذا فى موقع فريد مع إمكانيات وطاقات لم تتوفر لأية أمة فى أنحاء العالم .

ولقد كان موضوع التكامل الاقتصادى موضع البحث والدراسة من مؤتمر وزراء الزراعة العرب فى سبتمبر ١٩٦٩ ، وكان موضوع الاستثمار الزراعى فى الدول العربية محل البحث والدراسة خلال الشهور الماضية وقد أوضحت هذه الدراسات ما يأتى :

أولا — وضع خطط التكامل الاقتصادى :

لا شك أن الهدف الرئيسى من وجود تكتلات أو مجموعات اقتصادية ، هو زيادة النفع الذى تحصل عليه كل دولة عضو ، على ما كانت ستحصل عليه من استغلال مواردها مستقلة عن الأخرى . ولعل هذا هو ما تسعى إليه الدول العربية ، وما تقصده من إنشاء وحدة اقتصادية فيما بينها .

لقد بدا واضحاً أن هذه التكتلات قد أصبحت أحد سمات هذا العصر ، ومن أجل هذا أنشئت تنظيمات اقتصادية مختلفة ، مثل : السوق الأوربية المشتركة ، ومنظمة التجارة الحرة الأوربية ، ومنظمة العون الاقتصادى بين دول أوربا الشرقية (الكوميكون) ، وجميعها تهدف إلى إقامة وحدات اقتصادية كبيرة ، وبالتالى التمتع بوفورات الحجم الكبير ، وتوسيع نطاق أسواقها والحصول على معاملة مفضلة بين الدول الأعضاء ، مع حرية حركة رأس المال والأيدى العاملة فى نطاق من التكامل الاقتصادى .

وهذا التنظيم يمكن أن يؤدى إلى توطين الإنتاج فى المواقع المثلى ، كما يؤدى إلى تقليل أثر التقلبات أو الضغوط التى تتعرض لها الدول بسبب اعتمادها على محصول أو منتج واحد (كالقطن أو الحبوب أو البترول) ، كما أن هذه التكتلات تؤدى إلى زيادة قدرة هذه الدول على المساومة فى بيع وشراء منتجاتها مما يؤدى إلى تحسين شروط التبادل التجارى لصالحها والتى تعتبر أحد المشاكل الرئيسية التى تعانى منها الدول العربية .

إن وضع خطة متكاملة للمنطقة العربية بصفة عامة ، على أساس من التكامل الزراعى بينها يعتمد بالدرجة الأولى على الأسس والقواعد الآتية :

١ — إلغاء الحواجز المانعة للتبادل التجارى أو تخفيضها .

٢ — إطلاق حرية انتقال رءوس الأموال .

٣ — إطلاق حرية انتقال الأشخاص .

٤ — توحيد وتنسيق النظم واللوائح المالية .

٥ — تنسيق السياسات المتعلقة بالإنتاج .

ثانياً — إنشاء شركات ومشروعات مشتركة :

وباستطلاع خطط التنمية التي تم إعدادها عن سنوات مقبلة لبعض الدول العربية نجدها بوجه عام خططاً طموحة وبالغة الاتساع ، سواء من ناحية ما خصص لها من استثمارات أو ما اشتملت عليه من مشروعات انتمائية . وقد كان ملحوظاً اهتمام معظم هذه الخطط بنسبة الإنتاج الزراعي باعتباره إنتاجاً حيوياً وأساسياً في التنمية الشاملة ، وبخاصة أن الغالبية من السكان في كثير من الدول العربية تشتغل في الزراعة وتعتمد عليها كمصدر للدخل . فضلاً عن أن إمكانيات النمو والتطور متاحة لهذا القطاع على المستوى الوطني في كثير من الدول وعلى المستوى القومي للوطن العربي .

ويمكن القول إجمالا إنه من الميسور إحداث ثورة زراعية داخل المنطقة العربية ، لما هو متاح لديها من إمكانيات وظروف مواتية للتنمية — وهي فعلا في مسيس الحاجة إلى تطور شامل في كل نواحي الحياة الزراعية .

هذا وتركز برامج التنمية الزراعية في الدول العربية على زيادة الإنتاجية من المحاصيل التي تدخل ضمن التركيب المحصولي القائم حالياً ، مع التوسع في زراعة بعض المحاصيل الأخرى غير التقليدية بقصد تنويع هيكل الإنتاج أو الاتجاه نحو المحاصيل التصديرية . أما مشروعات التوسع الأفقي فهي تتجه نحو إضافة أراض جديدة داخل الدولة وثمة تركيز كبير على الأراضي التي تروى ، باعتبارها أكثر استقراراً وإنتاجاً من الأراضي المطرية .

ويمكن القول إنه من الميسور ربط كثير من المشروعات الوطنية بعضها ببعض ، وتكوين مشروعات أكثر اتساعاً وخيراً عن طريق الإدماج أو المشاركة ، بقصد إنشاء مشروعات كبرى تخدم المصالح المشتركة لمجموعة من الدول . ومثال ذلك مشروعات قصب السكر أو بنجر السكر فى مصر والسودان وسوريا ، ومشروعات التوسع فى زراعة القمح فى العراق وسوريا والسودان . ومشروعات التوسع فى زراعة الخضراوات فى مصر والجزائر ، ومشروعات تنمية الثروة الحيوانية فى السودان وليبيا والجزائر ، ومشروعات الدواجن فى الكويت ودول الخليج ومصر ، ومشروعات الغابات والمراعى فى سوريا والسودان والجزائر ؛ وغير ذلك كثير .

وإجمالا ، فإن هناك عشرات من المشروعات الضخمة التى يمكن أن تقام فى نطاق شركات أو وحدات اقتصادية مشتركة . ولا شك أن هذا هو الطريق الأمثل لمثل هذه المشروعات ، ويحقق مصالح اقتصادية واجتماعية للأطراف المعنية يمكن سردها بإيجاز كما يأتى :

١ ـ تكوين وحدات كبيرة الحجم مما يهيئ لها قدرة مالية مادية واسعة ، فضلا عما يتاح لها من إمكانيات تكنولوجية متقدمة .

٢ ـ دعم القدرة المتنافسة لهذه الوحدات داخل الأسواق العالمية ، وهو ما تقصر عنه كثير من المشروعات العربية ، التى تتسم بطاقات مالية وفنية محدودة .

٣ ـ يمكن أن تجد هذه المشروعات ظروفاً سكانية ومناخية وبيئية أفضل مما لو أقيمت داخل دولة واحدة وهذا يتيح لها معدلات أكبر للإنتاج

مع كفاية إنتاجية متطورة .

٤ ـ إمكانية الاستفادة من الموارد البشرية والفنية بمرونة أكبر ، فضلا عما يتيح ذلك من سهولة نقلها إلى موقع المشروعات ونشر المعرفة والخبرة فى المنطقة المحيطة بها .

٥ ـ إتاحة ظروف أفضل لتطبيق مبدأ التخصص فى إنتاج أنواع معينة ، وإتقان هذا النوع من الإنتاج بحيث يصبح له طاقة تسويقية عالية ، مع إمكانية الارتفاع بمستوى الكيف ، فى ظل هذه المشروعات الكبرى . لا شك فى أن أسلوب العصر ، الذى يتسم بالاحتكارات والكارتلات والشركات الضخمة ، قد أصبح يستلزم ضرورة قيام وحدات إنتاجية كبيرة. ولا شك أيضًا أن الدول العربية فى حاجة إلى تجميع مواردها الرأسمالية والطبيعية والبشرية والفنية من أجل بلوغ مستوى عال من الإنتاج وتوفير احتياجاتها فى خضم من الضغوط الاقتصادية والسياسية ، ولعل ما بلغته الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفييتية وجمهورية الهند بولاياتها المختلفة وكثير من دول أوربا الغربية ، وما حققته هذه الدول من تقدم ونمو ، كان ولا يزال يستند إلى قاعدة قوامها المشروعات الضخمة ذات الموارد المادية والفنية الكبيرة ، والتى اشترك فيها مساهمون أقوياء .

ولكن المشروعات الضخمة لا يمكن بدورها أن تقوم بغير أموال ضخمة . هنا بالضبط يبرز إلى المقدمة الدور الضخم الذى يمكن أن يلعبه التضامن الاقتصادى العربى .

إن التعاون والتضامن بين الدول العربية هو بغير شك من الدعامات

الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الدول . ويبدو ذلك بصورة واضحة ، عند ما ننظر إلى خريطة الوطن العربى ، ونشهد عليها إمكانيات وطاقات ضخمة للتنمية ، ونلحظ حاجتها الملحة إلى هذه التنمية ، فضلا عن أن الوحدات الإنتاجية الكبيرة أصبحت طابع العصر . هذه الضخامة فى المشروعات سوف تزداد أهميتها مع الوقت . ولعلنا نلاحظ فى الوقت الحاضر أن ثمة تعاونـًا وثيقـًا بين الدول حتى بين الدول الشيوعية والرأسمالية — من أجل إنشاء وحدات إنتاجية مشتركة وكبيرة ، حتى يتاح لهذه الوحدات فرصة أكبر ومتزايدة ، من ناحية زيادة حجم الاستثمار والإنتاج ، والارتفاع بمستوى الإنتاج والكيف مع زيادة قدرتها التنافسية وطاقاتها التسويقية فى الأسواق العالمية .

ويزيد من أهمية هذا التعاون بالنسبة لمشروعات التنمية فى الوطن العربى حاجتها إلى خبرات تكنولوجية ومهارات فنية ، وطاقات تسويقية كبيرة . وقد كان للقرار المهم الذى صدر عن مؤتمر وزراء الاقتصاد العرب فى الجزائر فى شهر ديسمبر ١٩٧٣ ، والذى يتضمن : إعطاء ضمانات كافية لصيانة الاستثمارات العربية وتأمينها ، وضمان تحويل الفوائد والأرباح ومخصصات الاستهلاك ، مع تبسيط معاملات السفر والإقامة والاستجابة لطلبات المستثمرين الخاصة بحرية الانتقال . وإنشاء هيئة تحكيم فى نطاق الجامعة العربية للنظر فى منازعات الاستثمار — كل هذه الأمور التى قررها المؤتمر ستمهد الطريق أمام التعاون العربى ، وتجعله واقعـًا إيجابيـًا ومفيداً لكل الأطراف المعنية والمرتبطة به .

ويمكن أن يتم هذا التعاون فى أشكال كثيرة لكن المهم هو البدء فى التخطيط والتنفيذ ، بحيث يصبح واقعاً حياً ، تستفيد منه الدول العربية ، بشكل إيجابى رفعال . وقبل أن نعرض لهذه الأشكال فإنه قد يكون من الأوفق أن نطلع على إمكانيات هذه الدول ومواردها ، حتى تتضح لنا قوتها الاقتصادية ومركزها فى هذا العالم .

إن الذى لا شك فيه – كما عرفنا من قبل – هو أن البترول يمثل مصدراً ضخماً للثروة وللدخل بالنسبة للدول العربية . ولا شك أيضاً فى أنه يمكن أن يكون أفضل مما عليه فى الوقت الحاضر ، وأشد فاعلية ، عند ما تحشد الدول للإفادة والاستفادة منه . ويمكن سرد بعض المؤشرات التى توضح مدى أهميته وتأثيره من الناحية الاقتصادية ، وهى بإيجاز كما يأتى :

– يمثل البترول العربى ٤٠٪ من كل البترول الذى ينتج فى العالم ، وحوالى ثلثى الحركة التجارية العالمية فيه ، حيث إن الدول الأخرى تستهلك من إنتاجها أكثر مما تستهلكه الدول العربية ، فى شتى قطاعاتها الإنتاجية والمتعلقة بالخدمات .

– تقدر احتياطيات الدول العربية من البترول بنحو ٦٠٪ من احتياطى العالم . ولهذا السبب وللارتفاع المستمر فى الاستهلاك مع تناقص الموارد البترولية فى الدول الأخرى فإنه من المقدر أن يتحمل حوالى ٨٠٪ من حركة البترول التجارية فى العالم فى مطلع سنة ١٩٨٠ .

– تحصل الدول العربية المنتجة للبترول على نسبة من عائدات الإنتاج وصلت إلى قدر مناسب ومعقول إلى حد ما ، نتيجة تطبيق مبدأ المشاركة فى هذه

العائدات ، لكنها يمكن أن تحصل على أضعاف هذه العائدات لو أنها دخلت مرحلة التكرير ، وتحملت مسئولية نقله عن طريق وسائل للشحن ، أو أنابيب تملكها لهذا الغرض .

— إن الأرباح التى تنشأ عن تصنيع البترول العربى ، من خلال صناعة البتروكياويات ، يمكن أن تحقق مبالغ ضخمة . وفى تقدير أحد كبار الاقتصاديين العالميين ، أنه بينما يذهب حوالى ١٦٪ من ثمن البترول الذى يدخل سوق التجارة العالمية إلى أصحابه فإن الباقى كله يذهب إلى الشركات التى تستخرجه .

— تؤكد الأرقام الرسمية أن عائدات تصدير البترول العربى (عدا مصر وسوريا) بلغت فى عام ١٩٧١ حوالى ٦٩٨٠ مليون دولار . ويتوقع لها أن تصل إلى أكثر من ٦٩ بليونًا من الدولارات عام ١٩٧٥ . . هذا بفرض عدم زيادة الأسعار أو عدم وجود قفزة جديدة بها كما حدث بعد حرب أكتوبر ، وإن كان واقع الحال يدل على أن هذه الأسعار قد ارتفعت ارتفاعًا شديداً .

— للموارد العربية من البترول أهميتها وتأثيرها على التنمية فى كثير من دول العالم المتقدمة فما زال هو المصدر الرئيسى للطاقة فى دول أوربا الغربية واليابان ، فهو يمثل حوالى ٧٠٪ من احتياجاتها . وأحد المصادر المالية للشركات الأجنبية التى تعمل فى الإنتاج وفى نقل البترول قدرت أرباح شركات الإنتاج فى عام ١٩٦٧ بحوالى ٣٫٥ مليار دولار ، تضاعفت إلى أكثر من ذلك نتيجة زيادة أسعار البترول فى نهاية ١٩٧٣ ؛ ذلك الارتفاع الذى

جاء مطابقاً لمصلحتها تماماً . فضلا عن ذلك ، فهو أحد الموارد الرئيسية للرسوم الجمركية فى دول أوربا الغربية التى تستورد وتستهلك منه كميات كثيرة ، وقد قدرت الضرائب والرسوم الجمركية على البترول فى عام ١٩٦٧ فى هذه الدول وحدها بحوالى ١٠ مليارات دولار .

ـــ ومما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة كانت تحصل على نسبة ليست كبيرة من احتياجاتها البترولية من الدول الأجنبية لكن سيطرتها على الإنتاج ومصادره فى الدول العربية عن طريق الشركات الأجنبية التى تملك امتيازات أو احتكارات ، هو الذى يجعلها تدير به عملية تجارية ضخمة ، بين البلاد المنتجة والبلاد المستهلكة ، وهو أيضاً الذى يهيىء لها فرصة ضخمة فى الحصول على الأرباح من خلال العمليات والصناعات المتتالية ، التى يدخل فيها البترول . وكذا من استثمار رءوس أموال شركاتها وهى جد كبيرة .

ـــ ويرتبط بالعوامل المحيطة بالبترول العربى موقف الأرصدة المالية التى تتولد أساساً عنه ، وحركة التجارة العالمية فيه . الأمر الذى جعل الأرصدة العربية تتضخم داخل بنوك أمريكا وأوربا فى صورة رءوس أموال معطلة عن الاستثمار ، وإحداث التنمية المرتقبة داخل الدول العربية ، على حين يدعم التنمية فى أمريكا وأوربا ، وتنشأ حضارات بالغة النمو والسرعة . ولا شك فى أن هذه الدول تستطيع به أن تبنى الحياة ، وتصنع التقدم والحضارة على أرضها ، عن طريق استثمار مواردها البترولية ، وهى المورد الأساسى لأرصدتها الضخمة ، والتى تتعرض قيمتها للانخفاض بسبب

تخفيض قيمة العملات المودعة بها ، بحيث خسرت فى العامين الأخيرين مئات الملايين من الجنيهات . ويقدر أحد الإخصائيين قيمة الدعم المالى الذى تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل بأقل مما تحصل عليه من عائد استثمار شركاتها فى إنتاج بترول الدول العربية وفى العمليات التالية لهذا الإنتاج ، سواء أكان ذلك فى مجال النقل أم التصنيع ، فضلا عن أرباحها الكبيرة التى تحصل عليها من استثمار الأرصدة المالية العربية الموجودة فى بنوكها ، بحيث تجاوز قيمة كل هذا قيمة دعمها للكيان الإسرائيلى بكثير . ولا شك فى أن استخدام الأرصدة المالية المودعة فى البنوك الأجنبية ، يمكن أن يدر عائداً مجزياً ربما كان أكثر ربحية مما يحصل عليه أصحابها بهذه الصورة . ومن الأوفق عندما ننظر إلى استثمار هذه الأرصدة أن نلحظ أن عمر البترول يتفاوت من دولة إلى أخرى ، بل من منطقة إلى منطقة داخل الدولة نفسها ، وهو لهذا السبب ثروة ضخمة جداً لكنها محدودة الأجل ، سوف تنضب ، أو تقل قيمتها إن آجلا وإن عاجلا . ومن أجل هذا يجب أن نحسن استثمار هذه الموارد وفى أسرع وقت من أجل توفير الرخاء والرفاهية للناس فى تلك الدول ، وداخل الوطن العربى.

ـ ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم مما هو متاح حالياً من ثروة بترولية ودخول عظيمة ، تحصل عليها الدول المنتجة للبترول ، فإن هذه الدول لم تستطع حتى الآن تحقيق مستوى معيشى لائق ، وإن كانت غالبيتها تبذل قصارى جهدها من أجل تعويض التخلف الذى سارت فيه زمناً طويلا . ولهذا ، فإنه يجب أن يكون ملحوظاً ، أن استخراج البترول

وبيعه للعالم الخارجى عن طريق الشركات الأجنبية وبالأسلوب القائم أضعف من أن يحقق الرخاء والتنمية ، بالمستوى المرموق والواجب بلوغه .

ـــ إن الطريق الصحيح والميسور لإحداث التنمية ، هو الدخول فى المراحل التالية لعملية النضج ، وأن يرتبط ذلك بتنفيذ برامج واسعة للاستثمار فى ميادين الزراعة والصناعة ، وذلك كله ، يمكن أن يحقق الرخاء والرفاهية مثلما فعلت أوربا وأمريكا . ونعتقد أن البترول يمكن ويجب أن يكون دافعًا للتنمية ومثيراً لنشاط اقتصادى واسع الحدود ، ذلك لأنه أعظم ثروة متاحة لكثير من الدول العربية ، وأضخم عملية تجارية وتصنيعية فى العالم ، ولا يوازيها ثروة كما لا تتساوى معها حركة المواد الغذائية ـــ على أهميتها البالغة ـــ فى قدراتها الاقتصادية والتجارية وتعدد علاقاتها وتشعبها .

ـــ وفى هذا الشأن يقول دكتور « محمد عجلان » فى مقاله بمجلة الطليعة ، إن الاستراتيجية العربية ، يجب أن تتجه نحو استثمار الثروة المدفونة ، فى تنمية شاملة فى كافة المجالات على المستوى الوطنى والقومى ، لكى تهيئ الإمكانية لاستمرار الحياة بمستوى مرتفع لأبناء المنطقة ، وفى تعاون بناء مع الإنسانية العالمية .

ـــ ويجب وضع هذه الاستراتيجية بوعى وحنكة ، ومن موقع الحرص على مصالح الدول العربية ، وأن تخطط بأسلوب مرن ودقيق فى كل اتجاهاته الاقتصادية والسياسية والإنسانية : وأن يكون واضحًا ، ويجب أن يكون واضحاً ، أن الحاجة للبترول العربى ملحة وضرورية فى الدول المتقدمة والدول النامية معًا ، وأنه ليس له من بديل ، على الأقل لعشرات السنين المقبلة ،

وربما حتى نهاية هذا القرن . ولسنا فى حاجة إلى تأكيد أهمية العمليات اللاحقة لاستخراج البترول ، فهى ما زالت ، وستستمر ، المصدر الأكبر للاستثمارات وللدخل ولتكوين الأرباح والثروات العظيمة . وهى محل التركيز والاهتمام من شركات البترول . بحيث أصبح تأميم مصادر استخراج البترول لا يلقى معارضة شديدة ، ما دامت الشركات الأمريكية والأوربية — مسيطرة على الحركة البترولية العالمية ، وإن كان التأميم فى كثير من المواقف ، هو نقطة الانطلاق التى يمكن أن تبنى عليها الدولة استراتيجيتها فى تحقيق استثمار مواردها البترولية ، وإعطائها فرصة واسعة ومرنة لتحقيق التنمية والسير قدماً فى سبيل التقدم .

— ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الشأن أن « منظمة الأوبك » التى أنشأها العرب مع بعض الدول المنتجة للبترول ، تعد نموذجاً صادقاً لما يمكن أن يحققه التضامن فى مصالح الدول وشعوب المنطقة ، برغم تباين الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء بهذه المنظمة . أليس فى الإمكان ، أن يتخذ العرب هذا النموذج الناجح ، ليكون أساساً للتعاون والاتحاد الأكبر ، من أجل تحقيق أهدافهم الكبرى ؟

الفصل التاسع

الزراعة . .
والتنمية والانفتاح على العالم

إذا كنا قد وصلنا إلى نتيجة كبرى هى ضرورة الإسراع بتنفيذ خطة طموحة لتوفير الغذاء . . وإذا كنا قد لاحظنا أن تنمية الغذاء ، والتنمية الزراعية عموماً ، لايمكن أن يتما بنجاح إلا فى إطار تنمية شاملة أوسع حدوداً أو أبعد نظراً . . وإذا كنا قد وصلنا إلى أن مثل هذه التنمية الشاملة تحتاج أولا إلى أن تكون عربية فى تمويلها وعالمية فى أسسها ، فإن العنصر الجديد الذى يجب أن نناقشه الآن هو علاقة هذا كله بالمتغيرات العالمية .

إن المتغيرات التى طرأت على الأوضاع الدولية ، قد أدت إلى تحول جوهرى فى العلاقات الاقتصادية . ولعل من أهم عوامل هذا التغير التقارب الشديد بين دول الكتلة الشرقية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتى ، وبين دول أمريكا الشمالية وأوربا الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد تنبهت مصر مبكراً إلى ضرورة حساب هذه المتغيرات وأخذها فى الاعتبار ، لأنها إن بدت متغيرات سياسية ، فإنها سرعان ما تنتهى إلى نتائج اقتصادية حاسمة. ربما كان هذا هو أحد المحركات الرئيسية للانفتاح الاقتصادى الجديد فى مصر .

ولقد أصبحت هذه المتغيرات ، بالإضافة إلى حتمية التنمية فى بلادنا ، تستوجب ضرورة إعادة النظر فى هيكل الاقتصاد المصرى ، ومحاولة إرسائه على أسس جديدة . على أن يكون ملحوظاً أن هذا لا يعنى التحول عن الطريق الاشتراكى ، وإنما يعنى بالدرجة الأولى دعم الاشتراكية ، وترشيد قواعدها واتجاهاتها . فقد أثبتت التجربة أن الانغلاق الاقتصادى لا يخدم قضية الاشتراكية بأى حال من الأحوال ، بل إن هذا الموقف ينجم عنه العديد من الآثار الضارة ، التى يمكن أن تشكل عاملا من عوامل التدمير ، وتشويهاً للتجربة الاشتراكية نفسها .

ويكفى إلقاء نظرة على ما يحدث فى دول المعسكر الاشتراكى ، ومحاولاتها المتعددة نحو الإصلاح والانفتاح الاقتصادى ، لتدعيم الاشتراكية فى هذه الدول . وقد بدا واضحاً فى السنوات الأخيرة ، أنها عقدت كثيراً من الاتفاقات الاقتصادية ، مع دول المعسكر الرأسمالى . بدآ معاً فى تشييد كثير من المشروعات المشتركة سواء فى مجال التصنيع ، أو البحث عن موارد جديدة من البترول والمعادن ، وعدد آخر من المرافق والمنشآت .

ويعنينا هنا ، وفى بلادنا ، أن تتجه سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فى اتجاهاتها المثمرة والفعالة ؛ حتى يصبح إصلاحاً اقتصادياً شاملا ؛ وسبيلا إلى التنمية والرقى . ولعلنا نذكرهنا ؛ بعض النقاط الأساسية ؛ التى يمكن أن تكون موضع التقدير والاهتمام فى المرحلة المقبلة ؛ وهى بإيجاز كما يأتى :

أولا : من الأهمية بمكان أن يكون هذا الانفتاح واسعاً وشاملا

لكافة الكتل الاقتصادية بما فى ذلك السوق الأوربية المشتركة ، ودول الكوميكون ؛ وكذا أسواق اليابان والصين ؛ ودول عدم الانحياز حتى يتمكن الاقتصاد المصرى من التفاعل معها جميعاً ، تفاعلاً يتسم بالمرونة والإيجابية وأن يهدف إلى تحقيق المصلحة القومية بالدرجة الأولى .

ثانياً : الاهتمام بصفة خاصة ، بعلاقاتنا مع الدول العربية ، وأن تكون نظرتنا إلى هذه العلاقات ، على أساس أسلوب التكامل الاقتصادى معها ، مما سيرد بحثه ومناقشته بشىء من التفصيل فيما بعد .

ثالثاً : أن الظروف التى واجهت بلادنا والدول العربية فى مرحلة الإعداد للمعركة مع إسرائيل ، وخلال المعركة نفسها وفى المرحلة القادمة ، مما يستوجب سياسة انفتاح كامل على العالم كله ، من أجل التعمير والتشييد ، ومن أجل إحداث تنمية بأقصى معدلاتها وأحجامها ، حيث تحتاج بلادنا إلى ذلك كله لتعويض التخلف ، وبطء النمو والتقدم بسبب المعارك التى امتدت حوالى ربع قرن .

رابعاً : من الأوفق ، وضع أسس قويمة للاستقرار الكامل ، ليس من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل من الناحية التنظيمية للهيكل العام للمؤسسات القيادية فى الدولة ، وأن يتمشى ذلك مع ضرورة دعم الثقة بأسلوب واقعى وواضح

المعالم . وأن يتم هذا الاستقرار فى ظل إجراءات ظاهرة وملموسة ، ترتكز على القوانين التى أصدرتها أو تصدرها الدولة ، وفى نطاق برنامج العمل الوطنى الذى حدد كل هذا منذ عامين .

خامساً : وضع سياسة متكاملة ، تربط الإنتاج والاستهلاك من جانب ، مع الأجور والأسعار من جانب آخر . . وأن يتم هذا بشكل ينجم عنه تنمية ذات معدلات مرتفعة ، وتتسم بالتوازن والثبات ، مع البعد عن الهزات ، وكل أسباب التضخم أو الانكماش ، سواء من ناحية الاستثمار أو المدخرات أو العمالة .

سادساً : ضرورة العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية ، لقطاعى التنمية الرئيسيين وهما : الزراعة والصناعة معاً . ويتم ذلك — ويتسنى تحقيقه — عن طريق استثمار الموارد المتاحة ، أو التى يمكن إتاحتها للاستثمار ، وتشغيل الطاقات العاطلة والمعطلة ، فى مجال الصناعة والزراعة والخدمات ، حتى تصل إلى حدودها القصوى . ويتأتى ذلك بتوفير مستلزمات الإنتاج الضرورية لكافة قطاعات التنمية ، وعلى أن تتوافر للقطاع العام والخاص على حد سواء ، بما فى ذلك قطع الغيار اللازمة للتجديد والإحلال لمشروعات هذين القطاعين .

سابعاً : لعله من الأوفق ، ونحن نمر بمرحلة مقبلة واسعة الحدود والأبعاد من أجل إحداث تنمية لها سمات ومقومات جديدة ، تختلف عن وجوه التنمية السابق استخدامها فى السنوات الماضية ، أن نقوم بإجراء تقييم شامل للمشروعات التى أقيمت خلال هذه السنوات ، سواء أكانت مشروعات صناعية أم مشروعات زراعية ، وذلك بقصد إنشاء المشروعات الجديدة على أسس اقتصادية سليمة مع الاستفادة من التجربة والخطأ والمشكلات التى واجهتها بلادنا فى الفترة الماضية .

لعلنا من هذا العرض نقول ماسبق لكثير منا أن ردده فى البيانات التى تصدر عن الحكومة وعن المؤسسات السياسية والتشريعية والتنفيذية . ولكن ما نقصد هنا تأكيده هو أن المرحلة المقبلة يجب أن تتجه ببلادنا إلى أسلوب واقعي وإيجابي وصادق فى كل نواحيه يستند إلى أحد الوسائل العلمية والفنية . . ويعنينا هنا ، وفى هذه الدراسة ، مناقشة دور القطاع الزراعى فى التنمية الشاملة للدول العربية ، ولبلادنا ، حيث إن هذا القطاع مطلوب منه تحقيق أهداف بعيدة المدى ، وتطوير واسع المدى ، ونمط جديد يقوم على أساس التكامل الاقتصادى بين الدول العربية ، ذلك التكامل الذى يجب الدخول فيه ، من أوسع الأبواب ، وفى نطاق تنظيم اقتصادى سليم من كل نواحيه .

ومن هنا يجب أن يتجه القطاع الزراعى ، سواء من ناحية توسعه

رأسياً أو أفقياً ، إلى نواح تخدم أغراض التنمية ، مع التركيز على النواحي التصنيعية والتصديرية التي ترتبط ارتباطاً قوياً مع مبادئ هذا التكامل وغاياته . . وأن تلحظ السياسة العامة للدولة خلق الحوافز التي تدفع بالإنتاج إلى أقصى طاقاته ، ذلك الإنتاج الذي يعتمد في الأراضي القديمة على الملكية الخاصة وفي الأراضي الجديدة — إلى حد كبير — على الملكية العامة . وتنمية القطاع الزراعي ومكوناته ومشروعاته .

إن ما نحن في حاجة إليه الآن قبل أي وقت آخر هو ثورة زراعية ، على مستوى العالم العربي كله . . أولا لأننا في أشد الحاجة إلى مثل هذه الثورة . . وثانياً لأن أزمة الغذاء العالمية لن يواجهها في السنوات القليلة القادمة سوى تفكير شامل وثوري . . وثالثاً لأن المواد العربية قد وفرت أهم ما كان يعترض مثل هذه الثورة في الماضي . . وهو عدم وجود رأس المال اللازم لها .

إن مثل هذه الثورة لا يمكن تحقيقها على مستوى عربي إلا إذا كان الأساس الأول في تنظيمها وإدارتها والاستفادة منها أساساً عربياً .

في هذا المجال يصح لنا أن نناقش وسائل تحقيق هذا الهدف — ما دمنا قد ناقشنا من قبل أهمية الهدف نفسه . . واتفقنا عليه .

إن التنمية الزراعية العربية ، والتنمية الاقتصادية العربية عموماً ، يجب أن تكون وسائلها أساساً وسائل عضوية تتيح من البداية مقاييس اقتصادية واضحة يمكن على أساسها قياس نتائج كل مشروع . . ومدى كفايته الإنتاجية . . ومدى أولويته على غيره . .

إن أول وسيلة تطرح نفسها أمامنا فى هذا الصدد . . هى المشروعات المشتركة. وهى المشروعات التى لا تحصر تفكيرها ومواردها فى دولة واحدة.. وإنما تنشأ وتتقدم وتتطور بمجهود دولتين أو أكثر .

إن من الممكن أن يتم تخطيط المشروعات العربية وتنفيذها على أساس تكوين اتحادات إنتاجية Consortium أو مجموعة من الشركات القابضة Holding Company ، وكلاهما يعتبر بمثابة وحدة اقتصادية كبيرة ، وتعتبر الشركة القابضة بمثابة «شركة أم» لعدد من الوحدات أو الشركات الفرعية التى تكونها الشركة الأصلية أو تنضم إليها فى مرحلة تالية ، ويحدد نوع وحجم الوحدات أو الشركات الفرعية ، طبيعة العمل والإنتاج ويرتبط به تماماً .

إن مهمة الاتحاد أو الشركة الأم ، هى القيام بتخطيط المشروعات كوحدة واحدة ومترابطة فى كل مراحلها ، وتتولى مسئولية تمويل هذه المشروعات وفقاً لدراسة علمية لكل مشروع ، وعلى أن تلحظ كل منها دائماً مصلحة الأطراف المشتركة فى تكوينها ومصلحة الدول التى تشترك فى هذا المشروع . ومن المفروض أن تقوم كل هذه المشروعات على أسس اقتصادية بقصد تحقيق أقصى حد من كفاية الاستثمار، وأن تسير طبقاً لأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية ، وبحيث تعتبر عصرية بالنسبة لنظائرها فى العالم الخارجى .

وإجمالا فإن مهمة هذه الاتحادات أو الشركات الأم ، تتناول النواحى الآتية :

١ — دراسة أى مشروع يدخل فى نطاق أغراضه أو يشترك فى تمويله ، أو أى مشروع يرى المؤسسون إنشاءه أو إدماجه فى المشروع الأصلى.

٢ — إقراض الشركات التى تقوم بتنفيذ مشروعات تدخل فى نطاق نشاطها ومسئوليتها طبقاً لشروط وارتباطات معينة مع هذه الشركات .

٣ — استقطاب رأس المال العربى أو رأس المال الأجنبى لإنشاء مشروعات تهم الدول العربية والأفريقية وتخدم أغراضها القومية . .

٤ — توفير الخبرة الفنية والمعرفة العلمية للمشروعات التى تقوم الوحدات أو الشركات الفرعية بإنشائها أو تلك التى تشترك فى تكوينها .

٥ — تنسيق عمليات الإنتاج أو التجهيز والتصنيع والتسويق بعضها مع بعض بحيث تسير كل هذه السلسلة على أسس اقتصادية صحيحة من أجل تحقيق أفضل معدل لأربحية الاستثمار .

ومن الطبيعى أن تنشأ هذه الاتحادات والشركات الأم ، بعد إجراء مسح شامل ودقيق للموارد المادية والرأسمالية والفنية بحيث تقوم كل المشروعات على أسس سليمة مستندة إلى بيانات وإحصاءات صادقة . وأن تلحظ باستمرار توفير المرونة الكافية لحركتها وعملها ، وأن يكون لها دائماً صفات وأوضاع القطاع الخاص ومقوماته ، حتى يتاح لها أكبر حد ممكن من الكفاية الإنتاجية .

تتكون « الشركات الأم » برأس مال يحدد منذ البداية وفى صورة أسهم قابلة للتداول منذ البداية أو بعد مرور سنوات معينة . ويمكن تغطية رأسمالها على مراحل معلومة مرتبطة بحجم المشروعات وتقدمها . وليس ثمة مانع من

اشتراك رأس المال غير العربى فى تكوين هذه المشروعات ، وذلك بحسب طبيعة المشروع ومصلحة المستثمرين العرب ، التى توضع محل التقدير والاعتبار جنباً إلى جنب مع مصلحة الدول المشتركة فى إنشاء المشروع . ويمكن أن يتكون رأس مال الاتحاد أو الشركة الأم فى صورة رؤوس أموال نقدية أو أراض أو أصول ثابتة أو حصة للإدارة وذلك كله بحسب طبيعة المشروع والشروط التى توضع له .

لقد أوضحت الدراسات التى قمنا بها أن هناك مشروعات مشتركة تحتاج إليها بعض الدول العربية وتشتمل عليها خطط التنمية بها ، وهى فى مسيس الحاجة إليها وبأسرع وقت من أجل تحقيق أهداف التنمية بها ، ويمكن أن نذكر بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر كما يأتى :

١ — شركة كبيرة لإنتاج الخضروات والفاكهة ، داخل مزارع تملكها أو تستأجرها ثم تقوم بتجهيز وتعبئة هذه المنتجات للاستهلاك المحلى أو للتصدير ، كما تشتمل على وحدات للتصنيع والتسويق .

٢ — شركة كبيرة لإنتاج محصول القصب أو بنجر السكر ، تتولى كل العمليات السابق ذكرها أو بعضها .

٣ — شركة للإنتاج الحيوانى ثم إعداد هذا الإنتاج وتصنيعه ، وتشتمل على مزارع ومراع ومصانع للأعلاف وأخرى متخصصة فى منتجات الألبان وتسويق هذه المنتجات . ومثل هذه الشركات يمكن أن تتولى إنتاج لحوم الماشية ولحوم الدواجن على أساس من التخصص الدقيق .

٤ – شركة لإنتاج المحاصيل الزيتية تسير فى خطوات التجهيز والتصنيع مرتبطة مع الإنتاج بأنواعه المختلفة . ومن المعروف أن معظم الدول العربية تستهلك كميات كبيرة من الزيوت التى تستوردها من الخارج .

٥ – شركة لإنتاج الأسمدة الكيماوية للاستهلاك المحلى أو للتصدير . والسماد عنصر بالغ الأهمية فى التنمية الزراعية وتحتاج إليه كل الدول العربية باتساع متزايد . كذلك الحال بالنسبة للمبيدات الحشرية والفطرية مع وجود إمكانيات واسعة لتصنيع هذه المستلزمات داخل الدول العربية بفضل ما هو متاح لها من موارد بترولية أو غازات طبيعية أو موارد مائية .

ومن الأوفق أن تؤسس هذه الشركات على أسس تجارية يكون القصد منها بجانب استثمار الموارد المتاحة بالدول العربية ، تحقيق أقصى حد من أربحية الاستثمار لمصلحة أصحابه ، ووفق ضمانات كافية ، حسبما سبق توضيحه ، وربما كان من الأفضل أن تنشأ الشركات الأم أو الاتحادات بموجب اتفاقيات بين الدول العربية المعنية بهذه المشروعات ، وأن تغطى بضمان حكومى كاف ، بحيث تستثمر كل الموارد التى تدخل فى نطاق كل مشروع فى نطاق أوضاع ملائمة ومأمونة .

ومن الطبيعى أن تولى الدول العربية هذه المشروعات كل عناية وتقدير ليس باعتبارها مشروعات عربية فحسب ، بل لأن هذه العناية وذلك التقدير يمكن أن يتيح لها فرصة ملائمة للتقدم والنجاح فى مواجهة المشروعات

الأجنبية ، التى قاست منها هذه الدول الكثير من الضغوط والاستنزاف لموارد العرب ، ولم تكن تقصد سوى مصلحتها الخاصة دون اعتبار لمصلحة الدول العربية .

ومن هنا يصبح من الواجب إعطاء هذه المشروعات ميزات معينة من ناحية تقديم الدعم المالى والأراضى المناسبة أو الخبرات الفنية ، أو امتيازات ضرائبية أو إعفاءات فى بعض الرسوم الجمركية وفى ضرائب الدخل وأفضلية فى النواحى الخاصة بالتسويق .

ويثور الآن سؤال يتعلق بمدى أهمية دور القطاع الخاص فى مرحلة التنمية هذه . . التى أصبحنا مقبلين عليها . . إن لم يكن بحكم الرغبة . . فعلى الأقل بحكم الضرورة .

لقد بدا واضحاً أن ثمة اتجاهاً نحو تدعيم القطاع الخاص ، ودعوته إلى تحمل مسئوليته بفاعلية فى إحداث النمو والتقدم فى البلاد . وذلك من خلال تيسيرات كبيرة وعن طريق تنظيمات جديدة تهيئ له السبيل للانطلاق والعمل ، ولاشك أن هذا الاتجاه أمر موفق ، وقد أصبح ضرورياً فى المرحلة الحالية ، وفى المراحل المقبلة ، ليس فقط من ناحية فتح ميادين جديدة للاستثمار المالى والاستثمار البشرى والخبرات العلمية والفنية المتاحة لدى أفراد هذا القطاع ، ولكن أيضاً من أجل إحداث أسلوب جديد من التنافس والترشيد للقطاع العام ؛ حتى لا يتجه إلى نوع من أنواع الجمود والاحتكار ، أو السيطرة أو التمسك بالأساليب الروتينية أو النمط غير المتطور .

وهنا يصبح توجيه القطاع الخاص أمراً ضرورياً لدعم سياسة الاستثمار فى الدولة ، وهذا يعنى وضع خطة لتنمية هذا القطاع وتشجيعه وتسهيل الانفتاح بيسر وبمرونة كافية . وعلى أن نلحظ باستمرار أن أية هزة أو اضطراب يتعرض له الاستثمار داخل هذا القطاع ، يعكس آثاراً أوسع بعداً ، وأطول وقتاً من حجم هذا الاضطراب نفسه بحكم تخوف رأس المال دائماً من المخاطرة أو العنف فى الإجراءات .

ويُعتقد أن السبيل إلى تحقيق خطة لتنمية القطاع الخاص ، يشتمل على عوامل كثيرة يأتى فى مقدمتها ، تخطيط عدد من المشروعات الاقتصادية وطرحها أمام المستثمرين المصريين والعرب معاً ، كأصحاب أولوية فى تنفيذ هذه المشروعات جغرافياً ومكانياً وفق ترتيب يحقق المصلحة العامة ومصلحة المستثمرين على حد سواء ، وفى الوقت نفسه يحيط بهذه المصالح كل أسباب العدالة على أن تتوافق وتتكامل خطة هذا القطاع مع القطاع العام الذى يستمر مقدراً ومعززاً من الدولة .

ومن الأهمية بمكان أن تعيد الدولة النظر فى تنظيم المدخرات ودعمها ، ودعوتها إلى النمو المتزايد بصفة مستمرة ، الأمر الذى يمكن أن يتأتى عن طريق زيادة أربحية رءوس الأموال ، التى تستثمر أو تدخر فى البنوك والمؤسسات العامة بشكل أكثر فاعلية ، مما هو عليه الآن . ومعلوم أن التنمية الاقتصادية ، وهى مقبلة على مرحلة من التوسع والنمو يجب أن يسندها دائماً تمويل كاف ومستقر . وهذا الحال يتطلب تشجيع الادخار والاستثمار وذلك حتى يقوم القطاع الخاص بدوره فى ميادين التنمية ، ويزيد من

استثماراته التى لم تتجاوز فى مصر ٤٠ مليون جنيه بنسبة ١٠٪ من جملة استثمارات الخطة التى بلغت ٤٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢ ، على الرغم من أن القطاع الخاص يحقق أكثر من نصف إجمالى الدخل القومى .

ومن الواضح أن القطاع الخاص يقوم بدور أساسى فى كثير من الدول العربية وبالذات فى الدول المنتجة للبترول . وما دمنا نسعى إلى الانفتاح الاقتصادى وتشجيع الاستثمار فإنه من الضرورى إيجاد تنسيق كامل مع الظروف الخاصة بتشجيع هذا الاستثمار وفتح الأبواب له باتساع . ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن القطاع الخاص فى الفترة الماضية قد مر بمرحلة انكماش شديد ، أو ما يمكن أن يطلق عليها مرحلة انعزال عن كثير من نواحى التنمية : وقد يكون السبب فى ذلك عدم إعطائه الفرصة كاملة ، أو عدم الاتجاه إلى تشجيعه وحمايته ، أو تعرضه لبعض الهزات العنيفة ، أو خضوع بعض قطاعاته إلى الحراسة التى كانت بمثابة اعتقال لتوسعه ولنشاطه . . مما يستلزم أسلوباً واتجاهاً جديداً . وستلحظ الدولة ـ دون تردد ـ ألا يتجه هذا القطاع إلى أى نوع من أنواع السيطرة أو الاحتكار وهذا أمر يمكن ضبطه من خلال ضمانات كافية أصبحت معروفة ومدروسة .

إن ما يهمنا هنا أن نؤكده ونركز عليه ، ألا يستمر الناس ـ مصريين وعرباً ـ بعيدين عن الاستثمار أو متخوفين من دخول أبوابه ، والاندفاع نحوه بكل قوة وأمن وطمأنينة ، وألا يتجهوا إلى حبس الأموال داخل قطاع العقارات ، أو قطاعات لا تخدم التنمية على

المستوى الذى تطلبه الدولة وتسعى لتحقيقه . ومما يذكر أن نسبة الاستثمارات التى يوجهها القطاع الخاص نحو تشييد العقارات بلغت أكثر من ثلثى مجموع استثماراته سنة ١٩٧٢ ، وأنه بهذا بعد كثيراً عن مشروعات التصنيع أو المشروعات الزراعية فى نواحيها الأفقية والرأسية . وقد يكون مثيراً للدهشة أن نلحظ أن حجم المدخرات الإجمالية خلال السنوات الأخيرة بلغت أكثر من ١٥٠٠ مليون جنيه ، كان نصيب المدخرات الاختيارية المنظمة ١٨١ مليون جنيه ، أى ما يعادل ١٧٪ من مجموع المدخرات القومية ، وكان الباقى ونسبته ٨٣٪ للمدخرات الإجبارية ، التى تنحصر فى أقساط التأمينات الاجتماعية والمعاشات والضرائب والرسوم والعوائد.

لهذا فإنه يمكن القول إن تكوين المدخرات القومية ضرورة حتمية من أجل تحقيق التنمية الشاملة ، وبلوغ أهدافها بكفاية وثبات وبمعدلات عالية ، ومن أجل الوفاء بأعباء الماضى والتزاماته التى ترتبت على الاستعداد للمعارك العسكرية طوال السنوات الماضية وعلى امتداد ما يقرب من ربع قرن .

ويمكن أن يتأتى ذلك عن طريق مشروعات وأنشطة ضخمة ، يرتبط بها ومعها وحدات إنتاجية وتصديرية تقف على قمة قطاعات الإنتاج الزراعى والصناعى ، وتعمل بكفاية تامة ، وبأسلوب الشركات السابق ذكره . ويجب أن نلاحظ أهمية الاتصال المباشر بالعالم العربى ، الذى أصبحت مشكلة بعض دوله وجود سيولة مالية ضخمة الحجم ، ومتوافرة باستمرار وتتصاعد سنة بعد أخرى ، حتى أصبحت بمثابة فيضان شديد . ونحن فى

حاجة إلى قنوات ، تقوم على أسس من الصدق والأمان والمعرفة ، والتقدير لهذه الأموال . ونعتقد أن فتح الطريق أمام القطاع الخاص يمكن أن يؤدى إلى أفضل النتائج التى قد تكون أكثر فاعلية من القطاع العام فى جذب رءوس الأموال من الخارج ، وبالذات رءوس الأموال العربية . وقد لاحظنا ما فعلته هذه الأموال فى لبنان من تقدم ورخاء . وما نود أن نلفت إليه النظر ، هو أن نتحرك ، وإذا كنا نتحرك فى الوقت الحاضر فإن الحركة يجب أن تكون أوسع مدى وأبعد حدا ، وأن نلحظ دائما مصالح أصحاب هذه الأموال ومكانتهم وشعورهم وفضلهم .

الفصل العاشر

طعام وتنمية لسنة . . .

بدأنا هذا الكتاب بطرح أزمة الغذاء العالمية القائمة حالياً . . والمهددة بالانفجار خلال سنوات قليلة قادمة . ونحن الآن على وشك أن نختتم هذا الكتاب . . باستكشاف آفاق جديدة من التنمية مفتوحة أمام العالم العربى من الآن وإلى سنة ٢٠٠٠ ، وما بعدها .

إن الانفتاح الاقتصادى الذى بدأت بوادره حالياً هو جزء من الانفتاح العقلى الذى لا بد أن تشمل آفاقه كل شىء . . من الطعام إلى الكتابة إلى التعليم إلى الإدارة إلى التنمية .

وحتى لو حصرنا مجال بحثنا هنا فى حدود التنمية الزراعية فإن مثل هذه التنمية لا يمكن أن تتم فى فراغ . . ولا تتقدم فى معزل عن التيار العام الذى يمكن أن يزيد من سرعتها أو يعترض طريقها . . إننا مقبلون على فترة يجب أن يصبح توفير الغذاء الرخيص فيها هدفاً كامل الأولوية . إن الفرص المتاحة أمامنا حالياً لم تكن فى أى وقت بمثل هذا الاتساع ولا بمثل هذه الضخامة ، إننا نسمع فى عواصم كثيرة الآن عبارة واحدة : إن العالم لن يعود مطلقاً إلى ما كان عليه قبل حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

وإذا كان مثل هذه العبارة يصدق فى حالات كثيرة ، فإنه يصدق أولا على حالة مصر بالذات ، إن النظرة المصرية — والنظرة العربية عموماً —

إلى المستقبل يجب أيضًا أن تصبح أكثر موضوعية وتفاؤلا مما كانت عليه .

هذه الموضوعية ، وذلك التفاؤل ، يجب أن نترجمها إلى خطط محددة نضعها للمستقبل ، دروس محددة نخرج بها من الماضى . .

إن تنقية وسائلنا الماضية فى التنمية من الشوائب يجب أن تكون فرصة كبيرة لعلاج نقط الضعف والاختناق . . بمثل ما هى فرصة كبيرة لتنمية نقط القوة والتكامل .

فى هذه الظروف يصبح دور التنمية الزراعية والتنمية الشاملة عمومًا ، هو وضع خريطة محددة للمستقبل المصرى والعربى . صورة بدأت ملامحها الأساسية تتضح من الآن فعلا .

مع هذا فإن من المفيد دائمًا أن يكون أسلوب التنمية القادمة معتمداً على أسس واضحة يتيح لنا من البداية أن نعرف علامات الطريق . من هذه الأسس مثلا إنه يحسن التركيز فى هذه المرحلة على إعادة النظر فى المشروعات الصناعية وتقييم كل مشروع منها وتحديد أولويات التشييد للمشروعات الجديدة ، وكذا أولويات التوسع فيما هو موجود حاليًا ، مع العمل على رفع مستوى الإنتاجية منها والاستفادة من الطاقات العاطلة .

ومن المسائل التى تحتاج إلى عناية كبيرة دراسة المشروعات على أساس تقدير مدى مساهمتها فى تنظيم الدخل القومى ، وتحقيق حصيلة من النقد الأجنبى أو سد العجز الناشئ عن الواردات المتزايدة سنويًا مما يخفف العبء على ميزان المدفوعات ويسهم فى تمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة ، ويمكن النظر إلى هذه المشروعات ، فى ضوء قدرتها

التنافسية للمنتجات الأجنبية الأمر الذى إن لم يؤخذ فى الاعتبار — على الأقل فى المدى الطويل — فسيترتب عليه صعوبات واختناقات ، أمام بعض الصناعات المحلية ، وربما ينجم عنه كسادها وبوارها .

ولاشك فى أن هذا يتطلب دراسة اقتصاديات المشروعات الصناعية القائمة والجديدة دراسة واقعية تمكننا من تخطيط برنامج التنمية المقبل تخطيطاً صحيحاً ، ووفق معايير سليمة من بينها معيار ما يغله المشروع من فائض حقيقى للدخل ، وعائد الاستثمار الأمثل لرءوس الأموال التى أنفقت عليه ومعدل إنتاجية العامل ، وحجم العمالة التى ترتبت على إنشائه ومقدار ما يدره من حصيلة صافية للنقد الأجنبى للدولة .

ونعتقد أننا فى حاجة إلى مزيد من التوسع والنمو لشتى القطاعات الإنتاجية وللمرافق العامة بالشكل الذى يحقق أقصى معدل للنمو فعلا فى الناتج والدخل القومى، مع عدم الاتجاه إلى السياسة الانكماشية التى مرت بها البلاد خلال السنوات الأخيرة بسبب ظروف قاهرة وضاغطة . ويرتبط تنفيذ السياسة التوسعية بإعطاء أقصى حد من الفرص الملائمة لاستثمار المدخرات المحلية ، مع حسن توجيهها وصيانتها وتوازنها ، وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية وبالذات الاستثمارات العربية ، لتؤدى دورها فى التنمية من أجل مصالح مشتركة بين أصحاب هذه الاستثمارات وبين المجتمع المصرى .

ولا شك أن هناك موارد ضخمة للنمو ، لم تستغل بعد ، سواء من ناحية الاستثمارات التى أنفقت خلال السنوات الماضية أو من ناحية

الاستثمارات التي يمكن إتاحتها من مواردنا المحلية ، أو من الموارد العربية .

ومن الواضح أن بلادنا مرت خلال السنوات الست الماضية ، بمرحلة شاقة وصعبة ، وهي مرحلة الصمود الاقتصادي . ولعل أهم ما تميزت به هذه المرحلة من مظاهر يتلخص في النقاط الآتية :

١ ــ لقد كانت قدرتنا الذاتية التي استندت إليها إمكانيات البلاد وطاقاتها من العوامل التي سندت هذا الصمود ، وكان للإنتاج الزراعي نصيب كبير في هذا الدعم المادي .

٢ ــ دعم الدول العربية كان له فضل لا ينكر ، بل يذكر بالشكر دائماً ، مما مكن بلادنا من اجتياز كثير من الاختناقات .

٣ ــ توفير جانب لا بأس به من الاستثمارات للتنمية ، مع التركيز على قطاعات الإنتاج على الرغم من إنفاق الدولة سنوياً اعتمادات كبيرة على قواتها المسلحة ، وقد قدر ما تم إنفاقه عليها خلال تلك المرحلة ٤٫٥ مليارات جنيه ، وقد كانت هذه الاستثمارات ــ مع عدم توسعها ــ دافعاً للتنمية وجعلها تسير ولا تتعطل .

٤ ــ المرونة التي اتبعتها الدولة في علاقاتها مع العالم الخارجي ، وحسن التفاهم مع كثير منها ، وبالذات في الفترة الأخيرة . وقد كان للاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول أثرها الحميد في مساندة التنمية ، وانطلاق كثير من المشروعات وعدم توقفها .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه خلال مرحلة الصمود قد ارتفع الإنتاج القومي ارتفاعاً لم يكن متوقعاً في ظل هذه الظروف . حيث وصل إلى ٦٣٠٦

مليون جنيه فى نهاية سنة ١٩٧٢ مقابل ٤٣٥٧ مليون جنيه عام ٦٦/١٩٦٧ بزيادة تقدر بحوالى ٤ ٪ كما ارتفع الدخل القومى إلى ٣٠٧٩ مليون جنيه مقابل ٢١٨٠ مليون جنيه فى الفترة نفسها . ولم يكن أحد يتصور أن يفى الاقتصاد المصرى طوال هذه السنوات بحاجتنا فى توفير متطلبات المعركة والتنمية معـًا . على الرغم من قصور شديد فى الموارد ، بسبب حرب ١٩٦٧ ، مثل إغلاق قناة السويس ، والموارد البترولية ، ومنجنيز سيناء ، وأعباء تهجير مواطنى قناة السويس ، وعجز شديد فى المستلزمات السلعية . . ومع هذا استطاعت الدولة أن تدبر استثمارات بلغت ١٨٤٦ مليون جنيه خلال الست سنوات الصعبة .

لقد أصبح لزامـًا علينا أن تتجه الدولة فى المرحلة القادمة إلى التعمير والتشييد بأقصى طاقة ممكنة وفى نطاق خطة شاملة ، ومن الطبيعى أن خطة التنمية فى هذه المرحلة ستأخذ فى الاعتبار النواحى الرئيسية الآتية :

أولا : تنفيذ برنامج شامل للتعمير — كمهمة عاجلة وملحة — وهذا التعمير سوف يشمل برامج واسعة ومتعددة ، منها فتح قناة السويس وإعدادها للملاحة العالمية المتطورة وتعمير مدن القناة وقراها ، وتوفير المرافق العامة وتجديدها واستكمالها بعد ما أنهكت خلال السنوات الماضية بشكل ملحوظ كما يأتى فى مقدمة مناطق التعمير شبه جزيرة سيناء التى أوضحت الدراسات أن بها موارد من الثروة الزراعية والمعدنية والبترولية يجب استثمارها بأقصى طاقة ممكنة ، ليس باعتبار وضعها الاستراتيجى فحسب ، بل بحكم ماعانته من سوء استثمار وعدم العناية بهذه الموارد ، فضلا عن كونها

خط الدفاع الأول . كما تشتمل برامج التعمير على كثير من الإنشاءات السكنية التى يحتاج إليها الناس ويشكون قلتها ، وغير ذلك كثير .

ثانياً : لا شك فى أن الزيادة الهائلة التى تواجهها بلادنا فى عدد سكانها ، وسرعة نموها ، من الأمور التى يجب أن تكون محل الاهتمام فى برامج الخطة ، ذلك أنها من ناحية تكون مشكلة سكانية كبيرة ، بما يؤدى إلى زيادة الاستهلاك القومى وتأثير ذلك على حجم المدخرات القومية ، وكذا الاستثمارات المتاحة للتنمية ، كما أنها تستلزم فتح ميادين جديدة للعمل من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة التى تدخل سوق العمل سنوياً ، وإنه ما لم تنعكس الزيادة السكانية على زيادة الإنتاج والدخل فإن هذا يعنى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية والحيلولة دون رفع مستوى معيشة المواطنين .

على أنه من ناحية أخرى يمكن الاستفادة من الطاقة البشرية المتاحة فى نواحى التنمية ومشروعاتها ، وفى تعمير المناطق الجديدة واستثمار القوى العاملة والفنية فى برامج التنمية الخاصة بالدول العربية والأفريقية فى نطاق تنظيم سليم لفائدة الإنسان المصرى وليس لاستغلاله ، ومن الواجب أن تنعكس هذه الزيادة السنوية على زيادة مماثلة فى قوة العمل .

ثالثاً : من الأوفق أن تعمل الدولة على ضبط حجم الأجور مع حجم الإنتاج والدخل ، فحينما تزداد الأجور التى تدفع للعاملين سنوياً ، دون زيادة فى الإنتاج فإن هذا ينجم عنه ارتفاع فى الأسعار ويعرض الاقتصاد

القومى إلى التضخم ، وهذا أمر غير مرغوب فيه فى المرحلة المقبلة . . وهنا يلزم التركيز على الطاقات التى تؤدى إلى زيادة الناتج القومى من ناحية وزيادة فرص العمل من ناحية أخرى ، وعلى أن يرتبط ذلك بضرورة الارتفاع بمستوى إنتاجية العامل كعنصر أساسى فى حسن استثمار الموارد المتاحة .

رابعاً : ضرورة الاهتمام بزيادة حجم المدخرات من أجل توفير أكبر حد ممكن من الاستثمارات وانطلاق حركة التنمية الاقتصادية . وتوضح الإحصاءات أن الاستهلاك القومى ما زال يمتص أكثر من ٨٦٪ من الناتج القومى الإجمالى مما يمثل خطراً واضحاً على التنمية الاقتصادية .

ويرى كثير من الاقتصاديين أنه من الأوفق أن تكون نسبة الادخار إلى الناتج القومى فى حدود ٢٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ إذا أرادت الدول أن تحقق معدلات مرتفعة للتنمية بها . وبطبيعة الحال والظروف فإن بلادنا ستعتمد فى المرحلة المقبلة على المتاح لها من الدول العربية من الاستثمارات ، التى يجب أن تدخل ضمن استثمارات التنمية وفق أحسن الأساليب الاقتصادية مع حسن توجيهها والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن .

خامساً : لا شك فى أن التجارة الخارجية تعد من أهم المعالم الأساسية للتنمية ، كما أنها تعد انعكاساً حقيقياً لمتانة الاقتصاد القومى ، وسلامة هيكل إنتاجه ، كما تعتبر المصدر الرئيسى للحصول على العملات الأجنبية التى تحتاج إليها التنمية وترتبط بها إلى حد كبير . إذا كانت وفى الفترات الأولى للتنمية الاقتصادية بالدول النامية ـ تكون الواردات من الدول الخارجية أكبر من الصادرات إليها ، حيث تحتاج تلك الدول إلى

كثير من الواردات الرأسمالية والاستهلاكية وحتى السلع الغذائية ، وذلك لتنفيذ برامج الاستثمار فيها من ناحية ولإيفاء حاجات المواطنين من ناحية أخرى ، لكن مع السير قدماً فى طرق التنمية الاقتصادية يجب أن تتغير الصورة وتزيد قيمة الصادرات عن قيمة الواردات حتى يمكن للتجارة الخارجية أن تؤدى دورها فى التنمية ، وحتى تتفادى العجز المستمر فى الميزان التجارى وبالتالى ميزان المدفوعات . وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى عام ٧٠/ ١٩٧١ حوالى ٧٠ مليون جنيه لزيادة الواردات على الصادرات .

ولا بد من مواجهة هذه المواقف بالعمل باستمرار على زيادة الصادرات وتنويع هيكلها وتقليل الواردات ما أمكن ، وبخاصة من السلع الاستهلاكية والغذائية حتى يمكننا القضاء على هذا العجز وتحقيق فائض يحل محله ، كى يساعدنا على تنفيذ برامج الاستثمار بسهولة . وفى هذا المجال فإن الزراعة والصناعة معاً لا بد أن يقوما بدورهما فى زيادة حجم الصادرات وخفض حجم الواردات إلى المستوى المناسب الذى لا يعطل التنمية بل يدفعها إلى الأمام .

سادساً : مما لا شك فيه أن التنمية فى المرحلة المقبلة ، تتطلب تخطيطاً سليماً من كل نواحيه يستند إلى دراسة شاملة ومفصلة ودقيقة ، وإلى إحصاءات وبيانات صادقة ، وأن يلحَظ هذا التخطيط إيجاد توازن كامل بين قطاعات التنمية ، وألا تنحاز الخطة لمصلحة أحد القطاعات على حساب القطاعات الأخرى ، وأن يكون هدفها الرئيسى تحقيق أقصى حد من النمو عن طريق أفضل استثمار للموارد المادية والبشرية

المتاحة والتى يمكن إتاحتها .

ولا شك أيضًا أن بلادنا ستلحظ فى كل برامجها ومشروعاتها ضرورة تتبع أحدث الأساليب العلمية والفنية ، مع إتقان هذه الأساليب وتطورها بصفة مستمرة لكى تتمشى مع أساليب العصر الذى تعيشه ، والذى أصبح يستند إلى العلم وإلى التكنولوجيا الحديثة : فى كل مراحل الحياة . وإن المرحلة القادمة التى سيكون طابعها تحقيق تنمية شاملة وتعديراً واسع المدى يجب أن تكون كذلك .

سابعاً : ضرورة الاهتمام بمشروعات التصنيع الزراعى التى يطلق عليها علمياً « الزراعة المصنعة » Agro-Industrial Complex بهدف تحقيق الترابط والتكامل الزراعى الصناعى داخل الريف المصرى ، وعلى اتساع كل القرى ، بحيث تخلق داخله حركة واسعة من العمل المثمر عن طريق مشروعات لتصنيع الإنتاج الزراعى وخامات البيئة وعلى أساس من تنظيم الإنتاج الزراعى بما يخدم هذه المشروعات ويرتبط بها ، على مستوى القرية أو عدد من القرى ، وأن تنشأ فى صورة برنامج شامل ومخطط وليس فى شكل نماذج محدودة يمتد أثرها وتأثيرها لمجرد الرؤية أو المشاهدة الضيقة . وما من شك فى أن مثل هذه المشروعات يمكن أن تؤدى إلى تشغيل واسع المدى لأهل الريف ، وفى الوقت نفسه يتيح لهم الحصول على مزيد من الدخل نتيجة عملهم وتصنيع الخامات والمنتجات الأولية وتحويلها إلى سلع لها قيمة اقتصادية كبيرة . وثمة قرى مصرية أمكنها أن تحقق تطوراً مرموقًا فى هذا المجال ، مثل « قرية الحرانية » فى صناعة الأكلمة ، وقرية «طوخ الأقلام»

مركز السنبلاوين ، وقرية « كرداسة » ، وكثير من قرى مركز أخميم التى تنشط فيها صناعة النسيج اليدوى . ومن المعلوم أن كثيراً من الدول مثل اليابان والهند والفلبين أمكنها أن تحدث تطوراً ضخماً بين أهل الريف نتيجة تنفيذ مثل هذه المشروعات التى أصبحت لها شهرة عالمية فى الأسواق الخارجية وأصبحت موارد صادراتها .

ثمة نقطة أخيرة ، فى هذا المجال ، هى حتمية محاربة الإسراف ، والفقد ، والضياع الذى تتعرض له كثير من مواردنا وطاقاتنا ، وبصفة خاصة داخل وحدات القطاع العام .

ومن الواجب أن يكون ملحوظاً باستمرار أن الهدف الرئيسى من التنمية هو الإنسان ، وأنها تقوم بهذا الإنسان ، ومن أجله ، ولتعزيز مكانته وتأكيد دوره فى بناء المجتمع . ومن هنا تصبح تنمية الإنسان شرطاً أساسياً من شروط التنمية الشاملة ، وبدون ذلك لا يمكن أن تخطو فى مسارها الصحيح .

إن الإنسان العربى فى سنة ٢٠٠٠ هو الذى يجب أن يكون هدفنا الأول والوحيد . . .

أودع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ١٩٧٤/٤٢١٤

مطابع دار المعارف بمصر — ١٩٧٤
١/ ٧٤/ ٢٢٣

هذا الكتاب

* عندما اختارت الأمم المتحدة المهندس سيد مرعى سكرتيراً لمؤتمر الغذاء العالمى الذى يعقد هذا العام فى روما . . فإنها كانت تعبر عن رغبة عالمية فى مناقشة مشكلة خطيرة للغاية . . إنها ليست فقط مشكلة « كيف نخفض أسعار الطعام ؟ » ولكنها أيضا مشكلة « كيف نوفر الطعام . . أصلا ؟ » .

* وفى هذا الكتاب يناقش المهندس سيد مرعى هذا السؤال بصراحة كاملة وأسلوب جذاب . هل انتهى عصر الطعام الرخيص ؟ ما هو موقع العالم العربى بين حزام الثروة الذى يهبط عليه من الشمال . . وبين حزام الجوع الذى يهدده من الجنوب ؟ إننا مهددون بمشكلة خطيرة . . مع أننا نملك حلا كاملا . المشكلة تفرض نفسها علينا يوما بعد يوم . . مع أننا نستطيع أن نحلها لأنفسنا – وللعالم – سنة بعد سنة .

* ما هو الحل ؟ من أين نبدأ ؟ كيف نفلت من حصار حزام الجوع لكى نتمتع بحماية حزام الثروة ؟

* تلك هى الأسئلة التى يجيب عنها المهندس سيد مرعى فى الكتاب . إنها أسئلة صعبة للغاية . . يجيب عنها المؤلف أسلوب ممتع للغاية . . ضمن هذا العدد الممتاز الذى تقدمه دار المعارف .